



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

## أثر الفساد المالي والإداري على السياسة المالية في الجزائر للفترة (2015/2000)

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص اقتصاد مالي وبنكي

تحت إشراف الأستاذ  
د/لشهب مسعود

من إعداد الطالبة  
سدراتي هاجر

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الرتبة	اسم ولقب الأستاذ
مشرفا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ محاضر ب	د. لشهب مسعود
رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ محاضر أ	د. نواري علاوة
مناقشا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	أستاذ مساعد أ	أ. نعمون مراد

السنة الجامعية

2017- 2016

# المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الفساد المالي والإداري الذي يعتبر ظاهرة خطيرة تهدد الدول وتؤثر سلباً على برامج التنمية المسطرة من طرف الحكومات بشكل خاص وعلى السياسة المالية للبلاد بشكل عام. حيث تعد العلاقة بين الفساد المالي والإداري والسياسة المالية من المواضيع الهامة والحيوية، وذلك من خلال تحليل الأثر المترتب عن تلك العلاقة.

والجزائر كغيرها من البلدان النامية تعاني من ظاهرة الفساد المالي والإداري، وتعرف انتشاراً واسعاً لهذه الآفة التي أثرت على التطبيق السليم لسياستها المالية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين تطور النفقات العامة في الجزائر وانتشار الفساد.

الكلمات المفتاحية:

الفساد، الفساد المالي والإداري، السياسة المالية.

## Abstract:

The study aims to clarify the concept of financial and administrative corruption which is a serious phenomenon threatening countries and adversely affect the government's development programs in particular and the fiscal policy in general. Where the relationship between fiscal policy and financial and administrative corruption of important issues and vital, through the analysis of the impact of this relationship.

Algeria, like other developing countries, suffers from financial and administrative corruption, and is widely known for its scourge, which has affected the proper application of its financial policy. The study found a causal relationship between the development of public expenditure in Algeria and the spread of corruption.

## Key words:

Corruption, financial and administrative corruption, fiscal policy.

## كلمة شكر

الشكر كل الشكر لله عز وجل على كرمه و نعمه التي أخرجني بها إذ وفقني للوصول إلى هذه المرحلة الدراسية، و له الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

ثم أشكر أستاذي الفاضل الدكتور لشبيب مسعود على تأطيره لي و على مساعدته في انجاز هذا العمل.

كما أشكر الأساتذة الأعضاء لجنة المناقشة مسبقا على تفضلهم بقبول مناقشة وإثراء هذه المذكرة.

كما أخص بالشكر الأستاذ بوالكور نورالدين على مساعداته.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى طاقم قاعة المطالعة.

## الإهداء

أهدي خلاصة سمري وجهدي طوال سنين دراستي الي من كانت دائما في مقدمة فريقي  
وحزني الي من قال فيها الرسول عليه الصلاة و سلام " أمك ثم أمك ثم أمك " إلي والدي  
الحبيبة أدامها الله ذخرا وعطاء لي.

إلي من كان نورا وشمعة يضيء دربي إشراقا بمساندته وتقديمه العون لي وإصراره علي  
إثارة عزيمتي والمضي قدما في بحر العلم والفوز بدرره الثمينة .والدي الغالي حفظه الله  
ورعاه.

إليكما أهدي هذه المذكرة إهداء خاصا وأدامكما الله فوق رؤوسنا فراحكما من رضا الله.  
إلي كل إخوتي الاعزاء.

إلي كل من جمعني بهم دروب العلم دفعة سنة الثانية ماستر اقتصاد مالي وبنكي كل باسمه.  
إلي كل من جمعني بهم القدر بالجامعة وكانوا نعم الأصدقاء والأخوة.  
إلي كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.  
إلي كل من نسيهم قلبي سموا ولكنهم في قلبي دوما.

سدواتي هاجر

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
66	أشكال الفساد المالي والإداري في الجزائر	-01-
70	مؤشر مدركات الفساد في الجزائر من 2003-2015	-02-
75	تطور النفقات العامة في الجزائر من 2000-2015	-03-
79	تطور الإيرادات العامة في الجزائر من 2000-2015	-04-
83	تطور الميزانية العامة في الجزائر 2000-2015	-05-

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
69	مؤشر مدركات الفساد في الجزائر من 2003-2016	-01-
74	تطور نفقات الجزائر من 2000-2015	-02-
78	الإيرادات العامة في الجزائر من 2000-2015	-03-
82	تطور الميزانية العامة للجزائر من 2000-2015	-04-
89	اختبار فرضية جرانجر	-05-
90	اختبار الانحدار الذاتي للمتجه	-06-

## الفهرس

ملخص	
شكر	
اهداء	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة.....	أ-ث
<b>الفصل الأول: الإطار النظري للفساد المالي والإداري</b>	
تمهيد.....	02
المبحث الأول: عموميات حول الفساد.....	03-10
المطلب الأول: تعريف الفساد وخصائصه.....	03
المطلب الثاني: أنواع الفساد ومظاهره.....	05
المطلب الثالث: أسباب الفساد.....	07
المبحث الثاني: ماهية الفساد الإداري.....	11-21
المطلب الأول: تعريف الفساد الإداري وخصائصه.....	11
المطلب الثاني: أشكال الفساد الإداري.....	12
المطلب الثالث: آثار الفساد الإداري.....	18
المبحث الثالث: ماهية الفساد المالي.....	22-30

22.....	المطلب الأول: تعريف الفساد المالي
23.....	المطلب الثاني: مظاهر الفساد المالي
26.....	المطلب الثالث: آثار الفساد المالي
31.....	خلاصة الفصل

## الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

33.....	تمهيد
38-34.....	المبحث الأول: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي
34.....	المطلب الأول: السياسة المالية من نظر المدرسة الكلاسيكية
35.....	المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الكينزي
37.....	المطلب الثالث: السياسة المالية في الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية
47-39.....	المبحث الثاني: عموميات حول السياسة المالية
39.....	المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأهميتها
41.....	المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية
43.....	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية
60-48.....	المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية
48.....	المطلب الأول: النفقات العامة
52.....	المطلب الثاني: الإيرادات العامة
57.....	المطلب الثالث: الميزانية العامة
61.....	خلاصة الفصل

## الفصل الثالث: أثر الفساد المالي والإداري على السياسة المالية في الجزائر

- تمهيد.....63
- المبحث الأول: الفساد المالي والإداري في الجزائر.....64-71
- المطلب الأول: عوامل انتشار الفساد المالي والإداري في الجزائر وأبعاده.....64
- المطلب الثاني: أشكال الفساد المالي والإداري المنتشرة في الجزائر.....66
- المطلب الثالث: تجليات الفساد المالي والإداري في الجزائر.....67
- المبحث الثاني: السياسة المالية في الجزائر.....72-84
- المطلب الأول: النفقات العامة في التشريع الجزائري.....72
- المطلب الثاني: الإيرادات العامة في التشريع الجزائري.....76
- المطلب الثالث: الميزانية العامة في التشريع الجزائري.....80
- المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الفساد المالي والإداري على السياسة المالية في الجزائر.....85-92
- المطلب الأول: الإطار النظري للأساليب القياسية المعتمدة.....85
- المطلب الثاني: صياغة النموذج القياسي المعتمد في الدراسة.....88
- خلاصة الفصل.....92
- خاتمة.....93-95
- قائمة المراجع.....96-102

الملاحق

## المقدمة

يعتبر شيوع الفساد من أهم أسباب الضعف الداخلي والخارجي للدول، وهو في جوهره حالة تفكك وتعري الدول لأسباب عديدة بعضها محلي والآخر خارجي يرتبط بأنظمة عالمية نتيجة عدم احترامه للقوانين والشفافية، فيؤثر الفساد سلبا على قدرة أجهزة الدولة على أداء مهامها ودورها التنموي.

ومن بين أهم أنواع الفساد، الفساد المالي والإداري الذي يعتبر ظاهرة عالمية سريعة الانتشار تأخذ أبعادا واسعة، تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها. فيؤثر الفساد المالي والإداري على عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز على مواجهة تحديات إعمار أو إعادة إعمار البنى التحتية اللازمة لنموها.

وأجمعت تقارير خبراء دوليين على أن الفساد المالي والإداري يشوه النتائج المستهدفة ويحول دون تحقيق الأهداف المسطرة للسياسة الاقتصادية للدولة وخاصة السياسة المالية التي تحتل مكانة هامة بين مجموع السياسات الاقتصادية الأخرى، فيؤثر الفساد المالي والإداري على أدوات السياسة المالية المتمثلة في النفقات والإيرادات العامة.

والجزائر كغيرها من بلدان العالم ليست بمنأى عن مختلف المشاكل الدولية، حيث تعاني من مشكلة الفساد عامة والفساد المالي والإداري بصفة خاصة حيث بالرغم من المجهودات التي تقوم بها الحكومة لمكافحته إلا أنها لم تجدي نفعا، فأثر بشكل كبير على اقتصادها وبالأخص على الأداء الفعال للسياسة المالية المتبعة في الجزائر.

وبناء على ما ذكر نطرح إشكالية البحث المتمثلة في:

**ما مدى تأثير الفساد المالي والإداري على السياسة المالية في الجزائر؟**

وللوصول إلى إجابة على هذه الإشكالية ندعمها بجملة من التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يؤثر الفساد المالي والإداري على السياسة المالية في الجزائر؟
- هل توجد علاقة بين الفساد المالي والإداري وتطور النفقات في الجزائر؟

## المقدمة

وللإجابة على هذه الأسئلة نقترح الفرضيات التالية:

- يؤدي الفساد المالي والإداري إلى عدم كفاءة السياسة المالية في الجزائر.
- توجد علاقة طردية بين الفساد المالي والإداري وتطور النفقات في الجزائر.

### أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى محاولة تبيان مدى تأثير السياسة المالية بالفساد المالي والإداري في الجزائر، ويعتبر الهدف الرئيسي، لكن هناك أهداف فرعية أخرى متمثلة في:

- محاولة التعرف على أهم المفاهيم الخاصة بالفساد المالي والإداري.
- معرفة أسباب الفساد المالي والإداري.
- معرفة تطور النفقات والإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- البحث عن العلاقة بين الفساد وأدوات السياسة المالية في الجزائر.

### حدود البحث:

سيتم التركيز خلال هذه الدراسة على معرفة مدى تأثير الفساد المالي والإداري على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2015.

### منهج الدراسة:

تختلف المناهج المتبعة حسب طبيعة وأشكالية كل دراسة، وفي ما يخص الإشكالية المطروحة مدى تأثير الفساد المالي والإداري على السياسة المالية في الجزائر سنستخدم النهج الوصفي من أجل التعرف على الفساد وبشكل خاص الفساد المالي والإداري، ووصف التطور التاريخي للسياسة المالية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من أجل تحليل مؤشرات الفساد في الجزائر، وفي الأخير نستعمل المنهج القياسي لقياس أثر الفساد على أدوات السياسة المالية.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون البحث يسلط الضوء على أهم القضايا العالمية التي يعاني منها أي بلد في العالم بغض النظر عن تأثيرها سواء كان كبير أو صغير، حيث يعيق الفساد المالي والإداري التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويدمر مكانة البلد ويزعزع ثقة البلدان الأخرى فيها.

### الدراسات السابقة:

- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر- (2004/1990)، رسالة دكتوراه رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، هدفت هذه الدراسة إلى كشف السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، وكشف التدخل الأمثل للدولة بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي. وكان من نتائج هذه الدراسة أن التوازن العام للاقتصاد الجزائري يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس واقع انعدام التوازن البنوي، وترجع هذه المشكلات أساسا للاختلالات في نمو النفقات العامة بمعدلات أكبر من الإيرادات العامة.
- سارة بو سعيود، دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، السنة الجامعية 2013/2012، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الآثار التي خلفها الفساد الاقتصادي على الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة، وتم الطرق لأهم الآليات المتخذة من طرف الجزائر لمكافحة هذه الظاهرة، وكانت من نتائج الدراسة أن الجزائر لازالت ضعيفة في مجال مكافحة هذه الآفة الخطيرة حيث أن إجراءاتها تعتبر مجرد مسكنات مؤقتة لا يمكنها القضاء بشكل نهائي على هذه الظاهرة.
- علي حبيش، آثار الفساد المالي على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014/2013، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة الفساد المالي بكافة مصادره في خلق نتائج سلبية للإصلاحات الاقتصادية، وبيان الجهود التي تبذلها الجزائر في سبيل مكافحة الفساد المالي. ومن نتائج الدراسة أن الفساد المالي منتشر بشكل كبير في الجزائر لدرجة أنه يهدد كيان المؤسسات ويؤثر

## المقدمة

سلبا على البرامج التنموية، كما أن الجزائر تفتقر لسياسة سليمة تمكنها من التطبيق الحسن والفعال للنصوص القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد.

### هيكل الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة واختبارا لصحة فرضياتها، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول الإطار النظري للفساد المالي والإداري، تضمن ثلاث مباحث، الأول مفاهيم حول الفساد بصفة عامة والثاني هدف إلى التعرف على الفساد الإداري ومظاهره أما المبحث الثالث فكان حول الفساد المالي، مظاهره وأهم آثاره.

وخصص الفصل الثاني لدراسة السياسة المالية وكذلك قُسم إلى ثلاث مباحث، الأول تطور السياسة المالية، المبحث الثاني عموميات حول السياسة المالية، أما الثالث ففيه دراسة حول أدوات السياسة المالية.

أما الفصل الثالث والأخير بعنوان أثر الفساد المالي والإداري على السياسة المالية في الجزائر وقسم كذلك إلى ثلاث مباحث الأول بعنوان الفساد المالي والإداري في الجزائر، الثاني حول السياسة المالية في الجزائر والثالث عبارة عن دراسة قياسية، يبين العلاقة بين الفساد وكل من النفقات والإيرادات والميزانية العامة للجزائر.

**تمهيد**

يعتبر الفساد المالي والإداري من أبرز القضايا التي تواجه اقتصاديات الدول، فهو ظاهرة عالمية تواجهها كل الدول باختلاف درجة نموها وتطورها، ويعد من أخطر أنواع الفساد باعتباره قائماً على الإدارة التي تمثل المحرك الرئيسي لنشاط الدولة وهيئاتها التنفيذية، ويمثل الفساد في التصرفات الغير القانونية والتعقيدات البيروقراطية وتحقيق المصالح الشخصية بدل المصلحة العامة الذي يقوم أساساً على عدم الأهلية والمسؤولية وتدني المستوى الأخلاقي و الكفاءة الفنية والإدارة وتجاوز القوانين والأحكام نتيجة سوء استخدام السلطة والانحراف نحو المحاباة والمحسوبية والوساطة وجعلها لصالح الأغراض الشخصية.

ومن هنا سنحاول في هذا الفصل إلقاء الضوء على الجانب النظري لمفاهيم للفساد بالإضافة إلى محاولة إبراز الآثار الوخيمة للفساد المالي والإداري على الاقتصاد، وذلك من خلال المباحث الثلاث التالية:

- عموميات حول الفساد.
- ماهية الفساد الإداري.
- ماهية الفساد المالي.

## المبحث الأول: عموميات حول الفساد

إن الفساد مصطلح يتضمن معاني عديدة، فهو موجود في كافة القطاعات الحكومية منها والخاصة، حيث أصبح ظاهرة من الظواهر السائدة في المجتمع.

## المطلب الأول: تعريف الفساد وخصائصه

للفساد عدة تعاريف التي تمكنا من استخراج خصائص الفساد منها

## 1. تعريف الفساد

لا يزال هناك عدم اتفاق بين الكتاب والباحثين والأكاديميين على تعريف موحد لمفهوم الفساد رغم اتفاق الجميع على أن الفساد ظاهرة واسعة الانتشار لا تقتصر على مجتمع دون آخر أو ثقافة دون غيرها ويمكن رد إشكالية عدم الاتفاق على مفهوم موحد لظاهرة الفساد الى مجموعة من العوامل أبرزها:<sup>1</sup>

- عدم وجود منهج موحد لدراسة هذه الظاهرة بسبب اختلاف انتماءات الأشخاص و الهيئات التي قامت بدراستها و تعدد حقولهم المختلفة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والادارية.
- تباين المعايير المجتمعية و الحضارية التي تستخدم في فرز ما هو فاسد من الممارسات و السلوكيات و ما هو مبرر أو مقبول.
- اختلاف مفهوم و مضمون هذه الظاهرة بين ما يراه الباحثون المتخصصون و بين ما يراه عامة الناس، حيث مازال يكتنف معظم التعريفات التحليلية جانب كبير من الغموض في بعض الافعال التي يعدها عامة الناس فسادا.
- تعدد المظاهر والاشكال التي يظهر فيها الفساد، وظهور صور جديدة باستمرار لأن هذه الظاهرة صفة ملازمة لعملية تطور وتقدم الحياة البشرية.
- تعدد مجالات النشاط الانساني التي يمكن ان يظهر فيها الفساد.
- كون ممارسات الفساد تتم عادة في اطار من السرية و الخوف، وتتغير باستمرار استجابة للعوامل الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية و السياسية.

<sup>1</sup> سارة بو سعيود، دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، رسالة ماجستير في علوم التسبير، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسبير، جامعة فرحات عباس سطيف، السنة الجامعية 2012/2013، ص 13.

و يمكن ان نعطي بعض التعريفات للفساد كالاتي:

الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح خاصة، و يشمل ذلك بوضوح على جميع انواع رشايوي المسؤولين المحليين او الوطنيين او السياسيين لكنه يستبعد الرشايوي التي تحدث فيما بين القطاع الخاص، الا ان لمصطلح الفساد معان عديدة، وفي اوسع الصور يمكن القول بان الفساد يتمثل في سوء استخدام المنصب لغايات شخصية ويشمل ذلك الرشوة و الابتزاز.

وقد يكون الفساد فرديا في حالة الاعمال المحظورة التي يستطيع المسؤول الرسمي القيام بها بمفرده، ومن بينها الاحتيال، الاختلاس، والمحسوبية واستغلال النفوذ... الخ<sup>1</sup>

كما يعرف على أنه عدم القدرة على التحكم في ضوابط العمل، و في تحقيق أهداف المنظمة، و تغليب المصالح الشخصية على مصالح العمل، بصورة مباشرة من خلال المحسوبية و الرشايوي و العمولات. ويساعد على ذلك عدم وجود آليات نشطة للاتصال، وعدم الكفاءة في اتخاذ القرار و التعامل مع المشكلات والأزمات.<sup>2</sup>

## II. خصائص الفساد:

تتلخص اهم خصائص الفساد فيما يلي:<sup>3</sup>

- يعد الفساد في مراحله الأولى مجرد ظاهرة مرضية أو مرضا عضويا، ينتقل عبر مكروبات غير مرئية، لكنه سرعان ما يتحول إلى وباء ينتشر و يتفشى في الوسط الإداري في المجتمع، والقول بأن ميكروبات الفساد غير مرئية يستمد من السرية التي تتكتم بها عناصره و أدواته.
- تتباين الوسائل والأساليب التي يتستر الفساد بها تبعا للجهة التي تمارسه، فالقيادات غالبا ما تستر فسادها باسم المصلحة العامة وتغلفه بالاعتبارات السيادية وتغلق ملفاته بالتظاهر بانها تنفذ توجيهات عليا يتعذر الكشف عنها، أما القاعدة فإنها تلجأ الى التزوير والتدليس وتتحين الفرص أو تنتهز الظروف الاستثنائية التي تسمح بتمرير فسادها بعيدا عن أنظار العاملين و المتعاملين الآخرين.

<sup>1</sup> ناجي بن حسين، تحليل ظاهرة الفساد و سياسات مكافحته، الملتقى الدولي العلمي السابع حول: الفساد الإداري و المالي المشكلة و سبل العلاج، يومي 15 و 16 ماي 2012، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر، ص 91-92.

<sup>2</sup> لوي أديب العيسى، الفساد الإداري و البطالة، دار الكندي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 27.

<sup>3</sup> محمد خالد المهابني، الفساد الإداري و المالي، مظهره، وأسبابه ومدخل الرقابة الحكومية لمكافحته، الملتقى الدولي العلمي السابع حول: الفساد الإداري و المالي المشكلة و سبل العلاج، يومي 15 و 16 ماي 2012، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر، ص 8-9.

- يتفاعل الفساد مع الظروف و المتغيرات المحيطة به ليجعلها مناخا وبيئة مشجعة لنموه وترعرعه، فالتسيب وعدم الانضباط في العمل وهدار الوقت وغيرها من المشاكل الادارية تعد بيئة ملائمة للفساد لكونها تحفز اصحاب المعاملات الضائعة و المتأخرة للبحث عن يساعدهم ولو بطرق غير مشروعة.
- ان أخطر ممارسات الفساد تتم عبر وسطاء مجهولين يلعبون الدور الرئيسي في تسهيل مهمة الطرفين دون أن يعرف أحدهما الآخر أو على الأقل دون أن يتقابلا وجها لوجه.
- إن ممارسات الفساد يتم التخطيط لها من قبل متمرسين محترفين، و لها وسائل و أساليب و شبكات محكمة لتنفيذ خططها بتوقيت و تدبير يجعل كشفها أو اثباتها غاية في الصعوبة.
- إن الحروب والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية تعد ظروفًا مشجعة لانتشار الفساد.

## المطلب الثاني: أنواع الفساد ومظاهره

تتعدد أنواع الفساد كما تنوعت مظاهره نبرزها في ما يلي

### 1. أنواع الفساد

للفساد عدة أنواع أهمها:<sup>1</sup>

- 1- **الفساد السياسي:** تتمثل مظاهره في الحكم الشمولي الفاسد وفقدان الديمقراطية و انعدام الديمقراطية وانعدام المشاركة و فساد الحكام و تفشي المحسوبية.
- 2- **الفساد المالي:** تشير مظاهره الى مخالفة القواعد والاحكام المالية التي تنظم سير العمل الاداري والمالي في الدولة و مؤسساتها، او مخالفة القواعد و الاحكام والتعليمات. وتتجلى مظاهر الفساد المالي في الرشاوي والاختلاس والتهرب الضريبي، وتخصيص الأراضي و المحاباة و المحسوبية في التعيينات الوظيفية وظاهرة الاسراف في استخدام المال العام.
- 3- **الفساد الإداري:** هي تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته. ويمكن تمييز حالتين من الفساد، الأولى عندما يتم تنفيذ وتقديم الخدمات المشروعة، اي عندما يقوم الموظف بقبض رشوة من أجل القيام بمهامه العادية المكلف بأدائها. أما الحالة الأخرى، فهي عند قيام الموظف بتأمين خدمات يمنعها القانون، كتسريب معلومات سرية أو إعطاء تراخيص غير مبررة.

<sup>1</sup> ناجي بن حسين، نفس المرجع، ص 92.

كما للفساد انواع أخرى تتمثل في:

1- من حيث الحجم:<sup>1</sup>

- **الفساد الصغير:** هو فساد الدرجات الدنيا و الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاي من الآخرين.
- **الفساد الكبير:** وهو فساد الدرجات العليا من الموظفين و الذي يقوم به كبار المسؤولين و الموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة و هو أهم و أشمل و أخطر لتكليفه للدولة مبالغ ضخمة.

2- من حيث النطاق:<sup>2</sup>

- **الفساد الدولي:** وهو ذلك الفساد العابر لحدود الدولة وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها بمصطلح العولمة الذي يفتح الحدود والمعابر بين البلدان تحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر. وترتبط هذه المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما ويعتبر هذا النوع من الفساد الأكثر خطورة.
- **الفساد المحلي:** وهذا ذك الفساد الذي ينتشر داخل البلاد الواحد في منشآته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود.

II. **مظاهر الفساد**

للفساد عدة مظاهر يتجلى أمها في ما يلي:<sup>3</sup>

- التهريب الضريبي.
- خوصصة الأراضي من خلال قرارات إدارية علوية، تأخذ شكل العطايا، لتستخدم فيما بعد في المضاربات العقارية.
- المحسوبية في التعيينات الوظيفية الكبرى، أي امرار ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العائلات المنتفذة) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلا.

<sup>1</sup> طارق الحاج، مظاهر الفساد المالي و الإداري، الملتقى الدولي العلمي السابع حول: الفساد الإداري و المالي المشكل و سبل العلاج، يومي 15 و 16 ماي 2012، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر، ص 128-129.

<sup>2</sup> عمر الشريف، التدقيق وتحديات الفساد المالي في المؤسسة، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية لحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06 و 07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 2-3.

<sup>3</sup> طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 130.

- المحاباة، ويقصد بها تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار.
- التباطؤ في انجاز المعاملات و خاصة المهمة والمستعجلة.
- قروض المجاملة التي تمنحها المصارف بدون ضمانات جدية لكبار رجال الأعمال.
- عمولات عقود البنية التحتية والصفقات الكبرى.
- العمولات و الإتاوات التي يتم الحصول عليها بحكم المنصب أو الاتجار بالوظيفة العامة.
- رشوة رجال الصحافة و النيابة و القضاء و جهات الأمن لتسهيل مصالح غير مشروعة والحصول على امتيازات خاصة، وتعني الرشوة حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة.

### المطلب الثالث: أسباب الفساد

من غير الممكن معرفة مدى انتشار الفساد بشكل دقيق في منطقة و مقارنتها بأخرى، وإنما يتم ذلك في الغالب بشكل تقريبي، فمعظم أعمال الفساد تتم بسرية، نادرا ما يتم الكشف عنها خاصة في تلك الأوساط الرسمية العليا.

تتعدد أسباب انتشار الفساد و تختلف من بلد لآخر، غير أن الأبحاث في هذا المجال تشير إلى أن انتشار الفساد يزداد عند توفر الظروف العامة التي تسمح له بالانتشار و التفتت.

و يمكن تقسيم أسباب الفساد إلى:<sup>1</sup>

#### 1. أسباب اجتماعية

متمثلة في الحروب وآثارها ونتائجها في المجتمع والتدخلات الخارجية، المحسوبيات و القلق الناجم عن عدم الاستقرار من الأوضاع والتخوف من المجهول القادم، أدى إلى جمع المال بأي وسيلة لمواجهة المستقبل والمجهول الغامض.

<sup>1</sup> طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 129.

## II. أسباب اقتصادية

ويقصد بها الأوضاع الاقتصادية المتردية و المحفزة لسلوك الفساد وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة.

## III. أسباب ادارية و تنظيمية

وتتمثل في الإجراءات المعقدة وغموض التشريعات وتعددتها أو عدم العمل بها، وضمن المؤسسة لعدم اعتمادها على الكفاءات الجيدة في كافة الجوانب الإدارية.

## IV. أسباب سياسية

ترتبط مثلما ذكر تقرير الأمم المتحدة بضعف مكونات الحكم الراشد التي تقوم على المشاركة وحرية التعبير والمسائلة بالإضافة إلى:<sup>1</sup>

- غياب إرادة سياسية لتفعيل الشفافية والرقابة والمسائلة.

- عدم فعالية السلطة التشريعية وغياب دور الإعلام.

- عدم وجود رغبة صادقة من الحكومة في متابعة ملفات الفساد الكبرى المتعلقة بالمشاريع الضخمة والتي تمس مسؤولين سياسيين وكبار المسؤولين.

كما أن للفساد أسباب مباشرة و غير مباشرة تتمثل في:<sup>2</sup>

### A. الأسباب المباشرة:

- سيادة بعض القوانين و الو الصلاحيات التي تمنح مسؤوليات و صلاحيات مباشرة لموظفي القطاع العام لإقرار بعض الخدمات العامة أو سن قوانين و تشريعات معينة، و خاصة فيما يتعلق بإعطاء التراخيص و مختلف الوثائق الرسمية، فالمنصب الإداري يعطي صاحبه درجات متباينة من السيطرة على الأنشطة الحكومية مثل العقود والصفقات الادارية والحوافز والامتيازات الضريبية و القرارات الادارية... الخ. إن مثل هذه الادوات اللانهائية تغري بالفساد مع قصور نظام المحاسبة و التدقيق.

<sup>1</sup> حواس صلاح وعبد الحميد حسياني، أهمية تعزيز عمل لجان المراجعة في مواجهة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي العلمي السابع حول: الفساد الإداري و المالي المشكلة و سبل العلاج، يومي 15 و 16 ماي 2012، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر، ص 174.

<sup>2</sup> ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص 93.

- عدم وضوح النظام الضريبي و عدم كفاية شفافية القوانين و الاجراءات الضريبي، اضافة لإعطاء صلاحيات كبيرة لمحصلي الضرائب مع غياب الرقابة.
- ضخامة حجم بعض المشاريع الحكومية و خاصة تلك التي تتطلب نفقات و مصاريف كبيرة تغري الموظفين الطامعين الى جني ارباح طائلة.

## II. الأسباب غير المباشرة:

- انخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميين يعزز انتشار الفساد، حيث يقوم البعض لزيادة رواتبهم وتأمين دخل إضافي بقبول الرشاوى.
- عدم استقرار البيئة القانونية و التشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية.
- عدم شفافية القوانين والتشريعات المتعلقة بالفساد.
- العلاقات الاجتماعية و المحاباة، ففي المجتمعات ذات العلاقات المترابطة والتي تمتلك منظومة اجتماعية قوية يستحيل استقلال المؤسسات و التمييز بينها وبين الأشخاص.
- اجراءات التعاقد والخصوصية الحكومية غير الكفؤة، فالتغيرات التي تحدث في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال وفي العديد من البلدان النامية التي تجري إصلاحات هيكلية، تخلق ظروفًا توجد فيها إمكانيات كثيرة للفساد على نطاق كبير، وهذا ما يعطي سمعة سيئة للإصلاحات السوقية. غير أن التغيرات التي تحدث هي التي تعمل على تقليل فرص الفساد في الاجل الطويل.

وأيضا هناك أسباب أخرى لهذه الظاهرة يمكن أن نجملها في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- انتشار الفقر و الجهل و نقص المعرفة الحقوق الفردية، و سيادة القيم التقليدية و الروابط القائمة على النسب و القرابة.
- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية، التشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما أن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته يعتبر سببا مشجعا على الفساد.
- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليته.

<sup>1</sup> فريد كورنيل وعبد الوهاب سويسي، الفساد المالي والإداري المعضلة والعلاج تجارب بعض الدول، الملتقى الدولي العلمي السابع حول: الفساد الإداري والمالي المشكلة و سبل العلاج، يومي 15 و 16 ماي 2012، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر، ص 113-114.

- تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني الذي يوفر البيئة المناسبة للفسادين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المرحلة.
- ضعف وقلة المرافق والخدمات و المؤسسات العامة التي تخدم المواطنين.
- غياب قواعد العمل والاجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص، وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد.
- غياب حرية الاعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة.
- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.
- الأسباب الخارجية والتي تنتج عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول أخرى، واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة.

## المبحث الثاني: ماهية الفساد الإداري

إن الفساد الإداري ظاهرة مستمرة ذات ممارسة غير شرعية لها أبعاد وتوصيات متعددة، التي ينعكس تأثيرها على مجمل العمليات التنموية وبالتالي على رفاة المواطن.

## المطلب الأول: تعريف الفساد الإداري وخصائصه

للفساد الإداري عدة تعريفات تنبثق منها خصائص مختلفة.

## I. تعريف الفساد الإداري

يتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتتم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناعات القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار.<sup>1</sup>

كما يمكن تعريفه على أنه: الممارسة السلوكية التي لا تخضع إلى ضابط أو معيار معين وخاصة المعايير الديمقراطية، أو كل ما هو انحراف بالسلطة العامة عن الأهداف المقرر لها قانوناً، ولا يحدد المفهوم المجرى للفساد الإداري ماهية الممارسات المقصودة للإخلال بالمصلحة العامة بصورة عامة يمكن الاتفاق عليها في جميع الحالات، فهي تخضع لطبيعة المجتمع ولمفهوم المثل العليا والمصلحة الاجتماعية المقصودة، بل إن مظاهر الفساد الإداري لا تعبر في كثير من الأحيان عن حقيقة الأسباب المؤدية إلى الفساد.<sup>2</sup>

## II. خصائص الفساد الإداري:

يتميز الفساد الإداري بالخصائص التالية:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> فريد كورتل، عبد الوهاب سويبي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

<sup>2</sup> علي حبّيش، آثار الفساد المالي على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013/2014، ص 48.

<sup>3</sup> لؤي أديب العيسى، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-71.

- السرية في ممارسة الفساد، وبأساليب التحايل والخديعة، لأن ممارسات هذا النشاط غير مشروعة وغير قانونية، والسرية ميزة مرافقة للفساد في أغلب الأحيان الا أنه من الممكن أن تصبح علنية في حالة استفحال بعض مظاهر الفساد في المجتمع.
- اشتراك أكثر من طرف في تعاطي الفساد، فقد تضمن تقرير الأمم المتحدة عام 1989، أن الفساد الإداري يتضمن أكثر من طرف، كما تكون هناك علاقات تبادلية للمصالح و المنافع بين الأطراف المتعاطية للفساد.
- تعبير عن اتفاق ارادة صانع القرار و المؤثر بتكليفه مع إرادة أولئك الذين يحتاجون إلى قرارات محددة تخدم المصالح الفردية.
- من أهم ما يميز الفساد هو سرعة انتشاره، فهو كالسرطان ينخر أعضاء الجهاز الإداري تدريجيا إذا وجد البيئة الملائمة و بهذا يزداد نفوذ الفاسدين مما يعطيهم القوة اللازمة للضغط على سائر الجهاز الإداري.
- يرتبط الفساد الإداري بمظاهر التخلف الإداري السائدة مثل تأخير المعاملات، و التغيب عن العمل وسوء استغلال الوقت و العصبية مع المتعاملين، و التي تعتبر الأرض الرطبة لانتشار الفساد الإداري مما يؤدي إلى ظهور شعور عام لدى العناصر الصالحة في الجهاز الإداري بعدم الراحة وفقدان الحافز للعمل الجاد و خوفهم من أذى العناصر الفاسدة خاصة إذا كانوا من أصحاب القرار.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني: أشكال الفساد الإداري

للفساد الإداري مظاهر كثيرة أهمها نذكره في التالي:

### 1. الرشوة

تعتبر الرشوة أكثر أشكال الفساد الإداري انتشارا فقد عرفت على أنها "اتجار الموظف العام أو من في حكمه بأعمال الوظيفة مقابل طلبه لهدية او نقود نظير أعماله.

لابد من الإشارة الى ان الرشوة ممكن ان تقدم بشكل نقدي أو عيني، بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الاصدقاء أو المقربين جدا من الموظف لغرض التمويه وعدم لفت الانتباه.

وتجدر الإشارة الى أنه كثيرا ما يكون هناك خط غائم فيما بين الرشوة غير المشروعة والتبرعات السياسية المشروعة.

<sup>1</sup> علاء فرحان طالب وعلي الحسين حمدي العامري، استراتيجية مكافحة الفساد الإداري و المالي-مدخل تكاملي، 2014، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة العربية، 2015، ص 54.

وعليه يمكن القول بأن الرشوة هي "قيام الشخص بدفع أموال نقدية أو عينية الى شخص آخر بقصد قيام الشخص الثاني بتفضيل الأول على الآخرين أو قيامه بالتجاوز على الأنظمة والقوانين بهدف انجاز ما يريده الآخر"<sup>1</sup>

وعرفت دائرة المعرف البريطانية الرشوة على أنها عرض أو قبول هدية، يكون لها دافع لأداء وظيفة ينبغي أن يكون الدافع الصحيح لأدائها الإحساس بالواجب في حد ذاته.<sup>2</sup>

وأهم أسباب الرشوة تتجلى فيما يلي:<sup>3</sup>

- ضعف الرقابة والاشراف وعدم متابعة الأعمال، وعدم السعي لكشف الانحرافات والحد منها.
- كثرة الاجراءات الروتينية، والتعقيد والبيروقراطية وعدم تحديد الخطوات والوقت المطلوب لإنجاز العمل.
- عدم تحديد الاختصاص والمسؤولية بوضوح ودقة وتركها لتقدير الموظف.

## II. الاختلاس و السرقة

تعد السرقة و الاختلاس من أبرز مظاهر الفساد الإداري، وهي تصرف الموظف العام بأموال الدولة وحيازتها على اعتبار أنها مملوكة له، مستغلا في ذلك سلطات وظيفته فاذا أصبحت السرقة والاعتداء على المال العام سلوكا عاما دون روادع كافية ومسائلة ادارية و قانونية حقيقية، فان ذلك دليل على استفحال الفساد في المجتمع بدرجة كبيرة لأنه يحدث خلافا في اخلاقيات العمل و قيم المجتمع، ويصبح الفساد حالة ذهنية للأفراد و الجماعات تبرره وتكافؤه، ويصبح نوعا من الحوافز الجديدة، وهذا بدوره يؤدي غلى فقدان القانون هيئته والذي يصبح مشلولا بفعل نفوذ المستفيدين من الفساد من اصحاب النفوذ.<sup>4</sup>

تعتبر جريمة الاختلاس من أهم الجرائم المرتبطة بالفساد الاداري، فضلا عن ارتباطها بعملية تبييض الأموال حيث يتجه الحاصلون على الأموال المختلسة الكبيرة القيمة إلى ايداعها في بنوك أجنبية خارج البلاد، واعادتها بعد ذلك إلى البلد بصورة مشروعة سواء من خلال التصرفات العينية أو من خلال تكرار وتعدد قنوات المصارف المحلية والعالمية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> علاء فرحان طالب وعلي الحسين حمدي العامري، مرجع سبق ذكره، ص 46-47.

<sup>2</sup> السيد علي شتا، الرشوة في الدول النامية، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص 17.

<sup>3</sup> عصام عبد الفتاح مطر، جرائم الفساد الاداري . دراسة قانونية تحليلية مقارنة في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات الجنائية وقوانين مكافحة الفساد

في الدول العربية والأجنبية، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، مصر، 2011، ص 23.

<sup>4</sup> لؤي أديب العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 64.

<sup>5</sup> عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سبق ذكره، ص 89.

## .III الوساطة و المحاباة

هي مظهر شائع في الدول النامية بالذات وان كانت الدول المتقدمة لا تخلو منه ايضا، وقد يكون مستمدا من مكانة الشخص الاجتماعية أو السياسية، فيصبح قادرا على توجيه قرارات الآخرين بشكل يتناسب مع مقاصده و أهدافه متجاوزا القوانين والانظمة ليعطي الحقوق لغير أصحابها ومنح مزايا لفئات دون اخرى. أما المحاباة فهي تساهل الموظف مع أقاربه و معارفه على حساب الأنظمة والتعليمات التي تحكم سير عمله أو يعطيه الأولوية في انهاء معاملاتهم و الاستفادة من الخدمات قبل غيرهم.

و يمكن الإشارة الى بعض الملاحظات حول الوساطة و المحسوبية كالآتي:<sup>1</sup>

- هناك قناعة لدى الغالبية العظمى من الناس بان الوساطة و المحسوبية تشكل نوعا من الفساد الإداري يجب التخلص منه الا ان هناك قناعة موازية بالحاجة الى الوساطة لغرض تسهيل انجاز الاعمال والمعاملات.
- رغم عدم القناعة بالوساطة و المحسوبية الا ان الاغلبية يتوسطون و يوسطون و يقبلون الوساطة.
- تشكل الوساطة للأصدقاء و الآخرين مدخلا لزيادة النفود والاندماج في المجتمع وتحسين العلاقات مع الناس و هذا يعطي للشخص الذي يقوم بالوساطة دورا اجتماعيا ووجهة وهيبة بين الناس وهذه اشكالية يجب معالجتها.
- رغم القناعة ان المعاملات في الجهاز الحكومي يمكن ان تنجز دون وساطة لكن فقدان الثقة بالجهاز الإداري الحكومي وكفاءته تصبح مبررا للجوء للوساطة.
- لعل أهم أسباب اللجوء الى الوساطة والمحسوبية هو غياب الديمقراطية و التخلف الإداري و العشائرية و الشكالية و الافق الضيق في التعامل.

## .IV الابتزاز

قيام الموظف في مؤسسة حكومية أو خاصة، أو أي فرد عادي، بإرغام طرف آخر على إرضائه بمكسب مالي على الأغلب نظير تعهد الطرف الأول بحماية الطرف الثاني والامتناع عن مضايقته والتوقف عن تهديده باللجوء إلى العنف أو التشهير به أو الإعلان عن معلومات حقيقية لإلحاق الأذى والضرر بسمعة الطرف الثاني أو مصالحه. ويعد أخطر أشكال الفساد.

<sup>1</sup> علاء فرحان طالب وعلي الحسين حميدي العامري، مرجع سبق ذكره، ص 48-49.

وهناك اختلاف بين الرشوة والابتزاز حيث أن الرشوة تدفع بشكل طوعي بسبب ما تحققه من منفعة للشخص أو دفع الضرر عنه، أما الابتزاز فيتم دفعه كرها و بشكل إجباري لدفع ضرر غير مستحق قانونيا عن الشخص الخاضع للابتزاز.<sup>1</sup>

## .V سوء استغلال السلطة أو المنصب العام

تعرف السلطة بأنها الحق في اصدار الأوامر ومتابعة تنفيذها و المحاسبة عليها ويوجد في السلطة جانبان أولهما ضرورة امتلاك القوة من المصادر المختلفة والأمر الآخر هو النفوذ أي قدرة التأثير على الآخرين.

كما أن هناك علاقة وطيدة بين السلطة و المسؤولية فهما متلازمتان، ولا بد أن يكون هناك توازن و تكافؤ بينهما، ومتى ما أدرك المسؤول أن عليه واجبات تفرضها سلطته الوظيفية كان ذلك سببا في تحقيق أهدافه.<sup>2</sup>

كما وتندرج تحت هذا المظهر العديد من الأنماط السلوكية الفاسدة مثل الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت تسميات مختلفة و عدم الالتزام بمواعيد العمل وعدم الاستغلال المناسب لوقت العمل، وكشف أسرار العمل، والتهاون في أداء المهام المنوطة بهم، والتقصير في تحقيق أهداف المنظمة و خدمة المواطنين، والإهمال المقصود للمعدات والأدوات المستخدمة في العمل، وكذلك التعسف والتشدد ومنح المزايا والهيئات دون وجه حق أو التغاضي عن أخطاء المقربين والتساهل معهم.<sup>3</sup>

## .VI قبول الهدايا

تمتاز الهدايا عن الرشوة بأنها تأخذ قيمة مادية أقل، يتم تبادلها بين المراجعين للدوائر الرسمية والموظفين، أو بين الموظفين والرؤساء بغية تحقيق مصالح شخصية معينة، وهذا بدوره يؤدي إلى ترويج السلوك الفاسد. وقد قال أحد الفقهاء " الأصوب عدم قبولها مطلقا في زماننا، لأن الهدية تورث إذلال المهدي للمهدي إلية، وفي ذلك ضرر للطرفين ودخول الفساد.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> لؤي أديب العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 65-66.

<sup>2</sup> عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سبق ذكره، ص 271.

<sup>3</sup> علاء فرحان طالب و علي الحسين حميدي العامري، مرجع سبق ذكره، ص 49.

<sup>4</sup> لؤي أديب العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 68.

**.VII تفويض الصلاحيات لموظفين غير كفؤين مع العلم المسبق بعدم كفاءتهم**

وهو يشمل مجمل الممارسات المتعلقة بوضع الشخص الغير مناسب في موقع إداري مهم وكذلك وضع المؤهلين في غير أماكنهم التي يفترض أن يكونوا قد أهلوا من أجلها، إن هذا الإجراء المتعمد يمكن أن يؤدي إلى حالات فساد أخرى يمكن أن تعمم وتشمل من قدرة الموارد البشرية في أي مجتمع من المجتمعات وتمنعها من القيام بدورها في تنمية قدرات المنظمات العامة منها و الخاصة.<sup>1</sup>

**.VIII التضييل الإعلامي الشمولي**

إن ممارسات وسائل الإعلام يمكن أن تكون بشكل تحريف حقائق وهدم القيم وتكريس حالة التخلف الثقافي والفكري ومصادرة الحرية وشيوع مبدأ عدم المساواة، وتؤدي بالتالي إلى اهتزاز قواعد العدالة الاجتماعية في المجتمع وتؤدي إلى فساد مضاعف واسع النطاق، ويمكن أن يكون الفساد الإعلامي بالتواطؤ أو حجب المعلومات أو تقييعها بأسلوب هامشي بحيث يداري موقع الفاسدين الوظيفي أو نفوذهم السياسي.

**.IX التمييز الفئوي**

إن التمييز بين المواطنين هو أول خطوة على طريق الفساد الإداري، فالأصل أن الإدارة العامة خادمة لكل فئات المواطنين، وأن الموظف ملزمة بمعاملة الجميع على مقياس واحد، ذلك أن مواصفات الجهاز الإداري تتمثل باللاشخصية والرسمية في نمط تعامل الموظفين مع المواطنين. إذا ما تم تجاوز هذين الشرطين في عمل الأجهزة الحكومية فإن هذا يعتبر نذير خطر وخلل في آن واحد ذلك أن الموظف الذي يتم تعيينه وفقاً لاعتبارات تتجاوز التأهيل في العمل، يدرك عندها أن قواعد اللعبة غير عادلة، يمكنه التصرف على هواه، وأن ذلك أمر مسموح به من قبل أصحاب القرار.<sup>2</sup>

ويجب الإشارة إلى وجود ارتباط بين صور الفساد الإداري المختلفة مثل الرشوة والاختلاس والسرقة والمحسوبية والتمييز في الهيكل الإداري والسرية، فهذه الصور يؤثر كل منها على الآخر، وذلك على النحو التالي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> علاء فرحان طالب و علي الحسين حميدي العامري، مرجع سبق ذكره، ص 52.

<sup>2</sup> لؤي أديب العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 69.

<sup>3</sup> محمد خالد المهابني، مرجع سبق ذكره، ص 9-10.

- التحيز في تعيين الأقارب أو ترقية اشخاص ما، أو اختيارهم لمواقع معينة بغض النظر عن كفاءتهم أو مهارتهم، يتأثر إلى حد كبير بمشاعر الولاء الشخصي باعتباره فضيلة مؤكدة، عن الالتزام الموضوعي بفكرة العدالة و تحقيق المصلحة العامة، وقد يترتب على ذلك مصالح خاصة للمدراء سواء كانت مصالح مادية، معنوية، أو مالية وبذلك تتحقق المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة، ومن ثم يكون للتمييز علاقة واضحة بانتشار الرشوة.
- تعد السرية في البناء الاداري البيروقراطي سلوكا واضحا، وإذا كانت للسرية ضرورة في بعض الأمور المتعلقة بالمصلحة العامة فإنها احيانا تضر بالمصلحة العامة من أجل المصالح الشخصية، حيث تؤثر السرية بالنتظيمات الاجتماعية على انتشار الرشوة.
- يرتبط الاختلاس كفعل فاسد بالرشوة فقد يلجا المختلس إلى الرشوة باعتبارها آلية من آليات انجاز عملية الاختلاس أو وسيلة لتحقيق السرية، لك بتقديم رشوة للمسؤولين أو ممن لديهم معلومات عن تلك العملية بهدف التكتم على المعلومات المتعلقة بهذا الفعل، وقد يحدث هذا التكتم من المسؤول نتيجة لمشاركته في الاختلاس بصورة مباشرة أو غير مباشرة بحيث يكون إفشاء الأسرار المتعلقة به مصدر للمحاسبة أو الإضرار بمصلحته، وبذلك تضار المصلحة العامة من أجل تحقيق مصالح عامة.
- يمكن أن تتسع دائرة التكتم و السرية لتشمل بعض السرقات، نتيجة لمساس وضع المسؤول أو لتحيزه، حيث يحافظ بعض المسؤولين على سمعتهم و علاقاتهم الشخصية ببعض الأفراد بالتكتم على حالات السرقات التي ترتكب بالنتظيمات الادارية، وقد تلعب الرشوة هنا دورا وظيفيا بصورها المادية والمالية والمعنوية لمنع تفشي الأسرار المتعلقة بالسرقات.
- و تجدر الاشارة إلى وجود علاقة مزدوجة بين الفساد الاداري و الرشوة. فالفساد الإداري له علاقة بالرشوة داخل التنظيم الإداري خاصة فيما يتعلق بالعاملين به من عمال وموظفين إداريين، وذلك بالنسبة لمواقف الترقية، صرف المكافآت، والحصول على مناصب قيادية. كما له علاقة بالرشوة خارج التنظيم الإداري، وذلك مع الجمهور الذي يتعامل مع التنظيم والذي يجد من المعوقات الإدارية ما يدفعهم لتقديم رشايي لإنجاز أعمالهم بسهولة.
- و مهما يكن من أمر، فإنه يلاحظ أن نسب الرشوة ترتفع حيث تنتشر الاختلاسات و السرقات، وحيث تنتشر المحسوبية، وحيث تسود مظاهر السرية و التستر وعدم إفشاء الأسرار المتعلقة بالانحرافات المختلفة.

### المطلب الثالث: آثار الفساد الإداري

تعددت الآراء واختلفت وجهات نظر الكتاب و الباحثين حول آثار الفساد الإداري، فهناك من يرى بأن هناك آثارا ايجابية وأخرى سلبية له. وله آثار على مختلف النواحي تتجلى فيمايلي:<sup>1</sup>

#### I. أثر الفساد الإداري على النواحي الاقتصادية:

- يضعف الفساد الإداري حالات النمو الاقتصادي، حيث التأثير السلبي على مناخ الاستثمار وهروب الاستثمارات الداخلية ورأس المال الوطني من جهة ومن جهة أخرى أحجام الشركات الأجنبية و الأعمال الدولية عن ممارسة حالات استثمار كثيفة في بلدان تنتشر فيها حالات الفساد الإداري بشكل كبير.
- ارتفاع كلفة الخدمات نتيجة التكاليف الإضافية وارتفاع تكاليف التكوين الرأسمالي نتيجة العمولات.
- يؤثر سلبا على أساليب المنافسة العادلة و النزاهة وبالتالي فإنه ينعكس على الأسواق وتخصيص الموارد وعدالة توزيع الدخل بطرق غير سليمة وغير عادلة.
- تكوين ردود فعل سلبية لدى الدول المانحة بسبب حالات الفساد الموجودة التي تبدد تلك المساعدات.
- يؤثر على روح المبادرة والابتكار ويضعف الجهود لإقامة الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم والتي تعتبر ضرورية جدا لتفعيل الاقتصاد والقضاء على البطالة والتكامل مع المنظمات كبيرة الحجم لغرض التطوير الإقتصادي.
- يزيد من تكاليف المشاريع القائمة والتي ستقام مجددا وبالتالي فإنه يضعف الأثر الايجابي لحوافز الاستثمار للمنظمات المحلية والأجنبية خاصة إذا ما طلبت رشوي كبيرة على هذه المشاريع لغرض الترخيص لها في العمل وتسهيل إجراءات إقامتها وبالتالي فإن كلفة تمثل عاملا سلبيا باتجاه تطوير العائد على الاستثمار في هذه المشاريع.

#### II. أثر الفساد الإداري على النواحي الاجتماعية و القيمة

- هروب الكفاءات العلمية و الفنية بمختلف مستوياتها وأنواعها بسبب آليات المحاباة والمحسوبية مما يخلق تشوهات اجتماعية كبيرة في المجتمع.
- إفساد القيم الصحيحة المرتبطة بثقافة تدعو إلى الممارسات النزاهة والشفافة والعدالة، وإبدالها بقيم فاسدة تدعو إلى عكس ذلك.

<sup>1</sup> علاء فرحان طالب و علي الحسين حميدي العامري، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-67.

- ازدياد حالات الصراع الطبقي و تهرة النسيج الاجتماعي مما يضعف التكافل وعلاقات التعاون.
- زيادة معدلات الفقر و تعميق الفجوة بين الطرفين، حيث تستحوذ الطبقة الفاسدة على ثروات المجتمع وتستخيرها لمصالحها الخاصة بعيدا عن الاعتبارات الإنسانية والوطنية.
- التشجيع على الكسب غير المشروع أخلاقيا وقانونيا بشكل كبير، فانتشار الرشوة تساعد على تمرير الصفقات المشبوهة كصفقات المخدرات أو تبييض الأموال أو غيرها من الأعمال.
- فقدان المواطن للثقة بالحكومة و بجميع المنظمات والمؤسسات الحكومية.
- تعميق وانتشار حالات الجهل والسذاجة في المجتمع والتصديق بالادعاءات و المعلومات الكاذبة وإقدام الناس على التشبث بوسائل غير شريفة وغير قانونية.
- يؤدي إلى زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص.
- يعطي انتشار الفساد دلالات غياب أخلاقيات المهنة، إذ أن العلاقة بين أخلاقيات المهنة و الفساد علاقة عكسية.
- تتعرض المجتمعات عند استفحال ظاهرة الفساد الإداري إلى ظهور عناصر سائدة لاستمراره، حيث تتشكل عصابات منظمة للجريمة أو جماعات ذات مصالح مشتركة متحدين على التخريب والنهب المنظم من خلال الإدارات الحكومية وبالتالي فانهم لا يسمحون بأي تغيير.

### III. أثر الفساد الإداري على النواحي السياسية

إن انتشار الفساد الإداري في المجتمع له بالغ الأثر على الحياة الاجتماعية، حيث يؤدي إلى خلل في القيم الأخلاقية ومنظومة المبادئ السامية العليا في المجتمع وأخلاقيات العمل، فيؤدي إلى تقليص القيم الإيجابية، وتنشأ بدلا منها قيم وعادات وأعراف جديدة تتحكم بها وتديرها عقلية السوق و المنافع الخاصة الخاضعة لمعيار الكسب والجشع والطمع.

فالفساد يغير من سلوك الفرد الذي يمارسه ويقفل من رحمت الإنسانية والأخلاقية، مما يجبره للتعامل مع الآخرين بدافع المادية والمصلحة الذاتية دون مراعاة لقيم المجتمع التي تتطلب من الفرد النظر للمصلحة العامة حتى لو أدى ذلك إلى إلحاق أضرار بالغة بالفرد والمجتمع. ومن ثم يصبح لدى الأفراد تقبل نفسي لفكرة التفریط في معايير أداء الواجب الوظيفي والمهني والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام خاصة في ظل غياب المراقبة والمسائلة تقبل اجتماعيا عند ذلك تسود القيم الجديدة، ويتحول الفساد إلى سلوك مستقر ومتعارف عليه في

الدوائر الحكومية وقطاع الأعمال وبدلاً من أن يقاومه الضمير العام فإنه يتغاضى عنه بل يعمل على مجاراته وفي هذه الحال سوف يتغير دليل السلوك الأخلاقي الذي يحكم تصرفات الموظفين إلى دليل للسلوك اللاأخلاقي الذي يحكم هذه التصرفات، فيستغني عن نصوص القوانين والتشريعات واللجوء إلى اجتهادات في تفسيرها لإيجاد المبرر للنفع الشخصي وخدمة مصالح المفسدين، ولن يقف الفساد الإداري عند حد المؤسسة بل سوف ينتشر بين جميع أفراد المجتمع مما يعرض النظام الاجتماعي للخطر حيث تنتشر الجريمة كرد فعل لانتهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص.<sup>1</sup>

#### IV. أثر الفساد على النواحي الإدارية والتنظيمية

- إن الآثار السلبية للفساد الإداري على النواحي الإدارية والتنظيمية متعددة وتتوقف درجة حدتها على درجة انتشار وهيمنة المنظومات الفاسدة على الجهاز الإداري المقصود، ومن هذه الآثار:<sup>2</sup>
- إضعاف قواعد ونظم العمل الرسمية المتعددة في الجهاز الإداري المعني والحيلولة دون تحقيق لأهدافه الرسمية كلياً أو جزئياً، وحرف إمكانياته المادية وطاقاته البشرية عن هذه الأهداف وخلق التشويش بدل الانتظام في عمليات اتخاذ القرارات فيه.
  - يضعف دور القيادات وفعاليتها داخل الأجهزة الإدارية، فضلاً عن أن الجهاز الإداري يفقد كيانه الفعلي الموحد لصالح المنظومات الفاسدة بداخله، رغم احتفاظه بكيانه الموحد شكلياً، كما تختفي قواعد ونظم العمل الرسمية الموحدة لتحل محلها أخرى متعددة ومتضاربة تخدم أهداف المنظومات الفاسدة التي حلت محل أهداف المصلحة العامة التي كان الجهاز الإداري يعمل لأجلها.
  - يتهاوى الهيكل التنظيمي الرسمي والتسلسل الهرمي ليحل محله حكم الموقف ومنطق القوة نتيجة لعدم احترام مبادئ تصميم الهيكل التنظيمي بما يخدم المصالح الخاصة للمنظومات الفاسدة.
  - تظهر حالة من التشدد في فرض طوق من السرية وعدم تسريب أي معلومة عن طبيعة عمل المنظمة، الأمر الذي يحول هذه المنظمات إلى أنظمة مغلقة لا تفيد المجتمع ونفق كبير لهدر الأموال كما أن هذا الأمر يعقد إجراءات الرقابة الخارجية و تتعطل المسائلة للمفسدين و المنحرفين.
  - تبرز نظم اتصال ومعلومات متعددة ومستقلة بعضها عن البعض وسلبية أكثر في إطارها تداول الشائعات والأكاذيب وتشويه للحقائق، بحيث تصبح هناك حالة خلط الأوراق وتسريب المعلومات

<sup>1</sup> محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 122-123.

<sup>2</sup> علاء فرحان طالب و علي الحسين حميدي العامري، مرجع سبق ذكره، ص ص 67-69.

المضلة الأمر الذي يخلق جوا من الشك والريبة بالجميع بحيث يضيع في خضم هذا الحال المفسدون من المسؤولين في هذه المؤسسات.

- تؤدي إلى زوال حالة التراكم للمعرفة والتجربة في المنظمة أو الاستفادة منها حيث كثيرا ما يتم اتلاف أو تشويه السجلات والوثائق والمستندات لإخفاء الفساد السابق والبدء بآخر جديد، بالإضافة إلى تدمير الثقافة التنظيمية في السليمة وابدالها بثقافة فاسدة مشوهة تكثر في اطارها ممارسات الشكلية والمصلحة والولاء للمسؤولين على حساب الالتزام بالقيم السليمة والأداء النزيه والمتميز.

## المبحث الثالث: ماهية الفساد المالي

ان الفساد المالي يؤدي الى عرقلة النمو الاقتصادي و الاجتماعي و يعوق مسار التنمية الاقتصادية ، مما يعمل على زيادة حدة الفقر وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي، ويكرس استغلال النفوذ و الصلاحيات في خدمة المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة للاقتصاد و المجتمع.

## المطلب الأول: تعريف الفساد المالي

يقصد به ذلك السلوك غير القانوني المتمثل في هدر المال العام وأعمال السمسرة في المشاريع و تجارة السلاح. ويقصد به ايضا الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القانون والقواعد ومختلف الاحكام المعتمدة في اي مؤسسة أو تنظيم كالتهرب الضريبي<sup>1</sup>

يتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القوانين والقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة و مؤسساتها و مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات، المؤسسات العامة والشركات،<sup>2</sup>

كما يعتبر الفساد المالي ظاهرة معقدة تنتج في غالب الاحيان جراء مشاكل متجذرة، وبسبب انحرافات سياسية وتسييرية ودوافع معينة، ولا يمكن باي حال من الأحوال التصدي لها بقوانين بسيطة، على الرغم من أن جميع دول العالم تحضر السلوك الفاسد في تشريعاتها، ولكن في الواقع هناك القليل من الجهود التي يعترف لها بالفعالية والنجاعة في محاربة الفساد.

كما يمكن القول بأن الفساد المالي يعبر عن مصطلح عام يتعلق بالانحراف بالسلطة المؤسسية المخولة أو المفوضة لتحقيق منافع شخصية و ذلك خلافا للأهداف التي رسمت لها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> باجي عمران محمد، تأثير الفساد المالي في القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر من 2003-2011، مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، 2014/2015، ص 8.

<sup>2</sup> فريد كورتل، عبد الوهاب سويبي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

<sup>3</sup> علي حبيش، مرجع سبق ذكره، ص 45.

## المطلب الثاني: مظاهر الفساد المالي

للفساد المالي عدة مظاهر و صور ومن أهمها ما يلي:

## I. السرقة من الأموال العامة

وتعني أخذ الشيء من الغير على سبيل الخفية من حرز لا شبهة فيه، مع زيادة بعض الضوابط والشروط الموجبة لتطبيق الحد تبعا لاختلافهم فيها. والسرقة من الأموال العامة سواء بأخذها أو الانتفاع بها بغير وجه حق أثمها عظيم، حيث يعد ذلك تعديا على حق الشعب بأكمله، والسرقة من الأموال الخاصة أو العامة كأموال الدولة من أعظم الجرائم في الاسلام ولا يحل في شرع ولا دين ولا قانون الدنيا لأن إباحة السرقة تخل بأمن الناس في أموالهم وتهز مبدأ الثقة والطمأنينة، وترزع استقرار الاقتصاد والتجارة وغيرها من موارد الرزق.<sup>1</sup>

## II. تزوير الأموال وتزييفها

ويعني تحسين الشيء، ووصفه بخلاف صفته، حتى يخيل إلى من يسمعه أو يراه أنه خلاف ما هو به، فهو تمويه للباطل بما يوهم أنه حق. كما جاء تعريفه في القانون على أنه تغيير الحقيقة بقصد الغش وإحدى الطرق التي عينها القانون، تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا. وانفاق الأموال المزورة أشد من سرقة الأموال، لأن السرقة معصية واحدة وقد تمت و انقطعت، وانفاق الزيف يستمر عمرا طويلا، فيكون على المزور وزرها حتى تفنى تلك الأموال المزورة.<sup>2</sup>

ويعرف التزوير المادي بأنه تغيير للحقيقة في محرر يدرك بصورة ملموسة، أو هو كل تغيير للحقيقة في محرر رسمي أو عمومي بطريقة مادية تترك أثرا مشاهدا محسوسا تقع عليه لبعين سواء بزيادة أم بحذف أم تعديل أم بإنشاء محرر لا وجود له في الأصل<sup>3</sup>

## III. جريمة الصرف

تمتاز جريمة الصرف عن غيرها بغياب تقنين موحد فأهم الأحكام المتعلقة بالجريمة مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج مقيدة في نصوص مشتتة ومتقلبة تقلب

<sup>1</sup> محمد سعيد الرملاوي، أحكام الفساد المالي والإداري في الفقه الجنائي الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2012، ص 19-22.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق مباشرة، ص 40-43.

<sup>3</sup> لامية مجدوب، جريمة التزوير في المحررات الرسمية أو العمومية في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، قالمة، الجزائر، ص 68.

الظروف الاقتصادية والمالية، ومجمل هذه النصوص يغلب عليها الطابع التنظيمي، أي أن مصدر التجريم هو التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وبحركة رؤوس الأموال.<sup>1</sup>

#### IV. تبييض الأموال

يقتصر التعريف الضيق لظاهرة تبييض على الأموال غير المشروعة الناتجة عن تجارة المخدرات فقط أو تمويل الارهاب دون الجرائم الأخرى. أما التعريف الواسع يشمل جميع الأموال القذرة الناتجة عن جميع الجرائم والأعمال غير المشروعة وليس فقط تلك الناتجة عن تجارة المخدرات أو تمويل الإرهاب.<sup>2</sup>

كما عرفه برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات و غسيل الأموال على أنه: عملية يلجأ إليها تجار و مهروبو الخدرات والمؤثرات العقلية لإخفاء وجود دخل أو لإخفاء مصدره غير المشروع أو استخدام الدخل المشروع في وجه غير مشروع، ثم يقومون بإدخال ذلك في الدخل المشروع، ليبدو وكأنه تحقق من مصدر مشروع، وهو بعبارة مختصرة يعني التصرف في النقود بطريقة تخفي مصدرها وأصلها الحقيقي.<sup>3</sup>

#### V. التهرب الضريبي

يعني التخلص من عبء الضريبة كلياً أو جزئياً دون مخالفة للقانون.<sup>4</sup> ويؤدي ارتفاع حجم التهرب الضريبي بفعل ممارسات الفساد إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وضعف مستوى الانفاق العام على السلع والخدمات الضرورية نتيجة التكاليف الإضافية الناجمة عن الفساد.<sup>5</sup>

#### VI. التهرب الجمركي

يعتبر التهرب الجمركي نتيجة أخرى من نتائج الفساد وهي تشبه إلى حد بعيد التهرب الضريبي الذي يكون عاما على شكل النشاطات الخاضعة للضريبة، بيد أن التهرب من دفع الضريبة الجمركية يخص شريحة معينة تتعامل مع السلع المتحركة عبر المنافذ الحدودية استيرادا وتصديرا، ويؤثر هذا الفعل على المنافسة بين

<sup>1</sup> أحسن بوسقيعة، جريمة الصرف على ضوء القانون والممارسة القضائية، ITCIS، البلدة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2014، ص ص 12-11.

<sup>2</sup> عياد عبد العزيز، تبييض الأموال والقوانين والإجراءات المتعلقة بالوقاية منها و مكافحتها في الجزائر دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 17-18.

<sup>3</sup> محمود محمد سعيان، تحليل وتقييم دور البنوك في مكافحة عمليات غسل الأموال، دار الثقافة للنشر و التوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2008، ص 26.

<sup>4</sup> علي بساعد، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 98.

<sup>5</sup> ولهي بوعلام وعجلان العياشي، التهرب الضريبي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2008، ص 147.

المشروعات فالشركة التي لا تدفع الضريبة تقل تكلفتها انتاجها بالنسبة لتكلفة انتاج الشركة الدافعة للضريبة، لأن اموال الضريبة غير المدفوعة تذهب كريح وإيراد لها وهذا يجعل لها ميزة تنافسية على حساب غيرها.<sup>1</sup>

#### VII. الاستيلاء على الأموال العامة

تعد جريمة الاستيلاء على أموال الدولة أو غيرها من صور جرائم الانتفاع المادي، ويتحقق بانتزاع المال خلسة أو عنوة أو عن طريق الحيلة. ويختلف الاستيلاء عن الاختلاس، حيث يتطلب الاختلاس أن يكون المال المختلس موجود بين يدي الجاني بسبب وظيفته، أما الاستيلاء على الأموال لا يشترط أن يكون محلها مالا موجودا في حيازة الجاني بسبب وظيفته سواء كان هذا المال عائدا للدولة أو غيرها.<sup>2</sup>

#### VIII. هدر المال العام

ويتمثل في استخدام المال العام واستنزافه مثل سوء استخدام الأجهزة والسيارات... أو عدم الترشيح في الشراء ومراعاة الجودة أو بيع الممتلكات العامة بأقل سعر من السوق.<sup>3</sup>

#### IX. تهريب الأموال

وذلك بتهريب النقود المتحصل عليها بطرق غير قانونية وغير مشروعة إلى المصارف وأسواق المال في بلدان أجنبية لاستثمارها في شكل ودائع في تلك البلدان لقاء فوائد عالية أو شراء الأسهم في الشركات الأجنبية أو شراء عقارات.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> يوسف حسن يوسف، الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته، دار التعليم الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص 226-227.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 126-129.

<sup>3</sup> عبد الحميد مانع الصبح، الفساد المالي والإداري، الملتقى الدولي العلمي السابع حول: الفساد الإداري و المالي المشكل و سبل العلاج، يومي 15 و 16 ماي 2012، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر، ص 56.

<sup>4</sup> يوسف رشيد وآخرون، الفساد الإداري والمالي مظاهره وأسبابه وواقعه في الوطن العربي، الملتقى الدولي العلمي السابع حول: الفساد الإداري و المالي المشكل و سبل العلاج، يومي 15 و 16 ماي 2012، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر، ص 304.

## المطلب الثالث: آثار الفساد المالي

من الطبيعي أن يكون لانتشار الفساد المالي آثار سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية، وهي آثار تتبدى في المدى المتوسط ومعرفة تلك الآثار وانعكاساتها السلبية على اقتصاديات تلك الدول يخلق وعياً لدى شعوب الدول النامية ويحفز القوى المختلفة في المجتمع من أحزاب سياسية وتنظيمات ومؤسسات على محاربة هذه الظاهرة ومعاينة رموزها، ويمكن رصد الآثار التالية:<sup>1</sup>

- يؤثر الفساد المالي على القطاعات الاقتصادية ويخلق أبعادا اجتماعية لا يستهان بها، وقد أظهرت الأبحاث في هذا المجال أنه يضعف النمو الاقتصادي، حيث يضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية وخاصة عندما تطلب الرشاوي من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم أو يطلب الموظفون المرتشدين نصيبا من عائد الاستثمار.

- إضافة إلى ذلك يقوم الفساد بتغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي، إذ يبدد السياسيون والمسؤولين المرتشون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل ابتزاز رشاوي كبيرة منها مع الاحتفاظ بسريتها ويلاحظ أن الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد تنفق أقل على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وتتجه إلى الإنفاق بشكل أكبر على مجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة.

- يضعف الفساد من شرعية الدولة، ويمهد لحدوث اضطرابات تهدد الأمن والاستقرار السياسي للدول.

ويمكن أن نجمل تلك الآثار في النقاط التالية:<sup>2</sup>

## 1. آثار الفساد المالي على النمو الاقتصادي

طبقا للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن الفساد يعوق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الربح مما يؤثر سلبا على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية، حيث أنه توجد علاقة عكسية بين الفساد المالي والاستثمار الذي يكون له آثار سلبية على النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> باجي عمران محمد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

<sup>2</sup> محمد خالد المهاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-21.

كذلك يثبط الفساد الاستثمار الأجنبي ويخفض الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية الإنتاجية والخدمات العامة وبرنامج محاربة الفقر، كما يقرر إعاقة الفساد للمؤسسات السياسية من خلال إضعاف شرعيتها وإمكانية محاسبة الحكومات.

وبشكل مختصر فالفساد هو المعوق الأول للتنمية المستدامة ومعوق أول لتخفيض الفقر والأداء الحكومي الجيد، والفساد لا يؤثر على الفقراء بطريقة مباشرة تماماً بل من خلال سوء تخفيض الموارد العامة (ولا سيما المستمدة من المساعدات الخارجية) والذي يمارسه المسؤولين المحليين الفاسدين، والذي يبقي البلاد الفقيرة فقيرة و يعوق تنميتها.

## II. أثر الفساد المالي على القطاع الضريبي

عندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فإن هذا يدفع البعض إلى تقديم اقرارات ضريبية تظهر وعاءً ضريبياً غير حقيقي لهؤلاء الأفراد وبهذه الطريقة الزائفة يتمكنون من اظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدرتهم الحقيقية، في حين لا يستطيع الممولون الأمناء من تخفيض هذه المقدرة بنفس الطريقة، فإذا عومل الاثنان معاملة ضريبية واحدة فإن هذا يعني اخلال الفساد بمبدأ العدالة الأفقية \* وإخلاقاً بمبدأ العدالة الرأسية \*\*، مما يترتب عليه في النهاية إخلال الفساد بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة.

كما يترتب على ممارسة الفساد في القطاع الضريبي مقدرة زائفة على الدفع للأفراد المنهمكين في ممارسة الفساد، مما ينجم عن هذه الممارسات وانتشارها على نطاق واسع انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل. فإذا كان صانع السياسة المالية سيضع حجم الإيرادات الحكومية، ويخطط حجم الانفاق الحكومي على أساس الطاقة الضريبية الزائفة، فإن السياسة الاقتصادية لن تستطيع تحقيق أهدافها المختلفة، سواء ما يتعلق منها بتحقيق النمو الاقتصادي، أو تمويل الانفاق العام، أو تمويل الخدمات الاجتماعية العامة أو الجديرة بالإشباع التي لم يتم اشباعها بالقدر المرغوب اجتماعياً. وأمام هذا الوضع تجد الدولة نفسها مضطرة للتخلي عن بعض الأهداف التي وعدت المجتمع بإشباعها له.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16

\* وهو مبدأ يقوم على أساس معاملة ضريبية متماثلة للأفراد ذوي القدرة المتساوية على الدفع.

\*\* وهو مبدأ يقتضي معاملة ضريبية مختلفة للأفراد ذوي القدرة المختلفة على الدفع.

## .III أثر الفساد المالي على الإنفاق الحكومي

يترتب على الفساد الممتد وانتشاره في القطاع الحكومي آثار على تخصيص النفقات العامة، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق، ومنه يؤدي شيوخ الفساد في مجتمع ما إلى سوء تخصيص لموارد هذا المجتمع العامة، لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع. ومن ثم ستحظى الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية والفنية ووسائل الإعلام ونحو ذلك من النشاطات بإنفاق سخي، وفي مقابل ذلك سيتم اغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة، أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية، كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي، أو على تحسين مستوى معيشة المناطق النائية.

كما أن تنفيذ المشروعات العامة و المناقصات ستميز بدرجة عالية من التميز وعليه سيتم استيراد المواد الخام ومواد البناء والآلات ونموها، من بلاد أجنبية في حين قد لا تكون السلع المستوردة جيدة أو قد تكون رخيصة مقارنة بغيرها من المصادر المتاحة محليا.

ويظهر أثر الفساد المالي جليا في البنية المشوهة للإنفاق الحكومي ويرجع ذلك إلى تراجع عائد الضرائب الناتج عن السماح والتعاضي عن التهرب الضريبي أو حصول المستوردين على إعفاءات ضريبية وإلى الزيادة في الإنفاق العام، حيث أن الفساد ينتهك الثقة العامة حيث يؤدي إلى تآكل الثروة البشرية عن طريق المشروعات عديمة الجدوى مما يؤثر سلبا على مصداقية الأمة ككل.

## .IV أثر الفساد المالي على سوق الصرف الأجنبي

تقوم الدول عادة بتحديد سعر عملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى، وتحاول هذه الدول أن يتسم هذا السعر بالثبات على الأقل لفترة معينة حتى تتمكن من اجراء الاصلاحات الاقتصادية المعينة التي ترغب في تحقيقها، ولكن ممارسة الفساد في سوق الصرف الأجنبي يترتب عليه انقسام هذا السوق إلى سوقين: سوق رسمي يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي، ويتميز هذا السوق بندرة في الصرف الأجنبي مقارنة بالطلب. وسوق غير رسمي يسوده سعر غير رسمي للصرف أعلى من السعر الرسمي ويتميز هذا السوق بالحركة والنشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي، وتوجيه هذا النقد إلى تمويل أنشطة غير مخططة، أو أنشطة محظورة غير مرغوب فيها من وجهة نظر المجتمع.

كما لو تم توجيهه في تمويل تجارة المخدرات أو إلى السلع المهربة إلى الخارج أو إلى الكماليات المستوردة من الخارج يفضي هذا في النهاية إلى عجز ميزان المدفوعات واستمرارية هذا العجز، وربما عدم قدرة الدولة على سداد ديونها ولجؤها إلى الاقتراض من الخارج مما يجعلها تعيش في دوامة من القروض التي لها آثار سلبية على الاقتصاد.

## ٧. أثر الفساد المالي على سوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار

يقوم سوق الأوراق المالية على الشفافية في اباحة المعلومات المتعلقة بالشركات التي تطرح أوراقا في الأسواق المالية، سواء تعلقت هذه المعلومات بالميزانية الختامية أو بالنسب المالية التي تعكس الوضع الحقيقي لنشاط الشركة ومدى جدارتها الائتمانية ونحو ذلك. وبالمقابل يترتب على انتشار الفساد انتهاج إجراءات محاسبية غير حقيقية بل و مضللة في أغلب الأحيان، وإعداد حسابات للأرباح الخسائر تعكس وعاءً ضريبيا منخفضا بغرض المعاملة الضريبية، وحسابات أخرى تظهر معدلات مرتفعة للربحية تنتشر في أسواق المال بقصد الترويج للاكتتاب في أوراق هذه الشركات. مما ينجم عليه في النهاية تظليل للمستثمر في هذه الأوراق المالية، حيث بعد فترة زمنية معينة من ادراج الأوراق المالية لهذه الشركة في البورصة وتداولها من عدد كبير من المستثمرين الماليين يحدث انهيارا لأسعارها.

أما بالنسبة لصناديق الاستثمار يقوم صندوق الاستثمار بتعيين خبراء ماليين لديهم المقدرة على تقويم جدارة الأوراق المالية نيابة عن الأفراد المستثمرين، ومن ثم يتم تجميع الموارد المالية منهم و استثمارها في أوراق مالية ذات عائد معين ومخاطر منخفضة. ولكن ما يحدث في أغلب الأحيان حدوث اتفاق بين القائمين على الصندوق ومديري شركات معينة للترويج لأوراقها، فيرتفع سعر الأوراق في السوق المالي، مما يحقق مكاسب رأسمالية للصندوق عند شراء الجمهور لها بسعر مرتفع، وتجمع الشركات المروج لأسهمها مبالغ مالية كبيرة مقابل بيع أسهمها، ثم تتخفف بعد ذلك أسعار أسهم صناديق الاستثمار نفسها.

وهذه الآثار تتمثل في اعاقا النمو الاقتصادي إلى جانب أثره السيء على القطاع الضريبي بالحد من موارد الدولة، مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالحاجات الأساسية للمجتمع من جهة ومن جهة أخرى فإن الفساد يخل بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة. هذا إلى جانب أثره على الانفاق الحكومي من خلال سوء تخصيص الموارد العامة أو ضعف جودة السلع المستوردة أو المشروعات المقامة إضافة إلى أثر الفساد

على سوق الصرف الأجنبي من خلال زيادة عجز ميزان المدفوعات، وتفاقم هذا باستمرار الفساد مما يضطر الدولة إلى الاقتراض عند عجزها عن سداد ديونها.

## VI. الآثار الاجتماعية

إن اضمحلال الصفة المشروعة على الأموال غير المشروعة (التهرب الضريبي، اختلاس الأموال العمومية، تجارة المخدرات...) والإفلات من الملاحقة القضائية يشجع على مزيد من الأنشطة غير المشروعة وتنامي الجريمة الاقتصادية وتغلغلها داخل المجتمع ومؤسسات الدولة ويصبح الفساد عاما ومُمنهجا وأكثر تنظيما ويصبح من الصعب مكافحته، وقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة طردية بين عمليات غسل الأموال وتنامي معدلات الجريمة. وكل ذلك له بالغ الأثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

كما يؤدي إلى زيادة معدلات بطالة اليد العاملة، سواء في الدول التي خرجت منها تلك الأموال أو الدول التي تتم فيها عملية غسل الأموال، فالدول التي هرب منها رأس المال تعجز عن الانفاق الاستثماري الكافي لتغطية الطلب المتزايد في سوق العمل، أما الدول المستقبلية فإن هذه الأموال تعتبر أموال ساخنة تتجه إلى المضاربة لتحقيق الربح السريع ولا ترتبط بالاستثمارات الانتاجية والمولدة لمناصب شغل دائمة.

ويؤدي الفساد المالي إلى التفاوت في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع واختلال الهيكل الاجتماعي وتزايد الفقر وتدني مستويات المعيشة لأغلبية المواطنين، وانتشار الأنانية وحب الذات وتراجع القيم الأخلاقية في المجتمع.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد الله بلوناس، غسل الأموال الوجه الخفي للفساد، الملتقى الدولي العلمي السابع حول: الفساد الإداري و المالي، لمشكلة و سبل العلاج، يومي 15 و16 ماي 2012، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر، ص 243.

## خلاصة الفصل

إن الفساد مهما تعددت مفاهيمه، يُعرف بشكل عام على أنه نقل ملكية عامة إلى ملكية خاصة دون وجه حق أو بشكل غير مشروع من خلال العبث بمالية الدولة، إذ يعني استغلال منصب عام لتحقيق منفعة خاصة. يعتبر الفساد المالي والإداري من أكثر أنواع الفساد انتشاراً، حيث تقود هذه الظاهرة إلى آثار وانعكاسات مدمرة على المجتمع والدولة ككل، وتعد هذه الظاهرة المعرقل الرئيسي لخطط وبرامج التنمية، فهي تهدر أموال وثروات الشعب إذ تنتقل معظم الأموال المخصصة لتلك البرامج إلى جيوب أشخاص معينين من خلال استغلال وظائفهم والصلاحيات المعطاة لهم مما يؤدي إلى الحاق الضرر بالاقتصاد والقدرة المالية والإدارية للدول.

## تمهيد

لاشك في أن السياسة الاقتصادية لأي دولة تشمل على مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف ولعل الهدف الذي تشترك فيه الكثير من تلك السياسات إن لم نقل كلها هو تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، إلا أن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات، لأنها تستطيع أن تحقق هذا الهدف إضافة إلى الأهداف الأخرى، معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع.

ومن هنا سنحاول في هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على الجانب النظري لمفاهيم السياسة المالية بالإضافة إلى التعرف على أدوات السياسة المالية، وذلك من خلال المباحث الثلاث التالية:

- السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.
- مفاهيم حول السياسة المالية.
- أدوات السياسة المالية.

## المبحث الأول: السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

لقد ارتبط تطور السياسة المالية بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ولمعرفة المفهوم الحقيقي للسياسة المالية وتطورها وجب علينا دراسة تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي بداية من دور الدولة الحارسة إلى المتدخل والمنتجة وكذلك إلى دور الدولة في ظل العولمة.

### المطلب الأول: السياسة المالية من نظر المدرسة الكلاسيكية

انطلاقاً من فروض النظرية الكلاسيكية الخاصة بالحرية الاقتصادية و التوازن الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل، وعدم وجود فائض في الانتاج، وإن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل من خلال سعر الفائدة، لذلك من الطبيعي أن يكون ايمان التقليديين بمبدأ حيادية السياسة المالية، ورفض اللجوء إلى عجز الموازنة، إذ أصبح الأساس توازن الموازنة العامة بصفتها دليلاً على كفاءة الإدارة المالية وقد كانت النظرية المالية الكلاسيكية نتيجة حتمية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي الذي يقوم على: قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب الخاص به و يساويه، و مدلول اليد الخفية لأدم سميث في بيئة تسود فيها جميع مضامين الحرية الاقتصادية و المنافسة التامة، وإن حالات الاختلال في السوق فإنها مؤقتة ويعود التوازن بشكل تلقائي لذلك انحصر نشاط الدولة الحارسة في المهام التقليدية كتوفير الأمن الداخلي والدفاع الخارجي والعدالة دون أن يكون لها دور يذكر على حرية النشاط الاقتصادي الذي اعتمد على الحوافز الفردية والمنافسة التامة وقانون السوق لتحقيق التوازن التلقائي الأمثل لذلك كانت المالية العامة في هذا المضمار تتميز بأنها ذات طبيعة مالية بحتة وأن ميزانية الدولة مجرد أداة الغرض منها هو تحقيق التوازن بين نفقات الدولة و إيراداتها. وظل الاعتقاد بسلامة الأسس العامة للسياسة المالية فترة طويلة لكن تعرض اقتصاديات العالم للعديد من الهزات بين الحين و الآخر وخاصة بعد أزمة الكساد العظيم التي أثبتت أن آلية السوق غير قادرة على تحقيق التوازن الاقتصادي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2013، ص 67.

وفق الفكر التقليدي هناك أسس للسياسة المالية تنحصر بالتالي:<sup>1</sup>

- النفقات العامة تحدد الإيرادات العامة على وصف أن النفقات هي التي تسوغ الإيرادات وتحدد حجمها وهذا يتماشى مع ما يدعو إليه الفكر التقليدي.
- تقليص الميزانية إلى أقل حجم ممكن، إذ اعتقد الكلاسيك أن أقل الميزانيات حجماً أكثرها سلامة.
- ضرورة المحافظة على توازن الموازنة العامة سنوياً.
- تفضيل الضرائب على الاستهلاك، على، الضرائب على الادخار، طالما أن الأخير هو مصدر تكوين رؤوس الأموال، إذ يفترض أن الادخار يتحول إلى استثمار وأن خير الضرائب تلك التي تميز من العلاقات القائمة فيما بين الدخل أو الثروات

ولقد أثبتت الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من أزمات اقتصادية عدم مقدرة هذه السياسة وفشلها في معالجة التقلبات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال فإنه وفقاً للسياسة المالية في الفكر التقليدي، في أوقات الرواج والتضخم تزداد الدخل النقدية فترتفع حصيلته الضرائب فتزداد إيرادات الحكومة مما يدفع الحكومة -تحقيقاً لمبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة- إلى زيادة الإنفاق العام، مما يزيد من حدة التضخم وازدياد الدخل النقدية فترتفع حصيلته الضرائب مرة أخرى، فتزيد الحكومة من إنفاقها لتوازن ميزانيتها مما يساعد على زيادة حدة التضخم من ناحية، ومن ناحية أخرى يخرج هذا الإنفاق المتزايد الدولة عن حيادها المالي، لما له من آثار اقتصادية، وقد يحدث عكس ذلك في أوقات الركود أو الكساد.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الكينزي

بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن و ما أملتته على السياسة المالية من دور محدود و قاصر، فإن التطورات الكبيرة السياسية والاقتصادية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي، متمثلة في الكساد العالمي و الحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، حيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف.

<sup>1</sup> عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 51-52.

<sup>2</sup> هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر-دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 55.

ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل و المحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي.

افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما اعتقد الكلاسيك، وإنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود.

و لقد ركز على مفهوم الطلب الكلي و التغييرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني ، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات و منه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف ، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.<sup>1</sup>

كما أوضح كينز خرافة اليد الخفية التي نادى بها الكلاسيك وأكد وجود الكثير من التناقض بين مصلحة الفرد و مصلحة المجتمع، وأن الفرد في سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة ليس دائماً ذو سلوك رشيد فقط يخطئ أكثر مما يصيب. وما دام الأمر كذلك فإن تدخل الدولة في بعض النشاطات يكون أكثر رشداً من الأفراد لأن الدولة بحكم تكوينها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية أكثر من تحقيق مصلحة المجتمع.

ونتيجة لهذه العوامل وهذا التطور الذي حدث في الفكر أدى إلى توسع نشاط الدولة وأصبح تدخلها يعد أمراً مقبولاً، بل وجدت بعض الحالات التي أصبح لازماً عليها القيام بها كالقيام بخدمات اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى وظائفها الأساسية.<sup>2</sup>

ويمكن تمثيل انعكاس التحليل الكينزي على النظرية المالية بصفة أساسية في: حلول التوازن الاقتصادي محل التوازن المالي غاية للسياسة المالية، بالإضافة إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، الأدوات المالية تعد بصفة أساسية أدوات اقتصادية، كما أن المدرسة الكينزية تبنت أسس جديدة للسياسة المالية تمثلت في:<sup>3</sup>

- إذا سادت البطالة الاجبارية فان السياسة المالية التوسعية سوف ترفع من الطلب الكلي وصولاً إلى حجم الناتج عند مستوى الاستخدام الكامل.
- إذا ساد التضخم فان السياسة المالية الانكماشية كفيلة بتخفيض مستوى الطلب الكلي ومن ثم انخفاض الانفاق الكلي وصولاً إلى حجم الناتج مقاساً بالأسعار الثابتة دون التضخم.
- إذا ساد الاستخدام والاستقرار في المستوى العام للأسعار فان مستوى الانفاق النقدي الاجمالي يحافظ على مستواه لمنع حدوث بطالة أو تضخم.

<sup>1</sup> درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2014، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص 56 57.

<sup>2</sup> هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 57.

<sup>3</sup> عباس كاظم الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 54-55.

## المطلب الثالث: السياسة المالية في الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية

السياسة المالية ساهمت في معالجة الكساد الكبير والتضخم الذي حدث عقب الحروب العالمية، ونجحت هذه السياسة عند تطبيقها في اقتصاديات الدول المتقدمة.

## 1. السياسة المالية في الدول الرأسمالية:

يتمثل هدف السياسة المالية في الدول الرأسمالية في السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و العمالة الكاملة، حيث يقوم القطاع الخاص أساساً بوظيفة الإنتاج. فإذا حدث مثلاً كساد في الاقتصاد الرأسمالي المتقدم تستخدم السياسة المالية لزيادة مستوى الطلب ورفع الإنفاق الكلي حتى يتساوى مع قيمة الإنتاج (العرض الكلي من السلع والخدمات)، والذي يتحقق عند مستوى العمالة الكاملة لعوامل الإنتاج. ويمكن رفع مستوى الطلب بواسطة السياسة المالية بأكثر من طريقة، لعل أهمها ما يلي:<sup>1</sup>

- زيادة مشتريات الحكومة من السلع والخدمات بمعنى زيادة الإنفاق العام.
  - اتخاذ الخطوات اللازمة لرفع مستوى الإنفاق الخاص وتشجيعه بزيادة والمدفوعات الإعانات التحويلية كالمنح والإعانات وتخفيض الضرائب.
  - زيادة الإنفاق العام و الإنفاق الخاص معاً: أي بزيادة مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، وزيادة المدفوعات التحويلية أو خفض الضرائب.
- وتؤدي زيادة الطلب الذي يسعى إليه الاقتصاد الرأسمالي في حالة الكساد إلى زيادة العمالة والإنتاج مما يؤدي إلى زيادة العرض و بالتالي يقترب الاقتصاد الوطني شيئاً فشيئاً من حالة العمالة الكاملة. أما في الحالة المعاكسة أين يزيد الطلب الكلي زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة مماثلة في الدخل الحقيقي فإن هذا سيؤدي إلى حدوث حالة تضخم في المجتمع عندئذ تستخدم السياسة المالية وسائلها لخفض مستوى الطلب و مستوى الإنفاق الكلي حتى يتعادل مع قيمة الإنتاج.
- يتضح مما سبق أن دور السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية إنما هو دور فعال وهام في كثير من الحالات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في مستوى التشغيل والدخل، غير أن رسالتها تقتصر على موازنة و مساندة الاستثمار الخاص، وسد أي فجوة كانت انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى الدخل كنتيجة لنقص حجم الاستثمار الخاص، أو زيادة الإنفاق الكلي من القدر الكافي.

<sup>1</sup> سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة بعض دول المغرب العربي-، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010/2011، ص ص 11-

## II. السياسة المالية في الدول الاشتراكية

لا شك أن السياسة المالية في المجتمعات الاشتراكية تختلف عن تلك السياسة المالية المتبعة في المجتمعات الرأسمالية، و يرجع ذلك لاختلاف الأسس الموجهة للإنتاج و التوزيع في كل منهما، حيث أن المجتمعات الاشتراكية تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساسا لاقتصادها ومن التخطيط الوطني الشامل أسلوبا لإدارته. وتتولى الخطط الموضوعة مسؤولية المواءمة بين الموارد المادية والموارد الإنسانية وتوجيهها بين مختلف الأنشطة لتحقيق النمو المتوازن، و لهذا السبب نجد أن السياسة المالية تقوم بوظيفتين أساسيتين هما التوزيع (الدخل الوطني) والرقابة والإشراف على المشروعات الإنتاجية . فوفقا لوظيفة التوزيع فإنه يتم توزيع الدخل الوطني بواسطة السياسة المالية العامة بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني، و تختلف درجات إعادة التوزيع من دولة اشتراكية إلى أخرى حسب درجة نموها، ولكنه يتم أساسا في الاتجاهات الثلاثة سواء بين فئات المجتمع و على الأخص في بداية مرحلة التحول الاشتراكي لتأكيد تنمية القطاع العام، أو بتوجيهها بين فروع الاقتصاد الوطني، وخاصة بالتركيز على الصناعة و بالذات الصناعة الثقيلة، كما تراعي أيضا في إعادة توزيع الموارد تحقيق تنمية المناطق المتخلفة فيها والارتقاء بمعدلات تنميتها .

وإلى جانب وظيفة التوزيع تؤدي السياسة الاشتراكية وظيفة أخرى لا تقل أهمية عن هذه الوظيفة ألا وهي وظيفة الرقابة والإشراف المالي، وتتحقق هذه الوظيفة في ثلاثة اتجاهات أساسية : تمثل أولها في الرقابة المالية داخل المشروعات الإنتاجية ذاتها، و الرقابة المالية بين مختلف المشروعات، وثانيها في ميزانية الدولة من خلال العمليات المتعلقة بإعدادها وتنفيذها لتقوم بدورها في تحقيق الرقابة على الوحدات الاقتصادية في تسييرها. وثالثها، في الاستعانة بنظام الائتمان و التسوية المحاسبية المتعارف عليها في الاقتصاد الاشتراكي. و أيا ما كان الدور الذي تلعبه السياسة المالية سواء في الاقتصاديات الرأسمالية أو الاشتراكية، فإنها-السياسة المالية-تظل إحدى السياسات الاقتصادية، و لذا يجب إيجاد نوع من التناسق بينها وبين غيرها من السياسات وعلى الأخص السياسة النقدية

والائتمانية في الدولة حتى تدعم كل منها الأخرى بقدر الإمكان.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة- مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006، ص ص 50-

**المبحث الثاني: عموميات حول السياسة المالية**

تعدد واختلاف مفهوم السياسة المالية باختلاف آراء الاقتصاديين ونظرتهم لدورها الاقتصادي.

**المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأهميتها****1. تعريف السياسة المالية**

للسياسة المالية عدة تعاريف حسب وجهات نظر المفكرين والاقتصاديين نذكر منها:

**التعريف الأول:** هي ذلك الجزء من سياسة الدولة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وكذلك بتقرير مستوى ونمط انفاق هذه الإيرادات، ثم إن الحكومة عن طريق هذه السياسة تستطيع أن تؤثر على مستوى الطلب الكلي في الدولة وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي.

نلاحظ من هذا التعريف أنه يحصر السياسة المالية في جاني الإيرادات فقط ثم يبين غاية السياسة المالية بوسيلتها عند تحقيق الإيرادات عن طريق الضرائب وهذا يعتبر قصورا في التعريف، وذلك عند حصره للسياسة المالية بمجرد تحقيق الإيرادات عن طريق أداة واحدة و المتمثلة في الضرائب وتأثير هذه الأخيرة على مستوى الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي بصفة عامة.<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام-بمكوناته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية- وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهي تتضمن تكييفا كميا لحجم الانفاق العام و الإيرادات العامة، وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الانفاق و مصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد الوطني، و تحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والاقبال من التفاوت بين الافراد في توزيع الدخل و الثروات.<sup>2</sup>

**التعريف الثالث:** هي السياسة التي بموجبها استخدام كافة ما تتضمنه المالية العامة بجانبها الانفاقي والتحصيلي من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

<sup>1</sup> سيلام حمزة وولد بزوي فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 2000/2014، مذكرة ماستر في العلوم

الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر،

2013/2014، ص 3.

<sup>2</sup> هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 6.

إلا أن هذا التعريف يجعل السياسة المالية جزء من مفهوم أوسع وأشمل، وهو السياسة الاقتصادية، بحيث تستهدف نتيجة لذلك الأهداف العديدة التي يمكن أن تتضمن تحقيق الاستخدام الكامل والكفاء للموارد وتوجيهها بالشكل الذي يتم من خلاله الإسهام في الدخل و الإنتاج وتحديد الأسعار وتحقيق الإستقرار الاقتصادي وتوفير أكبر قدر من العدالة في توزيع الدخل.<sup>1</sup>

وبناءً على التعاريف السابقة يمكن اعطاء التعريف الشامل كآتي: السياسة المالية هي استخدام الدولة لإمكانياتها المالية من إيرادات ونفقات للتأثير على النشاط الاقتصادي بما يخدم الأهداف المسطرة<sup>2</sup> كما نستطيع القول أن جميعها يتفق على أن السياسة المالية هي أداة الدولة في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية وسياسية، أي استخدام بعض النشاطات الحكومية في تطوير الاقتصاد القومي من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة إضافة إلى القروض العامة للدفع بعجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.<sup>3</sup>

## II. أهمية السياسة المالية:

تكمن أهمية السياسة المالية في كونها تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية، فهي تدخل في فرض الضرائب بأنواعها المختلفة والإنفاق الحكومي بأنواعه، خاصة في مجال الصحة والتعليم والإسكان، الطرق، المواصلات، الكهرباء والماء، ويمكن القول بأن السياسة المالية والتي تتعامل مع الضرائب والإنفاق العام ماهي إلا وسيلة لضمان النمو الاقتصادي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> العربي الضاوية، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2013/1990)، مذكرة ماستر في العلوم التجارية،

تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2015/2014، ص ص 3-4.

<sup>2</sup> بن يحي نسيمة، أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، جامعة يحي فارس بالمدينة، الجزائر، 2014، ص 235.

<sup>3</sup> فوزية خلوط، آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص 3.

<sup>4</sup> اسماعيل عبد الرحمن وحري عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الجزئي والكلية)، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، بدون سنة، ص 183-184.

## المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية

يمكن اجمال أهم أهداف السياسة المالية في التالي:

## زيادة معدلات النمو الاقتصادي

تعتبر زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها باستخدام أدوات السياسة المالية، ولتحقيق هذا الهدف لابد من اختيار التركيبة المناسبة لمفردات السياسة المالية، بحيث تخدم هدف زيادة معدل النمو، حيث أن مفردات السياسة المالية غير المتجانسة قد تؤدي إلى أهداف معاكسة، لذلك لابد من دراسة الحالة الظرفية للاقتصاد، و اختيار الأدوات المالية المناسبة التي تسهم في تنشيط حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

ولزيادة معدلات النمو الاقتصادي يمكن القيام بخفض الضرائب التي تطل الطبقات ذات الدخل المحدود، وذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك، وهذا يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الاستهلاكي الذي ينشط الطلب الكلي، كما يمكن خفض الضرائب لتشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج وبالتالي الزيادة في حجم العرض الكلي.

كذلك يمكن زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة حجم الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية التي تسهم في زيادة الدخل للطبقات الفقيرة، كما يمكن زيادة حجم الانفاق العام الاستثماري على مشروعات القاعدة الأساسية التي تساعد على توافر مناخ استثماري ملائم يشجع على مشروعات القاعدة الأساسية، ويجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية للقطاعات التي ترغب الدولة في تطويرها.<sup>1</sup>

## تحقيق الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفاذي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقها وهما الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة بالإضافة إلى تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

<sup>1</sup> محمد دياب وآخرون، التنمية السياحية والسياسات المالية والنقدية، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 42-43.

تلعب السياسة المالية دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الراجح نظراً لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل والأسعار ومستوى الدخل الوطني، وبالنظر إلى أسباب و مصادر الاختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات، يمكن أرجاعها إلى نوعين من الأسباب: ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة، وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

وتعتمد السياسة المالية على أدواتها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضاً وارتفاعاً باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية.<sup>1</sup>

### تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية

يتضمن هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية توجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات للموارد الاقتصادية التي بحوزة المجتمع وبأقصى صورة ممكنة، وبعبارة أخرى تدخل الدولة في توزيع الموارد ما بين الاستخدامات العامة المختلفة طبقاً لأولويات معينة بهدف تحقيق أقصى نفع عام أو أقل ضرر ممكن.<sup>2</sup> وذلك بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي، لتمويل برنامج الإنفاق العام المخصصة لإنتاج السلع والخدمات العامة مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد المحولة.<sup>3</sup>

### إعادة توزيع الدخل الوطني

يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج، يتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصالح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلاً من جهة نظر المجتمع.<sup>4</sup>

ومن هنا فإن أي سياسة مالية تتبعها الحكومة يجب أن تقلل من التفاوت، وبشكل عام أن الأدوات المالية التي يمكن أن تستخدم من طرف الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني متعددة إلا أنها تنظم في مجموعات ثلاثة<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعتر للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 251-253.

<sup>2</sup> نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية- الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2015، ص 46.

<sup>3</sup> محمد دياب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 41.

<sup>4</sup> مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

<sup>5</sup> محمد سلمان سلامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.

- تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأثمان السلع والخدمات: فقد تلجأ الدولة أحيانا وضع حد أدنى للأجور، أو التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية المحدودة الدخل، أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية
- إعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام السياسة الضريبية من جهة ومن خلال سياسة الإنفاق من جهة أخرى: كأن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخل المرتفعة، حيث تعمل الضرائب التصاعدية على الدخل الشخصية على الحد من التفاوت في توزيع الدخل عن طريقين: فهي تقلل من مدى التفاوت في توزيع الدخل الصافي، كما أنها نقص بالتالي من درجة تركيز الثروات في المستقبل وهكذا فإن الضرائب التصاعدية على الدخل لها أثرها في تغيير نمط ملكية الموارد إذ أنها تعمل على تعديل نمط المدخرات أكثر مما تعمل على تعديل نمط الاستهلاك.
- تكيف نمط ملكية الموارد: قد تلجأ الدولة إلى تغيير نمط ملكية الموارد، وذلك بفرض الضرائب التصاعدية على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال، وإعادة توزيع الملكيات بين الأغنياء والفقراء.

### المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

لقد عُرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية و السياسة و الاقتصادية لإيرادات و نفقات الموازنة العامة لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع و منها ما يؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة و ذلك على النحو التالي:<sup>1</sup>

#### 1. العوامل السياسية

أن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، حيث أن هذا التأثير للسياسة على الضريبة وُجد منذ قديم الزمان، و قد مس كل من الدول المتقدمة و المتخلفة.

كانت السياسة المالية حتى سنوات قليلة خلت هي الخادمة للسياسة المسؤولة عن إمدادها بالأموال لنفقاتها و في الحاضر أصبحت السياسة المالية هي المعاون للسياسة بالإضافة إلى الوظائف الاجتماعية و الاقتصادية التي أُسندت لها.

<sup>1</sup> درواسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص 64-68.

إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية و العوامل السياسية يظهر بوضوح لأن الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام، كما أن تحديد قيمة هذا الاقتطاع و تحديد توزيعه و قرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة، و يمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية و العوامل السياسية في نقاط ثلاث:

### تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه و خير دليل سلطة البرلمان و اختصاصه المالي و تفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين نفقات و إيرادات الدولة ، كما له الحق في الإطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه و المتعلقة بالنفقات ، و من أجل السماح له بإنجاز عمله المالي اعترف له بامتيازات قانونية اشتق منها زيادة سلطته السياسية.

كما يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية و ضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة.

### تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية

يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين: فمن ناحية تأثر البنيات السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة في أيّ وفي أيّ تاريخ تمثل عنصراً هاماً للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية و حجم توزيع النفقات و تحصيل الإيرادات كيفية بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أي أن الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي و اقتصادي قوية مثل ما هو معروف بالنفقات الحكومية و الإعانات.

أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات و ما تحدثه من تغيرات في قيمة و محل النفقات العامة، و من هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية و ما لها من تأثير واضح على السياسة المالية، و يمكن تتبع تطور السياسة المالية من خلال تطور الظواهر العسكرية، فميلاد الضريبة مثلاً مرتبط بظهور الحملات العسكرية، هذا من جهة، و من جهة أخرى أن الحروب عادة تترك خلفها آثار مالية، مثل عبئ القروض و نفقات إعادة

التعمير، لذلك يجب معالجة هذه النفقات الاستثنائية بطرق استثنائية كالقروض القهرية أثناء الحرب ، زيادة عن الحروب نجد كذلك الاضطرابات الاجتماعية التي هي الأخرى لها انعكاسات على السياسة المالية. وعادة تؤدي هذه الاضطرابات إلى عرقلة عمل المصالح الضريبية الذي ينعكس هو الآخر على التحصيل الضريبي.

نجد في الوقت المعاصر ملامح التدخل بين الاعتبارات السياسية و السياسة المالية تظهر جلياً أثناء الحملات الانتخابية، قد يأخذ البرنامج طابعاً مالياً مثل المطالبة بتخفيض الضرائب، أو إلغاء نوع معين من الضرائب، حيث تنفيذ أي برنامج سياسي يكون عن طريق نفقات جديدة.

### التأثير المتبادل بين الموازنة العامة و العوامل السياسية

الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات و صرف النفقات، و من هذا يظهر جلياً التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخي طويل ، كما توجد علاقة وثيقة بين الموازنة و البرلمان ، فقد ظهرت الموازنة أحياناً كعامل لدعم البرلمان و أحياناً أخرى عامل لاندثاره.

و أخيراً إن المتتبع للعلاقات المتبادلة بين الاعتبارات السياسية و السياسة المالية يلاحظ أنهما سياستان لا يمكن الفصل بينهما، فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق و القرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق، فلا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين.

وأخيراً نخلص إلى أن إمكانيات عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي، كما أن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة.

## II. العوامل الإدارية

من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية و تتأثر بها ، و من أهم جوانب السياسة المالية تأثراً بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي ، لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن يتكيف حتماً مع الهياكل الموجودة، حيث أن الجهاز الإداري الكفؤ يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها.

تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية تأثير متبادل فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وذلك على النحو

التالي:

## تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية

هناك بعض البنيات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفرا في الدولة المعنية، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للناحية عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا ما لا نجده في المناطق التي تنعدم بها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمة، لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة.

## تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية

كما تؤثر العوامل الإدارية في السياسة المالية فهذه الأخيرة هي الأخرى تؤثر في الكيانات الإدارية تأثير مزدوج فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية، وكذلك تأثير على السياسة الإدارية وذلك كما يلي:

نجد على الساحة الإدارية أن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي أي على مدى السلطات المالية الممنوحة لها ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها (الدومين) مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق، وفي حالة انعدام الحرية المالية للهيئة المحلية تكون اللامركزية صورية حتى وإن كانت لها اختصاصات قانونية واسعة ومنه يمكن القول أن استقلال المالية هو مقياس حقيقي للامركزية.

إضافة إلى ما سبق نجد كذلك وظيفة المحاسب العمومي (أمين الخزينة) الذي يقوم بمراجعة صحة عملية الإنفاق قبل إجراء عملية ولهذا يصبح المحاسب والمراجع لأعمال المدير الذي يأمر بالصرف دون أية ضغط من طرف هذا الأخير على الأول، ومنه يتضح أن الاختصاص المالي للمحاسب والمسؤولية التي يتحملها في حالة ارتكاب أخطاء يستخلص منها المحاسب سلطة إضافية ولهذا أصبح بفضل اختصاصاته المالية أحد الموظفين الأكثر نفوذا في الدولة.

إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث أنّ السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية حينئذ يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية أي محدودة أي أنها تكتفي بالمرافق الضرورية فقط دون تجديد أو جديد.

### المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية

تعني السياسة المالية استخدام السلطات العامة لإيرادات الدولة من ضرائب وقروض عامة، وكذا جانب النفقات العامة من الموازنة العامة من أجل التأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة. وعليه تتمثل أدوات السياسة المالية في ثلاث أدوات أساسية والمتمثلة في الإيرادات العامة، الإنفاق العام، والموازنة العامة للدولة.

#### المطلب الأول: النفقات العامة

إن للنفقات العامة دورا بارزا في الدراسات المالية، حيث تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها المسطرة.

##### أ. تعريف النفقة العامة:

النفقة العامة تتمثل بما يتم إنفاقه نقدا من قبل الشخص العام الذي يتولى مهمة القيام بإشباع الحاجة العامة من أجل شراء السلع و الخدمات اللازمة لأداء هذه المهمة.<sup>1</sup> كما تعرف على أنها: مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار النفقة العامة ذات ثلاث عناصر متمثلة في:<sup>2</sup>

- مبلغ نقدي.

- يقوم بإنفاقه شخص عام.

- الغرض منها تحقيق نفع عام.

مما سبق يمكن تعريف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقرها السلطة في توفير سلع و خدمات عامة، اشباعا للحاجة العامة.

##### II. تقسيمات النفقات العامة

ان تطور دور الدولة ومهامها أدى إلى تنوع النفقات العامة لذلك نجد عدة تقسيمات للنفقات العامة:<sup>3</sup>

##### 1- النفقات العادية والغير عادية

يقصد بالنفقة العادية التي تكرر سنويا وبصورة دورية منتظمة مثل رواتب الموظفين و النفقات الإدارية اللازمة لسير الإدارات العامة.

أما الغير عادية فهي النفقات التي تتسم بالانتظام والدورية أي لا تجدد كل سنة كنفقات الانشاءات و نفقات الحروب و بناء السدود والجسور

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديثة وجدارا للكتاب العالمي، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 89.

<sup>2</sup> سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقيقية، لبنان، 2009، ص 25.

<sup>3</sup> محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثانية، 2010، ص ص 53-55.

## 2- النفقات الإدارية والرأسمالية

النفقات الإدارية هي تلك النفقات اللازمة لسير الإدارات العامة للدولة كرواتب الموظفين وتكلفة الصيانة ونفقات الإدارات اللازمة لتسيير النشاط الحكومي، وهي بذلك تقترب من النفقات العادية. أما النفقات الرأسمالية فهي تلك النفقات التي تتعلق بالثروة الوطنية والرأسمال القومي مثل نفقات الانشاء والتعمير والتجهيز والنفقات الاستثمارية.

## 3- النفقات الفعلية والنفقات التحويلية

النفقات الفعلية هي التي تنفقها الدولة من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المصالح العامة مثل رواتب الموظفين ومستخدمي الدولة وشراء الأجهزة والفوائد التي تدفعها على القروض العامة. أما النفقات التحويلية هي التي تنفقها الدولة دون مقابل أي دون الحصول على أي سلعة أو خدمة، وكل ما تبغيه الدول من هذه النفقات هو إعادة توزيع الدخل والثروة بحيث تأخذ المال من البعض لتوزعه على البعض الآخر دون مقابل وتشمل مثل هذه النفقات الإعانات بمختلف أنواعها. كما أن هناك تقسيمات عملية للنفقات العامة تستخدمها كل دولة بما يتلائم مع ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمالية وتتمثل في ما يلي:<sup>1</sup>

### 1- التقسيم الوظيفي

يتم الاعتماد وفق هذا التقسيم على الوظائف التي تم الاتفاق عليها ليتسنى للدولة التعرف على مصاريف كل دائرة من دوائرها وقدرتها الإنتاجية لتقارنه مع مصاريف وإنتاجية القطاع الخاص، وبعد ذلك يتم تخصيص اعتمادات الإنفاق العام وفقاً للتكلفة.

### 2- التقسيم الاقتصادي

يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الأعمال والمهام المختلفة التي تمارسها دوائر الدولة شريطة توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية، ويؤخذ بالحسبان نفقات الدوائر الحكومية ونفقات التجهيز التي تزيد من الدخل القومي ونفقات التوزيع (تحول جزء من الدخل القومي من فئة لأخرى على شكل إعانات اجتماعية ومساعدات اقتصادية).

### 3- التقسيم الإداري

يتم التقسيم على أساس الإدارات الحكومية التي تقوم بعملية الإنفاق مثل الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، ضمن العمل الوظيفي لكل دائرة، وبعد ذلك يتم التقسيم داخل كل وحدة إدارية الأقل في التنظيم الإداري والأسلوب المتبع أن تصنف النفقات إلى جارية ورأسمالية وقد نجد الموازنات الاستثنائية وملحق الموازنات.

<sup>1</sup> طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 125.

### III. آثار النفقات العامة:

للنفقات العامة آثار جمة يتجلى أهمها فيمايلي:<sup>1</sup>

#### 1- الأثر على الانتاج القومي:

يترتب على الانفاق العام للدولة العديد من الآثار الاقتصادية المباشرة فب الانتاج القومي من خلال التأثير في قدرة أفرادها على الادخار و الاستثمار أو من خلال الأثر في عناصر الانتاج. فالإنفاق العام يؤدي الى زيادة الطلب الكلي الفعال مما يؤدي إلى زيادة الانتاج والوصول الى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، وأحيانا يؤدي الانفاق إلى ضغوط تضخمية في الحالة التي يكون فيها الاقتصاد في وضع الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية.

#### 2- الأثر على الاستهلاك القومي:

يقصد بها تلك الزيادة التي تحدثها النفقات العامة في الطلب الاستهلاكي، حيث تظهر هذه الآثار من خلال شراء الدولة للسلع الاستهلاكية اللازمة لأجهزتها، كما تظهر هذه الزيادة من خلال الأجور التي تدفعها الدولة لموظفيها الأمر الذي يمكنهم من الانفاق الاستهلاكي. كما أن توزيع الدولة لدخول تخصص جزئيا أو كليا للاستهلاك يؤدي إلى زيادة مستوى الانفاق الاستهلاكي، وتعتبر الاعانات والمنح المدفوعة للمحتاجين و المسنين والفقراء ذات تأثير قوي على مستوى الاستهلاك.

#### 3- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على توزيع الدخل:

تسعى الدولة عن طريق سياسة الإنفاق العام إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع فمثلا ذوي الدخل المنخفضة تقوم الدولة برفع مداخيلهم حتى ولو كان ذلك بطريقة غير مباشرة، كان يحصلوا على الخدمات الاجتماعية مجانا، أو عن طريق منحهم إعانات نقدية. أما أصحاب الدخل المرتفعة فتعمل الدولة علي تخفيض دخولهم عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية ومنها تكون الدولة قد حصلت علي إيرادات من ذوي الدخل المرتفعة وأنفقتهم على ذوي الدخل المنخفضة

#### 4- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي

إن زيادة الإنفاق العام (الاستثماري) ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي ومنه زيادة الاستثمار، هذه الزيادة في الإنفاق يمكن أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حسن محمد سمحان وآخرون، المالية العامة من منظور اسلامي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 156-157.

<sup>2</sup> الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي - دراسة حالة موريطانيا، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013/2012، ص 38.

#### IV. أسباب ازدياد النفقات العامة:

هناك أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية لزيادة النفقات العامة كالاتي:<sup>1</sup>

##### 1- الأسباب الظاهرية

يقصد بالأسباب أو العوامل الظاهرية لازدياد النفقات العامة، زيادة وتساعد الإنفاق العام عدديا بدون أن يقابل ذلك زيادة وتحسين فعلي وملموس في حجم ومستوى الخدمات العامة المقدمة. وتمثل تلك الأسباب بصورة رئيسية في:

##### أ- تدهور قيمة النقود

حيث ينجم عن ذلك انخفاض قيمة العملة الوطنية وهبوط قيمتها الشرائية، ومن ثم فإن ارتفاع أثمان مشتريات الدولة ومرتببات الموظفين يترتب عنه تزايد في النفقات العامة ظاهريا إذ لا تقابله زيادة في نوع كميات الخدمات المقدمة.

##### ب- التغير في أساليب وآليات وضع الميزانيات

كانت الميزانية تقوم على مبدأ الميزانية الصافية، فلا تسجل النفقات في الميزانية إلا صافي الحساب، أي استنزال حصيللة الإيرادات العامة من النفقات العامة، وهذا يعني أن النفقات العامة لا تسجل إلا بعد استنزال حصيللة إيراداتها منها (فائض الإيرادات على النفقات). أما الآن فإن الميزانيات العامة تُعد و تُحضر طبقا لمبدأ الناتج الإجمالي، الذي تتدرج بموجبه كافة نفقات مرافق الدولة وإيراداتها دون إجراء أي مقاصة أو استنزال بين النفقات والإيرادات. وهذا أدى إلى تضخم عددي في حجم النفقات العامة المعلنة بصورة ظاهرية وليس إلى زيادة حقيقة في حجم الإنفاق العام.

##### ت- التغيرات على مستوى سكان الدولة وإقليمها

- يؤدي تغيير أحد أركان الدولة، وخاصة ركن السكان أو الإقليم، إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة.
- **ازدياد السكان:** يؤدي ازدياد عدد السكان كميًا إلى ارتفاع النفقات العامة تبعًا لذلك، وهو يمثل زيادة ظاهرية مادامت الزيادة موجهة إلى سد حاجات السكان وليس لتحسين المعيشة.
- **اتساع إقليم الدولة:** يؤدي اتساع إقليم الدولة بفعل عملية الاتحاد إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة للدولة الجديدة.

##### 2- الأسباب الحقيقية:

يقصد بالأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام تلك المعطيات التي تؤدي إلى زيادة المنفعة الفعلية، وتعود إلى عدة أسباب نذكر منها:

<sup>1</sup> محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص ص 45-49.

**أ- الأسباب الاقتصادية:**

- تأخذ الأسباب الاقتصادية لزيادة النفقات العامة مظاهر عديدة منها:
- زيادة الثروة مما يترتب عنه زيادة إيرادات الضرائب خاصة مما يفسح المجال للإنفاق العام.
  - التوسع في إنشاء المشروعات العامة مما ينتج عنه صرف مبالغ معتبرة.
  - المنافسة الاقتصادية من حيث الدعم المالي لبعض الصناعات الوطنية لتتمكن من منافسة السلع الأجنبية.

**ب- الأسباب المالية:**

- لقد ازدادت النفقات العامة في العديد من الدول تحت تأثير عدة عوامل ذات صيغة مالية صرف، منها:
- سهولة لجوء الدولة إلى القروض الخاصة الداخلية، لما لها من امتيازات السلطة العامة.
  - وجود فائض في الإيرادات.
  - الخروج على بعض القواعد التقليدية للمالية العامة.

**ت- الأسباب السياسية:**

- تؤدي بعض العوامل السياسية إلى زيادة النفقات العامة مثل انتشار مبادئ الحرية الديمقراطية وتقرير مسؤولية الإدارة.
- فانتشار المبادئ الديمقراطية يجعل الحكومات تميل إلى الإسراف في الإنفاق، كما أن نمو دور الدولة ومسؤولياتها وتحولها من دولة غير مسؤولة إلى دولة مسؤولة يزيد من الحالات التي تلتزم فيها الدولة بتعويض الأفراد عن الأضرار التي تسببها لهم أعمال و تصرفات الإدارة العامة وغيرها من الكوارث الطبيعية.

**ج- الأسباب الإدارية:**

- لقد أدى تطور وظيفة الدولة وانتقالها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة إلى تضخم الجهاز الإداري بها وازدياد هيئاته ومؤسساته وارتفاع عدد الموظفين والعاملين به الأمر الذي يقضي زيادة النفقات العامة لمواجهة تكاليف إقامة المؤسسات الإدارية الجديدة ودفع مرتبات وأجور الموظفين بها. كما يزيد من الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سوء التنظيم الإداري والبطالة المقنعة.

**المطلب الثاني: الإيرادات العامة**

تعتبر الإيرادات العامة من أهم العناصر الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في وضع سياستها المالية.

**1. تعريف الإيرادات العامة:**

- يقصد بالإيرادات العامة مجموعة الدخل التي تحصل عليها الدولة من مصادرها المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي التي تسعى إليه.

## II. تقسيم الإيرادات العامة:

تُقسم الإيرادات العامة إلى أقسام كثيرة و متنوعة يمكن حصر أهمها في:

### 1- الضرائب

يمكن تعريف الضريبة على أنها: فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو لأحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.<sup>1</sup>

كما يمكن تعريفها على أنها: فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الأفراد بأدائها بلا مقابل تمكيننا للدولة بتحقيق أهداف المجتمع.

ومن خلال التعريف نستطيع استخراج الخصائص التالية:<sup>2</sup>

- الضريبة فريضة إلزامية: حيث أن الفرد مجبر على دفع الضريبة للدولة بغض عن رغبته أو استعداده لدفع الضريبة.
- الضريبة تحددها الدولة: حيث تحددها الدولة بمبلغ نقدي.
- الضريبة فريضة بلا مقابل: حيث أن الضريبة تدفع لتحقيق أهداف المجتمع وتضطلع في سبيل ذلك بالعديد من النشاطات والمهام الذي يتعذر تحديد مدى انتفاع كل فرد منها على حدى.
- الضريبة تساهم في تحقيق أهداف المجتمع: حيث أن الضريبة من أنجح الأدوات في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، وتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف المجتمع
- الضريبة تدفع بصفة نهائية: ويقصد بذلك أن الدولة لا تلتزم برد قيمة الضريبة إلى المكلف بعد مدة من الزمن.

يمكن تمييز نوعين أساسيين للضرائب و هما:<sup>3</sup>

- الضرائب المباشرة: هي تلك الضرائب التي يتحمل عبئها الشخص الذي قام بدفعها لخزانة الدولة، أي أنها الضريبة التي لا يستطيع دافعها نقل عبئها لشخص آخر.

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 151.

<sup>2</sup> يونس أحمد بطريق وآخرون، المالية العامة- الضرائب والنقبات العامة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، بدون سنة نشر، ص ص 19-11.

<sup>3</sup> حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص ص 34-35.

- الضرائب غير المباشرة: هي الضرائب التي يستطيع دافعها نقل عبئها إلى شخص آخر، أي يقتصر دور دافعها على دور محصل الضريبة ممن يتحمل عبئها الفعلي وتوريدها إلى خزانة الدولة.

## 2- القروض العامة

يقصد بالقروض العامة المبالغ النقدية التي تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القروض.

تنقسم القروض العامة إلى عدة أنواع بحسب اختلاف المعيار الذي يستند إليه التقسيم، وأهمها:<sup>1</sup>

- **القروض الداخلية والقروض الخارجية:** حيث تأتي القروض الداخلية من النظام المصرفي أو أجهزة

تجمع الأموال مثل هيئة التأمينات، ويمكن الاقتراض من الجمهور مباشرة، والقروض من المدخرات مثل: شهادات الاستثمار والسندات، وأذونات الخزانة، والقروض الداخلية تصدرها الدولة داخل حدودها الإقليمية، ويكتتب فيها المواطنون أو المقيمون على إقليم الدولة.

أما القروض الخارجية: تمثل مديونية الدولة اتجاه أشخاص غير مقيمين في إقليمها، سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين ممثلين في شركات أو هيئات خاصة أو حكومات أجنبية أو هيئات دولية.

- **القروض الاختيارية والقروض الإجبارية:** القروض الاختيارية هي القروض التي يكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الوطنية، الخاصة أو العامة طواعية واختيارا.

والقروض الإجبارية هي القروض التي يكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الوطنية الخاصة أو العامة وغيرها إجباريا.

- **القروض قصيرة متوسطة وطويلة الأجل:** القروض القصيرة الأجل تسدد لفترة لا تزيد عن سنة.

أما القروض متوسطة الأجل فهي التي تتراوح مدتها بين سنة وخمس سنوات والقروض طويلة الأجل فهي تلك القروض التي تتجاوز مدتها خمسة سنوات.

<sup>1</sup> كردودي صبرينة، تمويل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 82-

### 3- إيرادات أملاك الدولة

يطلق لفظ الدومين على إيرادات الدولة من نشاطها الاقتصادي الذي تقوم به من استغلال زراعي وصناعي و تجاري ومالي ونميز بين نوعين من الدومين:<sup>1</sup>

- **الدومين العام:** يتكون من أملاك الدولة المتعددة للاستعمال العام كالطرق والأنهار والموانئ والمدارس و المتاحف والإدارات العمومية، وتخضع لأحكام القانون العام والأصل هو ترك استعمال هذه الأموال للكافة بالمجان وتغطية نفقاتها بواسطة الضرائب وأن يجري العمل على فرض رسوم في بعض الأحوال بقصد تنظيم استعمالها بما يتفق ومصالح الجماعة كرسوم زيارة الحدائق والمتاحف أو الملاحاة في الأنهار والموانئ أو شغل بعض الطرق.
- **الدومين الخاص:** يشمل الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة بقصد تحقيق ناتج أو دخل منها كما هو الشأن بالنسبة للأموال المملوكة للأفراد ويخضع بصفة عامة لأحكام القانون الخاص، وتحصل الدولة بمناسبة قيامها بنشاطها الإداري على عدة أنواع من الإيرادات التي يستعان بها على إدارة شؤون المرافق العامة.

### 4- الرسم

يمكن تعريف الرسم أنه " مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة، أو إلى إحدى مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليه الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل"

من خلال التعريف يظهر لنا خصائص الرسم الموضحة بالتالي:<sup>2</sup>

- **الصفة النقدية للرسم:** حيث كان الرسم سابقا يحصل في صورة عينية، وفقا للأوضاع الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت، ومع تطور دور ومالية الدولة صار ضروريا دفع الرسوم في صورة نقدية لأن الدولة تؤدي نفقاتها في شكل نقدي.
- **صفة الإلزام للرسم:** حيث إذا تقدم فرد بطلب الخدمة يصبح مجبرا على دفع الرسم، أي أن الشخص له حق اختيار الخدمة من عدمه.
- **صفة المقابل للرسم:** حيث يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئاتها العامة، وقد تكون هذه الخدمة إما امتيازًا خاصًا أو اشباع حاجاته.

<sup>1</sup> علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2011، ص ص 224-225.

<sup>2</sup> محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008، ص ص 132-135.

- **طابع المنفعة:** حيث الذي يطلب الخدمة يسعى إلى تحقيق منفعة خاصة تتعلق به وحده دون أن يشاركه فيها شخص آخر، وإن كان بالإضافة إلى هذه المنفعة هناك منفعة عامة تعود على المجتمع وعلى الاقتصاد ككل.

### 5- الإصدار النقدي الجديد

يقصد بالإصدار النقدي الجديد كمية النقود الجديدة التي تقوم الدولة بإصدارها من أجل تمويل احتياجاتها التمويلية، وهو أسلوب يتسبب عادة في انتشار موجات تضخمية، إذا لم يصاحبه وجود عوامل إنتاج عاطلة، وجهاز إنتاجي مرن لاستيعاب هذه الزيادة.<sup>1</sup>

### III. الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة

بما أن الضريبة تعتبر المصدر الأساسي لإيرادات الدول وُجب التعرف على آثارها الاقتصادية، حيث لها آثار مختلفة على مستوى النشاط الاقتصادي أو الحياة الاجتماعية، ومن أهم آثارها ما يلي:

#### 1- أثر الضرائب على الاستهلاك والادخار والاستثمار

إن انخفاض معدل تكوين رأس المال ينجم عنه انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، ومن ثم فإن الاستقطاعات الضريبية المرتفعة من الدخل تؤدي إلى تخفيض الاستهلاك للأفراد ذوي الدخل المحدود، وتبعاً لذلك تخفيض الادخار، أما ذوو الدخل المرتفعة ففرض ضرائب دخل مرتفعة عليهم سيؤدي إلى تخفيضهم لمخدراتهم بنسبة أكبر من استهلاكهم، أيضاً يؤدي إلى التأثير على صافي الدخل المحتجز بقطاع الأعمال وبدوره يحد من الاستثمار.<sup>2</sup>

#### 2- أثر الضرائب على الانتاج

إن تأثير الضريبة على الاستهلاك بالسلب يؤثر كذلك في الانتاج بالنقصان ، كذلك يتأثر الانتاج نتيجة تأثير نتيجة تأثير الضرائب في عرض وطلب رؤوس الأموال الانتاجية.

فعرض رؤوس الأموال الانتاجية يتوقف على الادخار ثم الاستثمار، وبما أن فرض الضرائب يؤدي إلى نقص الادخار وقلة رؤوس الأموال الانتاجية فإنه يتأثر بمقدار الربح المحقق، فإذا كان فرض الضريبة يؤدي إلى تقليل

<sup>1</sup> كردودي صيرينة، مرجع سبق ذكره، ص 83.

<sup>2</sup> قاسم نايف علوان ونجية ميلاد الزباني، ضريبة القيمة المضافة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 84.

الربح، فبطبيعة الحال يقلل الطلب عليها، أما إذا زاد الربح فإن الطلب يزيد عليها. كذلك فرض الضريبة قد يؤدي إلى انتقال عناصر الانتاج إلى فروع الانتاج الأخرى قليلة العبء الضريبي، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي.<sup>1</sup>

### 3- أثر الضرائب على توزيع الدخل

إن الضرائب يمكن أن تؤثر على توزيع الدخل، وبذلك تكون آثارها من خلال ذلك آثارا اجتماعية إضافة إلى آثارها الاقتصادية.<sup>2</sup>

حيث تقوم بفرض ضرائب تصاعدية مباشرة على دخول الطبقات الميسورة وتخفيف العبء الضريبي على ذوي الدخل المحدودة، وعلاوة على ذلك قد يعتمد المشرع إلى تخفيض الضرائب على الدخل الناجمة من النشاطات التي تساهم في حل المشاكل الاجتماعية، كما يمكن أن يُعفي دخول الشركات القائمة بالاستثمار في مناطق جغرافية معينة من الضرائب لإحداث التنمية الاجتماعية للوصول إلى مستويات تنمية واجتماعية مرتفعة.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: الميزانية العامة

#### أ. تعريف الميزانية العامة:

تعرف الميزانية العامة على أنها نظام موحد يمثل البرنامج الحالي للدولة لسنة مالية مقبلة ويعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاجتماعية و الاقتصادية العامة.<sup>4</sup> كما أن للموازنة العامة تعريفات متعددة، نذكر منها على سبيل المثال:<sup>5</sup>

- الميزانية العامة هي بيان يتضمن تقديرا وإجازة للمصروفات والإيرادات العامة للدولة.
- هي بيان تقديري لما يجوز للحكومة انفاقه وما ينتظر أن تجببه الدولة من المال خلال فترة زمنية معينة.
- كما أنها وثيقة تتضمن تقدير نفقات الدولة وإيراداتها لمدة محددة من الزمن غالبا ما تكون السنة والتي يتم تقديرها في ضوء الأهداف التي ترنو إليها الدولة.

#### ب. أهمية الميزانية العامة:

تظهر أهمية الميزانية العامة في مختلف النواحي السياسية، الاقتصادية والاجتماعية

<sup>1</sup> محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص ص 270-271.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 220.

<sup>3</sup> قاسم نايف علوان ونجية ميلاد الزباني، مرجع سبق ذكره، ص 85.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسات، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2010، ص 324.

<sup>5</sup> عادل العلمي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، اسراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 322.

**1- من الناحية السياسية:**

يشكل إعداد الميزانية واعتمادها مجالاً حساساً من الناحية السياسية، حيث تعتبر وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة سواء من حيث تعديلها أو حتى رفضها حتى تضطر الحكومة لإتباع نهج سياسي معين تحقيقاً لبعض الأهداف.

**2- من الناحية الاقتصادية:**

تعكس الميزانية العامة في دول كثيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات هذه الدول، فهي إدارة تساعد في أداء وتوجيه الاقتصاد القومي حيث لم تعد الميزانية العامة أرقاماً وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي، بل لها آثار في كل من حجم الإنتاج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروع ونشاطاته. فغالبا ما تستخدم الدولة الميزانية العامة ومحتوياتها لإشباع الحاجات العامة التي يهدف الاقتصاد لتحقيقها.<sup>1</sup>

**3- من الناحية الاجتماعية:**

تقوم الدولة عن طريق الميزانية بتحويل جانب من مواردها من مجال لآخر وفقا لقرارات السلطة السياسية، ويترتب عن هذا التحويل إعادة توزيع الدخل الوطني، وهو ما يعكس الأهمية الإجمالية للميزانية، حيث أنه عن طريق هذه الأخيرة يمكن التأثير في إعادة توزيع الدخل الوطني، والتأثير على النظام الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى هذا فإنه من خلال الميزانية يمكن للمواطن أن يتعرف على المشاريع، والخدمات ووسائل توزيع الثروة على المناطق والأقاليم وفئات المجتمع المختلفة.<sup>2</sup>

**III. مبادئ الميزانية العامة:**

تخضع الميزانية العامة إلى مبادئ لا بد من الالتزام بها، تتمثل فيما يلي:

**1- مبدأ السنوية**

المدة التي تعمل فيها الموازنة العامة هي سنة مالية بموافقة السلطة التشريعية، ففي بداية كل سنة تقدم السلطة التنفيذية مشروع الموازنة العامة للسلطة التشريعية كي تقره لسنة مالية واحدة فقط، وذلك حتى يبقى دور السلطة التشريعية السياسي مالا أمام السلطة التنفيذية، وحتى يكون لها دور بمبدأ المشاركة في الحكم، كما أن تحديد الفترة بنسبة ينسجم مع حسابات الأفراد والمؤسسات التي تبين الأرباح والخسائر في نهاية كل سنة مالية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلاء، مرجع سبق ذكره، ص 90.

<sup>2</sup> سليمان اللوزي، إدارة الموازنات العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1997، ص 17.

<sup>3</sup> طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 163.

## 2- مبدأ الوحدة

يقوم هذا المبدأ على ضرورة تقديم موازنة واحدة للدولة تتضمن كافة تقديرات عناصر النفقات العامة والإيرادات العامة المتوقعة خلال سنة واحدة قادمة، بمعنى آخر فإن هذا المبدأ يقضي بضرورة إدراج كل النفقات العامة ومصادر تمويل النفقات العامة خلال سنة مقبلة في نفس الموازنة.<sup>1</sup>

## 3- مبدأ الشمولية

يقصد بهذا المبدأ وجوب احتواء الميزانية العامة على جميع الواردات مهما كانت أنواعها ومصادرها، وعلى جميع النفقات مهما كانت أشكالها، دون إجراء أي مقاصة أو تخصيص بينهما، ومنه يكون مبدأ الشمولية مكمل لمبدأ الوحدة، كما أن هذا المبدأ يقوم على قاعدتين هما:<sup>2</sup>

- قاعدة عدم تخصيص الإيرادات: أي أن لا يخصص إيراد معين من الإيرادات العامة للإنفاق منه على وجه معين من أوجه النفقات.

- قاعدة تخصيص الاعتمادات: وتعني هذه القاعدة أن اعتماد السلطة التشريعية للنفقات لا يجوز أن يكون إجماليًا، بل أن يخصص مبلغ معين من كل وجه من أوجه الإنفاق العام، فلا يجوز أن يكون إعداد واعتماد النفقات كمبلغ إجمالي يترك للحكومة أمر توزيعه على أوجه الإنفاق المختلفة وفق مشيئتها.

## 4- مبدأ التوازن

يقصد بهذا المبدأ أن تغطي الإيرادات العامة بما يعني عدم وجود فائض (زيادة الإيرادات عن النفقات) أو عجز (زيادة النفقات عن الإيرادات).<sup>3</sup>

## IV. مراحل الميزانية العامة:

ويطلق عليها دورة الميزانية، وتنقسم إلى أربعة مراحل:

### 1- إعداد الميزانية

الاتجاه السائد في مختلف الأنظمة أن الإعداد والتحضير الأولي لها يتم بمعرفة السلطة التنفيذية، وأن تكفي السلطة التشريعية بالمناقشة والمراقبة في أكثر الأحيان، فالحكومة تعدّ الميزانية والبرلمان يقرها، الحكومة تنفذ الميزانية والبرلمان يراقب.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد المالي العام، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2009، ص 538.

<sup>2</sup> سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 347-351.

<sup>3</sup> عبد الباسط عل جاسم الزبيدي، الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص

## 2- اعتماد الميزانية

لا يعتبر مشروع الميزانية العامة، ميزانية تلتزم الحكومة بتنفيذها إلا بعد اعتماده من السلطة المختصة، وتعتبر السلطة التشريعية هي المختصة باعتماد وإيجاز الميزانية، ويمر اعتمادها بثلاث مراحل على النحو التالي:<sup>2</sup>

- **مرحلة المناقشة العامة:** حيث يُعرض مشروع الميزانية العامة في البرلمان، وتتصب غالباً على إجماليات الميزانية العامة وارتباطها بالأهداف الوطنية كما يراها أعضاء المجلس.
- **مرحلة المناقشة التفصيلية المتخصصة:** وتقوم بها لجنة متخصصة متفرعة من البرلمان، وتستطيع الاستعانة بخبراء استشاريين من خارج البرلمان، حيث تناقش الميزانية من جوانبها التفصيلية ثم ترفع بعد ذلك تقريرها إلى المجلس.
- **مرحلة المناقشة النهائية:** حيث يناقش المجلس مجتمعا تقرير اللجنة المختصة ثم يتم التصويت على الميزانية بأبوابها وفروعها وفقاً للدستور والقوانين المعمول بها. إذا وافق البرلمان على مشروع الميزانية، فإنه يقوم بإصدارها بمقتضى قانون يطلق عليه "قانون المالية" الذي يحدد الرقم الإجمالي لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة.

## 3- تنفيذ الميزانية

تعتبر هذه المرحلة الأكثر خطورة، ويقصد بها وضع بنودها المختلفة موضع التنفيذ، وتختص بها السلطة التنفيذية، ويشرف على هذا التنفيذ وزارة المالية، بمعنى آخر فإن هذه المرحلة تمثل انتقال الميزانية العامة من التطبيق النظري إلى حيز التطبيق العملي الملموس.<sup>3</sup>

## 4- مرحلة الرقابة

تتعدد أنواع وأشكال الرقابة على الميزانية العامة والتي من أهمها الرقابة المالية، السياسية والاقتصادية، وقد تكون هذه الرقابة سابقة على تنفيذ الميزانية أو رقابة خلال التنفيذ أو رقابة لاحقة على التنفيذ، والهدف منها هو ضمان سلامة وضع الميزانية وإعدادها، وسلامة تنفيذها، وصولاً إلى ضمان تحقيق أهداف الميزانية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> لعربي الضاوية، مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>2</sup> محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص ص 363-365.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 367.

<sup>4</sup> فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 310.

## خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للإطار النظري للسياسة المالية تبين لنا أنها من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول للتدخل والتحكم والتوجيه الاقتصادي لمختلف قطاعاتها ومدى تحقيقها لمختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعتبر السياسة المالية عند للكلاسيك محايدة كون الدولة تلعب دور الحارس عكس المدرسة الكينزية التي من أهم مبادئها تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

كما تبين لنا أن السياسة المالية في الدول النامية تركز بدرجة كبيرة على الإنفاق العام وهذا راجع لهشاشة بناها التحتية وتدهور اقتصاداتها على عكس الدول المتقدمة التي تقلل من الإنفاق في سياستها.

ويعتبر الإنفاق العام من أدوات السياسة المالية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى الإيرادات العامة والميزانية العامة.

تمهيد

تعتبر الجزائر من الدول التي تعاني بشدة من ظاهرة الفساد المالي والإداري، وهذه الظاهرة ليست بجديدة بالنسبة للجزائر إذ إنها موجودة منذ الاستقلال وإن اختلفت أشكالها عبر الزمن. وهي تشكل خطرا على الاقتصاد الجزائري الذي لازال ومنذ الستينات يعتمد على المحروقات لتمويل إيراداته العامة، كما أن الفساد يؤثر بالإضافة إلى الإيرادات العامة على النفقات والموازنة العامة للجزائر.

على هذا الأساس جاء هذا الفصل لتقديم أثر الفساد المالي والإداري على السياسة المالية في الجزائر، واستوجب ذلك بالاستعانة بالأساليب الإحصائية الحديثة للتمكن من قياس التأثير الذي يحدثه الفساد على السياسة المالية في الجزائر وذلك من خلال المباحث الثلاث التالية:

- الفساد المالي والإداري في الجزائر.
- السياسة المالية في الجزائر.
- دراسة قياسية لأثر الفساد المالي والإداري على السياسة المالية في الجزائر.

## المبحث الأول: الفساد المالي والإداري في الجزائر

انتشرت ظاهرة الفساد وتفاقت في المجتمع الجزائري ، وهناك جرائم متعددة تعد من مظاهر البيروقراطية واستغلال النفوذ والتدهور الأخلاقي، منها جريمة التزوير والاختلاس واساءة استعمال السلطة

### المطلب الأول: عوامل انتشار الفساد المالي والإداري في الجزائر وأبعاده

#### 1. عوامل انتشار الفساد في الجزائر

أكد صراحة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطابه يوم 27 أبريل 1999 على الفساد الذي تعاني منه الجزائر، فقد قال أن البلاد "دولة مريضة بالفساد، دولة مريضة في إدارتها، مريضة بممارسات المحاباة والمحسوبية والتعسف والنفوذ والسلطة، وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بتبذير الموارد العامة بنهبها بلا ناه ولا رادع" ومن ثم يضع بعض الملاحظات إلى أن هذه الأمراض " أضعفت الروح المدنية وأبعدت القدرات وهجرت الكفاءات ونفرت أصحاب الضمير وشوهت مفهوم الدولة وغياب الخدمة العمومية." ومن العوامل السلبية لانتشار الفساد واستمراره ما يلي:<sup>1</sup>

- 1- غياب المخطط الهيكلي العام، وعدم وضوح السياسات العامة للإدارة، مما أنتج ازدواجية وتضاربا بين المسؤوليات أدى إلى تكبير الجهاز الإداري.
- 2- تضخم الجهاز البيروقراطي، حيث يلاحظ أن حجم القطاع العام يفوق احتياجاته، ومن شأن هذا أن يعقد الإجراءات الإدارية، ويضعف التواصل مع المواطنين، ويهدد موارد الدولة.
- 3- عدم المساواة وتكافؤ الفرص الناتج عن المحسوبية والوساطة.
- 4- عدم وجود الشفافية والمساءلة.
- 5- عدم وضع المواطن في صلب اهتمام الإدارة.
- 6- ضعف التدريب الإداري وعدم انتظامه.
- 7- تسييس موظفي الإدارة، الأمر الذي أدى إلى ضعف اهتماماتهم بتتمية قدراتهم ومعارفهم الإدارية.
- 8- بطء حركة القوانين والتشريعات، وغياب المعايير العلمية مقارنة بالتغيرات والتطورات المجتمعية والعالمية والإدارية.

<sup>1</sup> يقدي كريمة، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أورو متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بالقائد، تلمسان، الجزائر، (2011/2012)، ص ص 122-

- 9- عدم القدرة على تغيير السلوك والقيم السلبية نتيجة وجود قوة تقاوم التغيير، الأمر الذي أدى إلى شيوع الفساد في الوسط الإداري وغلبة المصالح الشخصية على المصالح العامة وضعف الرقابة الإدارية.
- 10- إخفاء حقيقة الإخفاقات وعدم الاعتراف بالمشكلات أمام الرأي العام، وهذا الإخفاء يعتبر عاملا سلبيا في وجه برامج وخطط واستراتيجيات محاربة الفساد.

## II. أبعاد الفساد المالي والإداري في الجزائر

تعاني الجزائر من الآثار السلبية للفساد التي تسبب عرقلة عملية التنمية، ولعل من الأبعاد المهمة هي التهرب الضريبي والجمركي والتهرب والغش الصناعي والتجاري، الاحتكار وتبييض الأموال وغيرها من صور الفساد التي تسبب في تضائل قدرة الاقتصاد على النمو وهدر امكانياته المادية والبشرية، فقد كشفت دراسة اقتصادية في الجزائر أن ظاهرة التهرب الضريبي والجمركي والتهرب تبلغ أوجها في تجارة التبغ، مما جعل الحكومة الجزائرية تؤكد على ضرورة مواصلة عملية مكافحة التهرب الضريبي والتزوير، حيث تفوق قيمة التهرب الضريبي ملايين الدولارات. ويرفض المعنيين في الكثير من الحكومات فتح ملف التهريات نظرا لحساسية الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي وربما يمس الكثير من المسؤولين أو ذويهم. ويتركز نشاط التهرب الضريبي بنسبة عالية في القطاعات غير الرسمية، كذلك تمارسها الشركات الكبيرة من خلال رفع قيمة المصروفات التشغيلية حتى تتضاءل قيم الإيرادات رغم وجود قوانين تعفي الأرباح الرأسمالية الكبيرة من الضريبة بهدف تشجيع الاستثمار.

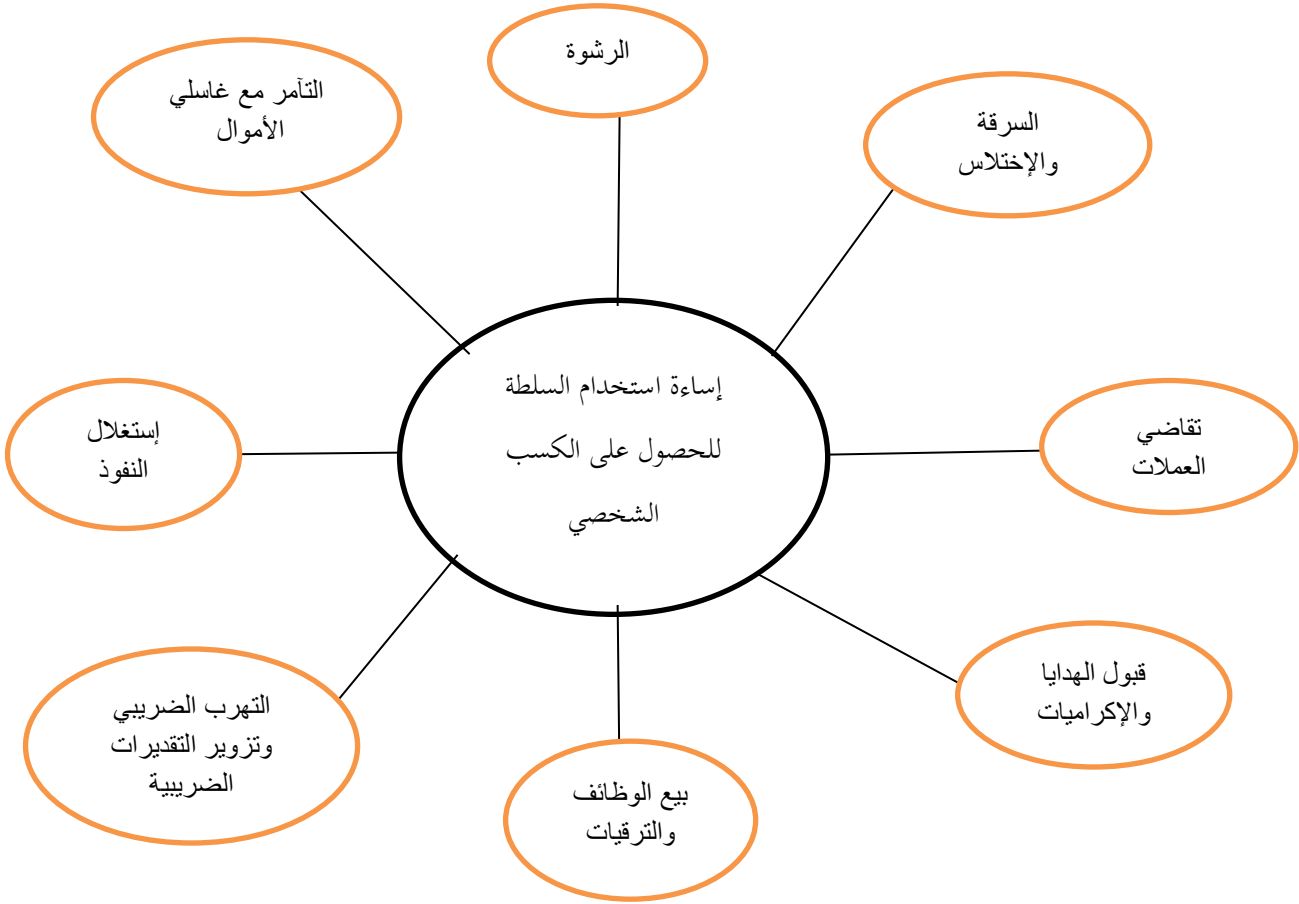
كما يعيش القطاع المالي في الجزائر على وقع فضائح مالية منها: سرقة في أقدم بنك عمومي في الجزائر وهو "البنك الوطني الجزائري" حيث كُشف عن اختفاء 2000 مليار سنتيم جزائري، وهو مبلغ يكفي لرفع الغبن عن آلاف الشباب الجزائري العاطل عن العمل، وقد كانت عملية النهب عن طريق ثلاث وكالات فرعية خلال سنوات متواصلة من النهب.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ماضي بالقاسم وخدامية أمال، الفساد المالي والإداري في الجزائر الأسباب والآثار، الملتقى الدولي العلمي السابع حول: الفساد الإداري و المالي المشكلة و سبل العلاج، يومي 15 و 16 ماي 2012، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر، ص 314.

### المطلب الثاني: أشكال الفساد المالي والإداري المنتشرة في الجزائر

تعاني الجزائر من نقشي ظاهرة الفساد المالي والإداري ومن أهم أشكاله نبرزها في الشكل التالي:

الشكل رقم 01- أشكال الفساد المالي والإداري في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: كنوش عاشور و قورين حاج قويدر، الفساد الإداري والمالي في القطاع المالي والمصرفي الجزائري وأساليب مكافحته، المؤتمر الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري يومي 08 و 09 مارس 2015، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص ص 7-8.

ويعتبر التهرب الجبائي من أكبر الجرائم التي تعاني منها الجزائر وهذا بسبب تفشيها بشدة وضعف وغموض القوانين المسيرة لها وغياب العدالة، وتظهر الإحصائيات الرسمية وغير الرسمية أرقاما مخيفة حول حجم التهرب الضريبي في الجزائر، هذا التهرب سواء مشروع ومرتبط بالثغرات القانونية أو غير مشروع، أو ما يعرف بالغش

الضريبي، تقدر أرقامه بمليارات الدنانير سنويا، كما تتعدد أسباب التهرب الضريبي في الجزائر إلى أسباب نوجزها في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- أسباب اقتصادية فأحيانا تكون الأهداف والأرباح غير مرضية مما يؤدي بالمكلف إلى التهرب من دفع الضريبة لتعويض تلك النتائج.
- أسباب متعلقة بذهنيات وأخلاق الأفراد الراضية لدفع الضرائب بسبب نقص الوعي.
- أسباب متعلقة بالدين، فهناك نظرة إلى أن الزكاة هي الأساس فلا داعي لدفع الضريبة.
- أسباب تعود إلى تعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها من طرف المكلف.
- أسباب متعلقة بصعوبة تقدير الوعاء الضريبي.
- أسباب متعلقة بغياب العدالة الضريبية وعدم المساواة في تطبيق الإجراءات.

حيث تشير الإحصائيات أنه من سنة 2011 إلى غاية 2014 بلغ حجم التهرب الضريبي في الجزائر 100 مليار دولار.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: تجليات الفساد المالي والإداري في الجزائر

إن الفساد المالي والإداري متجدر في الجزائر حيث عانت منه على مدى عقود متعاقبة، وأبرز تجلياته الحديثة نوجزها في الآتي:<sup>3</sup>

#### 1. سياسة الخصخصة في الجزائر

اعتمدت الجزائر سياسة الخصخصة كوسيلة لتنمية وتطوير القدرات المالية والانتاجية للمؤسسات العمومية. إلا أن عملية الخصخصة لم ترق إلى الهدف المرجو وذلك لعدة أسباب منها الفساد الذي تمثلت نتائجه في سياسة الخصخصة في التالي:

- حجم المبالغ المالية التي تحملتها الخزينة من أجل تطهير الديون المتعثرة التي كانت تثقل كاهل المؤسسات العمومية اتجاه البنوك حيث تحملت الخزينة العمومية ما قيمته 346.5 مليار دينار خلال سنة واحدة فقط (2000-2001)، إن تحمل هذه المبالغ من أجل تأهيل المؤسسات الاقتصادية العمومية ثم توجيهها إلى الخصخصة يعتبر شكلا بارزا من أشكال الفساد المالي في الجزائر، كما أن فشل المؤسسات الاقتصادية العمومية التي تم خصصتها أغلبها ناتجة عن سوء الإدارة وضعف التسيير لأن الأشخاص الذين ينشطون داخلها ليسوا الأشخاص المناسب لمركزهم وهذا من أهم مظاهر الفساد الإداري.

<sup>1</sup> علي حبيش، مرجع سبق ذكره، ص 99.

<sup>2</sup> الديوان الوطني للإحصائيات

<sup>3</sup> علي حبيش، مرجع سبق ذكره، ص ص 126-131.

**II. الفساد في مجمع سوناطراك**

عرف الاقتصاد الجزائري عام 2009 فضيحة مالية مست أهم مؤسسة اقتصادية في الجزائر، شركة سوناطراك التي تمثل قلب الاقتصاد الوطني، حيث عُقدت صفقات غير قانونية وعمليات احتيال في منح تراخيص استفادت منها عدة مكاتب دراسات أجنبية ومكاتب استشارات أوروبية، خلفت كلها خسائر مالية قدرت بمليارات الدينارات.

كانت لهذه الفضيحة نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني حيث تسببت في تراجع حجم الإنتاج الوطني من النفط سنة 2010، نتيجة قرار تجميد الكثير من العمليات والمشاريع إلى حين التحقيق في قضايا الفساد. إن هذه الفضيحة واتصال الحكومة بهيئات خارجية للتحري في هذه القضية يمس مصداقية الدولة ويشوه منتخ الاستثمار في الجزائر، خاصة مع تداول وسائل الإعلام العامة والخاصة لأسماء وزراء كبار وأقارب وزراء في الدولة متورطون في هذه الفضيحة المالية، مما يبرز وجود فساد إداري أدى إلى تدهور الوضع إلى هذا الحد.

**III. الطريق السيار شرق-غرب**

يعد مشروع الطريق السيار شرق-غرب الذي يبلغ طوله 1720 كلم من أكبر المشاريع الاقتصادية في الجزائر، سواء من حيث مساهمته في تعزيز البنية التحتية المساهمة في التنمية الاقتصادية، أو من حيث قيمته المالية المرصودة لإنجازه خلال مدة الإنجاز المحددة. عرف هذا المشروع مشاكل مالية وزمنية حيث تم الرفع من قيمته المالية عدة مرات حتى وصلت إلى مبلغ 20 مليار دولار بعدما كانت 7 مليار دولار، إضافة إلى تمديد مدة الإنجاز أكثر من مرة، كما تعرضت بعض أجزاء الطريق إلى تصدعات وانهيارات، مما شكل فضيحة فساد مالي كبرى في حق الاقتصاد الوطني. وقد كانت الرشوة في منح المشروع سنة 2006 إلى المجمعين الصيني والياباني أولى علامات الفساد في هذا المشروع الكبير، كما أن تدهور حالة بعض أجزاء الطريق بشكل سريع جدا يكلف إعادة الأشغال أموال أخرى تضاف إلى تكلفة هذا المشروع الضخم، والمنتبغ لفضيحة هذا المشروع يتعجب لعدم معاقبة المسؤولين الكبار المشرفين على هذا المشروع، بل تم تجديد الثقة فيهم كمسؤولين كبار في الدولة.

**IV. الفساد في قطاعي الرياضة والثقافة**

لقد تعدت مظاهر الفساد المالي في الاقتصاد الجزائري المجالات المعروفة أنها ذات صبغة اقتصادية مباشرة، لتشمل نواحي أخرى كالمجال الرياضي والثقافي، حيث نلاحظ التكاليف المالية الباهظة التي تتحملها الخزينة العمومية سنويا في تنظيم المهرجانات الثقافية والتي لا تعكس إيرادات مالية من خال تنظيمها. إضافة إلى مسألة دفع الضرائب في المجال الرياضي والدعم الحكومي الكبير للنشاطات الرياضية مع وجود طرق أخرى لتمويل تلك الأنشطة الرياضية.

### تحليل ظاهرة الفساد في الجزائر من 2003 - 2015

لتحليل هذه الظاهرة الخطيرة وُجب التعرف على المؤشر المستعمل في قياس الفساد عالميا.

#### مؤشرات مدركات الفساد:

يُعرف بأنه مؤشر انطباعي يهتم برصد الانطباع والإحساس العام لدى مواطني ورجال الأعمال بدول العالم المختلفة، والمنهجية التي يستعملها هذا المؤشر هو استخدام عدة تقارير مسحية من رجال الأعمال ومحللين دوليين في مجال السياسة والاقتصاد ، ويعتمد في هذا الأساس على نتائج دراسات لمصادر موثوقة ومتنوعة في أساليب جمع العينات مما يعزز من فهم المستويات الحقيقية للفساد من دولة لأخرى.<sup>1</sup>

#### الجدول رقم -01- مؤشر مدركات الفساد في الجزائر من 2003-2016

السنوات	المركز عالميا	المؤشر العالمي/10
2003	88	2.6
2004	97	2.7
2005	97	2.8
2006	84	3.1
2007	99	3
2008	92	3.2
2009	111	2.8
2010	105	2.9
2011	112	2.9
2012	105	3.4
2013	94	3.6

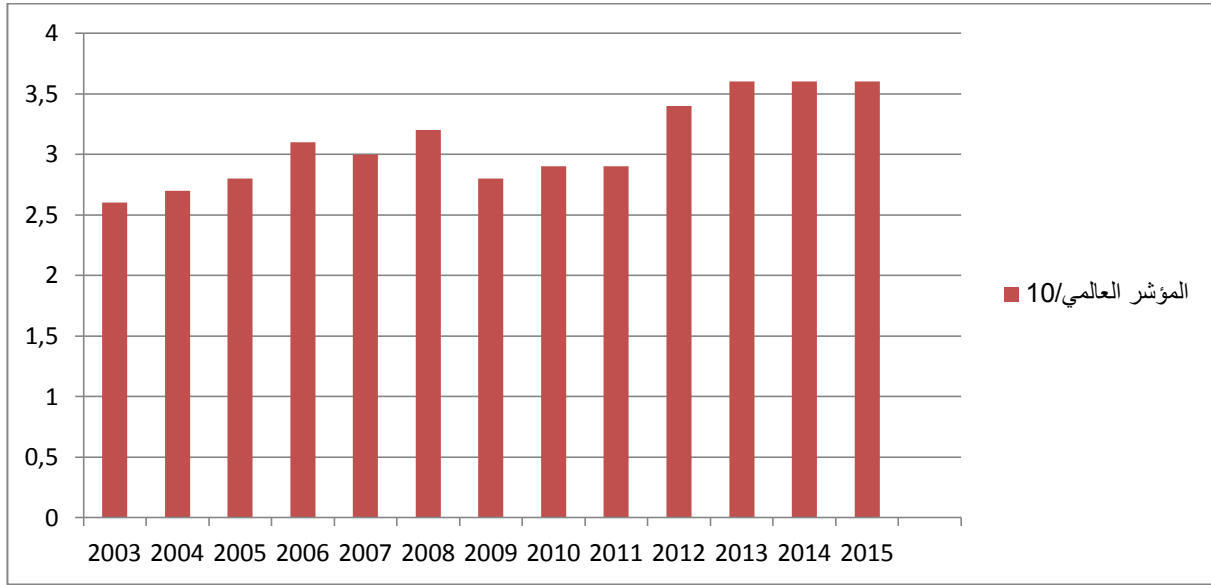
<sup>1</sup> فاطمة ابراهيم خلف، السياسة المالية والفساد الإداري والمالي دراسة تطبيقية في مصر للمدة 1980-2008، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 07، جامعة الموصل، العراق، 2011، ص 230.

\* هي منظمة دولية تمارس نشاطات جبارة في محاربة الفساد في دول العالم، وتقدم تقارير نزيهة في تحديد نقاط الفساد وتقدم تقرير دولي سنوي يتضمن جدول بدول العالم في مجال الفساد.

2014	100	3.6
2015	88	3.6

المصدر: منظمة الشفافية الدولية\*

الشكل رقم -02- مؤشر مدركات الفساد في الجزائر من 2003-2015



#### من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول -01-

يبين الشكل البياني رقم -02- أن مؤشر مدركات الفساد في الجزائر أخذ بالتزايد في السنوات الأولى للدراسة، حيث بلغ سنة 2008 (2.6) وارتفع ليصل إلى 3.2 سنة 2008 وهذا يدل على تحسن وضعية الفساد في الجزائر حيث أن مؤشر مدركات الفساد يسجل الدرجات من 0 (فاسد جدا) إلى 10 (نظيف للغاية)، ويعود تحسن رصيد الجزائر إلى توقيعها على الاتفاقية الأفريقية للوقاية ومكافحة الفساد في ديسمبر 2003، كما صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد في أوث 2004، وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة كذلك ضد الجريمة المنظمة في أكتوبر 2004.

وانخفض مؤشر الجزائر انخفاضا شديدا سنة 2009 ليصل إلى 2.8 ويرجع ذلك إلى أكبر فضيحة مست الاقتصاد الوطني وهي فضيحة قلب الاقتصاد الجزائري "مجمع سوناطراك". لترجع قيمة المؤشر بالارتفاع مجددا سنة 2012 لتصل إلى 3.4 لتستمر بالارتفاع لتصل إلى 3.6 سنة 2013 وتبقى درجة ثابتة إلى غاية 2015، ومن الملاحظ من الجدول رقم -01- أنه رغم ثبات المؤشر إلا أن مركز الجزائر عالميا كان في تغير مستمر،

فلا يفسر حصول الجزائر على نفس النقطة خلال ثلاث سنوات متتالية على تحسن وضعية الفساد في الجزائر، وإنما يعود لتراجع الدول المعنية بالإحصاء، حيث سنة 2013 حصلت الجزائر على المركز 94 عالميا من بين 177 دولة، وحلت بالمركز 100 عالميا سنة 2014 من بين 175 دولة، لتتقدم في الترتيب سنة 2015 إلى المركز 88 عالميا من بين 168 دولة.

وحسب الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد فإن الترتيب المتدني للجزائر في قائمة البلدان الفاسدة يرجع إلى غياب الإدارة السياسية الحكومية في مكافحة الظاهرة.

## المبحث الثاني: السياسة المالية في الجزائر

عرفت السياسة المالية في الجزائر جملة من التغيرات والتطورات من الاستقلال إلى غاية يومنا هذا على مستوى الإطار التشريعي والتنظيمي الذي تخضع لها، ويرجع ذلك إلى تغير دور الدولة في كل عصر من العصور، حيث اتجهت مجهودات السلطات التشريعية والتنظيمية نحو وضع أحكام تنظم بموجبها تطبيق سياستها المالية.

### المطلب الأول: النفقات العامة في التشريع الجزائري

النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات أو الإدارات العامة مبلغا معيناً بغرض سد إحدى الحاجات العامة.

#### 1. تقسيمات النفقات العامة في التشريع الجزائري

استنادا إلى القانون 84-17 المؤرخ في 07/07/1984 الخاص بقوانين المالية المعدل والمتمم، يمكن تقسيم النفقات العامة إلى:<sup>1</sup>

1- **نفقات التسيير:** وهي الاعتمادات المالية المخصصة لكل الدوائر الوزارية، كل واحدة على انفراد، طبقا لقانون المالية لسن معينة، فكل وزارة لها اعتماد مالي خاص بها، ثم تأتي السلطة التنظيمية لتوزيع هذه الاعتمادات داخل كل وزارة معينة.

وتتكون نفقات التجهيز حسب المادة 24 من القانون 84-17 من أربعة أبواب:<sup>2</sup>

#### الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات

يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي، بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء وهي كما يلي:

- دين قابل للاستهلاك.

- الدين الداخلي، ديون عائمة.

<sup>1</sup> أعمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة (النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 46-49.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 2003، ص ص 179-180.

- الدين الخارجي.

- ضمانات من أجل القروض المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية.

- نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض عن منتجات مختلفة).

#### الباب الثاني: تخصيصات السلطة العمومية

تتمثل في نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، (المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...) وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

#### الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح

وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي: مرتبات العمل، المنح، المعاشات، النفقات الاجتماعية، معدات تسيير المصالح، اشغال الصيانة، اعانات التسيير ونفقات أخرى.

#### الباب الرابع: التدخلات العمومية

وتتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).

- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).

- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية).

- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).

- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).

- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن).

- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات).

2- **نفقات التجهيز:** إذا كانت نفقات التسيير توزع على الدوائر الوزارية، فإن نفقات التجهيز توزع على

قطاعات النشاطات المختلفة. وهي نفقات ذات طابع نهائي مخصصة لتنفيذ المخطط الوطني

السنوي للتنمية. وهي عبارة عن استثمارات ذات طابع اقتصادي، اجتماعي وإداري التي تعتبر

استثمارات منتجة، ويتم توزيع هذه النفقات وفق الخطة الائتمانية السنوية للدولة.

3- نفقات المصالح والنفقات التحويلية: يقوم هذا التحويل على أساس معيار المقابل المباشر للإنفاق الحكومي، حيث تهدف نفقات المصالح إلى مكافأة المنافع والخدمات والأدوات المقدمة للإدارة، ما نفقات التحويلية فهي تؤدي بدون مقابل مباشر وتمثل نوعا من العدالة في توزيع الدخل القومي، وقد أصبح مقبولا أن يُجرى الإنفاق الحكومي بدون مقابل من أجل أهداف التنمية الاجتماعية.<sup>1</sup>

## II. تطور النفقات العامة في الجزائر من 2000-2015.

سيتم استعراض تطور النفقات العامة بفرعيها ( نفقات التسيير و نفقات التجهيز ) خلال الفترة من 2000-2015.

### الجدول رقم-02- تطور نفقات الجزائر من 2000-2015

الوحدة مليون دج

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات العامة
2000	856193	321929	1178122
2001	963633	357395	1321028
2002	1097716	452930	1550646
2003	1222761	516504	1639265
2004	1250894	638036	1888930
2005	1245132	806905	2052037
2006	1427870	1015144	2543014
2007	1674031	1434638	3108669
2008	2217775	1973278	4191053
2009	2300023	1946311	4246334
2010	2659078	1807862	4466940
2011	3797252	1934155	5731407

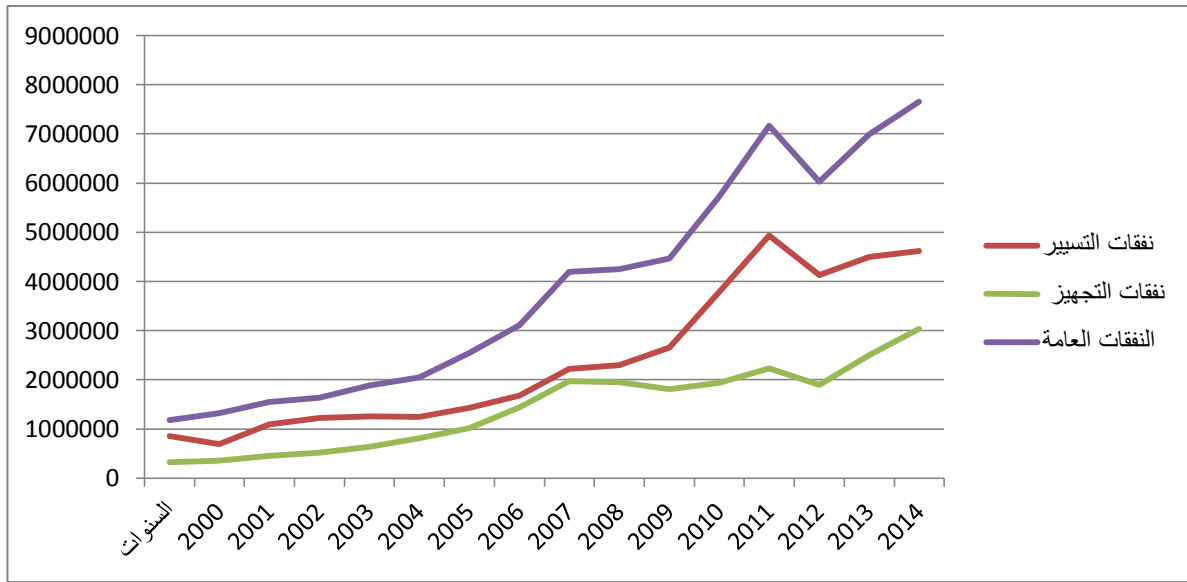
<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 252.

7169900	2234000	4935900	2012
6024131	1892595	4131536	2013
6995769	2501442	4494327	2014
7656331	3039322	4617009	2015

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات.

- وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير و السياسات.

الشكل رقم -03- تطور النفقات العامة في الجزائر من 2000-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم -02-

من خلال ملاحظة الشكل رقم -02- أولا فيما يخص النفقات العامة نلاحظ تزايدا مستمرا وسريعا لحجمها من سنة لأخرى خلال تلك الفترة، وذلك تزامنا مع البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد والناجمة أساسا عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، إضافة إلى ذلك زيادة الطلب على المنتجات النفطية، نتيجة حالة الاستقرار التي شهدتها معظم الدول المصنعة لهذه المادة، الأمر الذي سمح للجزائر بتأمين موارد مالية هامة مكنتها من اتباع سياسة إنفاقية توسعية سعيًا منها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطبيق مخططات خماسية رصدت لغرضها مبالغ مالية ضخمة قصد تحقيق الأهداف المنشودة منها "مخطط الإنعاش

الاقتصادي" المطبق بين سنتي 2001-2004 حيث خصصت لهذا البرنامج، " البرنامج التكميلي لدعم النمو" من سنة 2005-2009، وبرنامج " دعم النمو الاقتصادي" خلال الفترة 2010-2014، إلا أن النفقات العامة الجزائرية انخفضت سنة 2013 إلى 6024131 مليون دينار جزائري بعدما كانت 7169900 مليون دينار سنة 2012.

أما فيما يخص نفقات التسيير والتجهيز فقد عرفت ارتفاعا مستمرا من سنة لأخرى، فبالنسبة لنفقات التسيير في سنة 2000 كانت 856193 مليون دج لترتفع سنة 2008 إلى 2217775 مليون دج ليصل سنة 2015 إلى 4617009 مليون دج، أما نفقات التجهيز سنة 2000 كانت 321929 مليون دج، ارتفعت سنة 2009 إلى 1946311 مليون دج، لتصل إلى 3039322 مليون دج.

من الملاحظ أن نفقات التسيير كان لها الحظ الأوفر من النفقات الكلية خلال هذه المرحلة وهذا راجع إلى اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية، ويعود هذا الارتفاع لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية كالتسيير المنتظم للإدارات المركزية والمحلية. أما التزايد في نفقات التجهيز فيرجع بالدرجة الأولى إلى المشاريع التي تقوم بها الدولة في إطار مخططات التنمية التي تهدف إلى خدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### المطلب الثاني: الإيرادات العامة في التشريع الجزائري

هي المصادر التي تستمد منها الدولة الأموال اللازمة لسد نفقاتها.

#### 1. تصنيفات الإيرادات العامة

تتضمن الإيرادات العامة للدولة ما يلي:<sup>1</sup>

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
- التسديد برأسمال القروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.

<sup>1</sup> المادة 11 من قانون 84-17.

- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
- المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بصدد تسيير حافطة الأسهم التي تشحنها لها الدولة.

تصنف المصادر المالية للدولة الجزائرية إلى الأصناف التالية:<sup>1</sup>

- 1- موارد الجباية العادية: يحتوي هذا الصنف على مجموع الإيرادات التي يكون مصدرها الضرائب والرسوم. ورغم الفارق الواضح بين الضريبة والرسم، إلا أن التشريع الجبائي الجزائري لم يعتمد في كثير من الأحيان بالتباين بينهما. وتشمل هذه الموارد على حاصل الضرائب المباشرة على الدخل والضرائب على الأعمال، الضرائب غير المباشرة، حقوق التسجيل والطابع وأخيرا الحقوق الجمركية.
- 2- الموارد العادية غير الجبائية: يحتوي هذا الصنف على حاصل أملاك الدولة وهي العائدات التي تتحصل عليها الدولة من خلال استغلال ممتلكاتها العقارية أو المنقولة أو عند التنازل عنها بعوض. وعلى مساهمات المؤسسات العمومية حيث تقطع مساهماتها من الأرباح التي تحققها بالإضافة إلى الضرائب والرسوم المختلفة التي تخضع لها. وعلى إيرادات أخرى تشمل كافة الموارد التي لا يكون مصدرها الجباية أو أملاك الدولة كالغرامات، الهبات والهدايا....
- 3- الجباية البترولية: تمتاز الجباية البترولية بضخامة حجمها حيث أنها تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة للدولة، ووفق القانون الجبائي الخاص بنشاطات البحث واستغلال المحروقات تشمل الجباية البترولية على عدة ضرائب ورسوم أهمها: رسم مساحي سنوي، إتاوة شهرية تدفع للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، رسم الدخل البترولي يدفع شهريا للخزينة، ضريبة تكميلية على الناتج، الرسم على الأرباح الاستثنائية والرسم العقاري على الأموال غير مخصصة للاستغلال.

<sup>1</sup> يلس شاوش بشير، المالية العامة- المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 2013، ص ص

II. تطور الإيرادات العامة في الجزائر من 2000-2015

سيتم استعراض تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2015.

الجدول رقم -03- الإيرادات العامة في الجزائر من 2000-2015

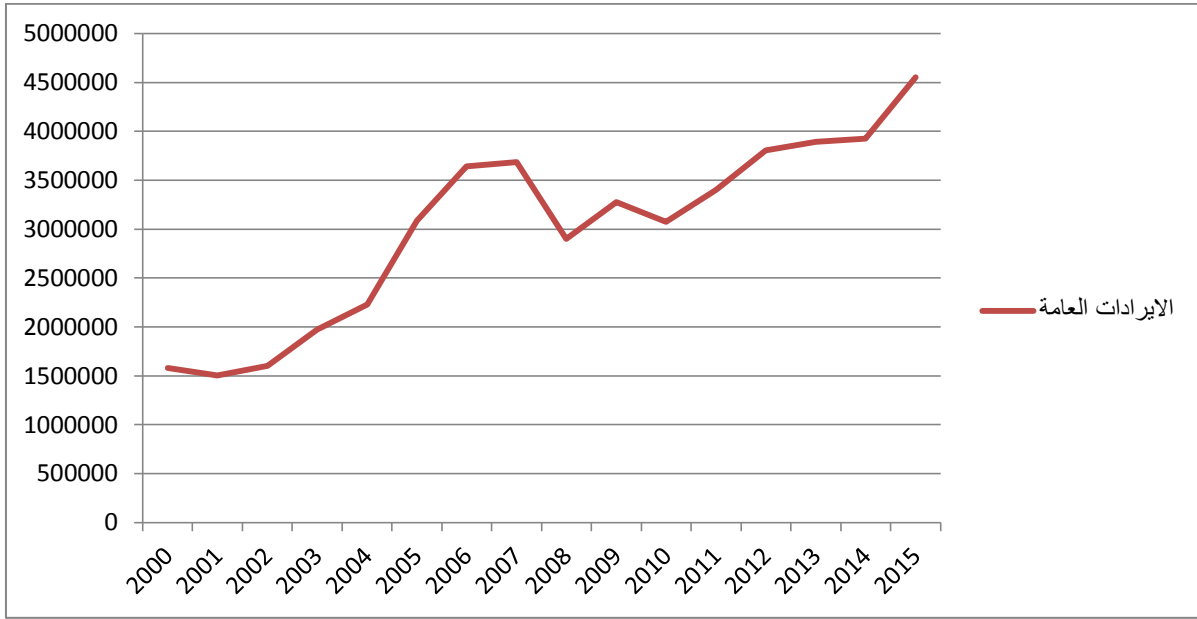
الوحدة: مليون دج

السنوات	الإيرادات العامة	الجباية البترولية	الجباية العادية
2000	1578161	1173237	349505
2001	1505526	956389	398238
2002	1603188	942904	482896
2003	1974466	1284975	524925
2004	2229899	1485699	580411
2005	3082828	2267836	640472
2006	3639925	2714000	720884
2007	3804030	2711850	766750
2008	2902448	1715400	965289
2009	3275362	1927000	1149912
2010	3074644	1501700	1297944
2011	3403108	1529400	1448895
2012	3687900	1519040	2284990
2013	4552542	1615900	227415
2014	3927748	1577730	2350018
2015	3895315	1722940	2829602

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات.

- وزارة المالية.

الشكل رقم -04- تطور الإيرادات العامة في الجزائر من 2000-2015



المصدر: من إعداد الطابفة بالاعتماد على معطيات الجدول -03-

من خلال الجدول نلاحظ أن الإيرادات في هذه الفترة تميزت بالارتفاع نسبيا من سنة لأخرى ويرجع السبب إلى الإصلاحات الضريبية التي أعطت مفعولها ولو بنسبة ضئيلة من خلال تخفيض الضغط الضريبي وتقليل التهرب الضريبي ولو بنسبة قليلة جدا، وبسبب ارتفاع أسعار البترول نظرا لاعتماد الجزائر بدرجة كبيرة على الجباية البترولية.

بحيث سنة 2000 كانت 1578161 مليون دج، ووصلت إلى 3687900 مليون دج سنة 2007، لتتخفيض سنة 2008 إلى 2902448 مليون دج، وذلك بسبب انخفاض الجباية البترولية نظرا لاعتماد الجزائر بدرجة كبيرة عليها حيث سنة 2007 كانت 2711850 مليون دج لتتخفيض إلى 1715400 مليون دج سنة 2008. لترجع الإيرادات العامة في التزايد سنة 2009 حيث وصلت إلى 3275362 مليون دج لتستمر في الارتفاع حيث بلغت سنة 2013 4552542 مليون دج، لتتخفيض مجدد سنة 2014 إلى 3927748 مليون دج وتواصل انخفاضها حيث وصل سنة 2015 إلى 3895315 مليون دج، وهذا راجع إلى أزمة انخفاض أسعار البترول في السنوات الأخيرة.

### المطلب الثالث: الميزانية العامة في التشريع الجزائري

تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والمزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.<sup>1</sup>

وبالاستناد إلى المادتين 03 و 06 من قانون 1984/07/07 يمكن تعريف الميزانية العامة للدولة على أنها: الوثيقة التشريعية التي يتم بموجبها سنويا تقدير وترخيص إيرادات الدولة ونفقاتها.

يمكن الاستخلاص من هذا التعريف الخصائص التالية لميزانية الجزائر:<sup>2</sup>

#### - الطابع التشريعي

حيث أن الميزانية جزء لا يتجزأ من قانون المالية فتشكل وثيقة تشريعية تقوم الحكومة بإعدادها ثم عرضها على الهيئات التشريعية لمناقشتها والتصديق عليها. وينتج عن إضفاء الطابع التشريعي عليها أنه يستوجب لمراجعتها أو تعديلها إعداد مشروع قانون يتم عرضه على البرلمان للمصادقة عليه.

#### - الطابع التقديري للميزانية

تسعى الحكومة بواسطة الميزانية لوضع تقدير بصيغة رقمية لموارد الدولة ونفقاتها النهائية، أي تحدد بموجبها المبالغ المالية المحتمل تحقيقها في مجال الإنفاق والجباية خلال مدة معينة، وتكون هذه الأرقام احتمالية.

#### - الطابع الترخيصي

تحضر الميزانية من طرف الحكومة التي لا يجوز لها تنفيذها إلا بعد أن تصوت عليها الهيئة التشريعية، ويترتب عن هذا التصويت منح ترخيص للحكومة للقيام بصرف النفقات وتحصيل الموارد المقيدة في الميزانية، ولا بد أن يتم هذا الترخيص قبل بداية السنة التي تنطبق عليها الميزانية.

### 1. تحضير الميزانية العامة في الجزائر

يمر تحضير الميزانية بمرحلتين واضحتين مرحلة إعداد الميزانية ومرحلة اعتمادها نبيينهما في ما يلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> المادة 06 من قانون رقم 84-17.

<sup>2</sup> يلس شاوش بشير، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-29.

<sup>3</sup> محمد الصغير بعلي وبسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص ص 99-105.

## 1- إعداد الميزانية

تعتبر وزارة المالية الإطار الأساسي لتحضير مشروع قانون المالية، حيث يتمتع وزير المالية بصلاحيات واضحة.

ففي مرحلة سابقة، طبقا للمرسوم رقم 84-341 المؤرخ في 17-11-1984 كانت لوزير المالية سلطات واسعة في تحضير الميزانية

وفي مرحلة لاحقة وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15-02-1995 المتضمن صلاحيات وزير المالية فإن تحضير الميزانية- وإن بقي من مشتملات وزير المالية- إلا أن ذلك أصبح يتم تحت سلطة رئيس الحكومة الذي أصبح له دور الإشراف الأعلى على ذلك من أجل تجسيد برنامج الحكومة.

يعتمد في إعداد مشروع الميزانية من طرف وزارة المالية على جملة من المعطيات والتوجيهات تتمثل فيما يلي:

- توجيهات المخطط السنوي: الذي يستند على الأهداف العامة المراد إنجازها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية كما هي واردة في قانون كل مخطط سنوي
- توقعات مختلف القطاعات: حيث تقوم مختلف الوزارات والقطاعات باقتراح توقعات سواء بالنسبة للنفقات أو الإيرادات الخاصة بها المبينة على الممارسات خلال ميزانية السنة ما قبل الأخيرة. والحكومة ملزمة بإيداع مشروع المالية لدى البرلمان قبل منتصف شهر أكتوبر من السنة السابقة لتنفيذه.

## 2- اعتماد الميزانية

بعد إعداده من طرف السلطة التنفيذية يتم إيداع مشروع قانون المالية لدى السلطة التشريعية (المجلس الشعبي الوطني) بغرض اعتماده تطبيقا لقاعدة "أسبقية الاعتماد على التنفيذ" وذلك حسب المراحل الأساسية التالية:

- المناقشة: تقوم لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني بدراسة ومناقشة مشروع القانون مع ممثل الحكومة وتنتهي أعمالها بوضع تقرير تمهيدي يتضمن ملاحظاتها واقتراحاتها.
- التعديل: في الجزائر يمكن للنواب والحكومة وأعضاء اللجنة التقدم باقتراح تعديلات مكتوبة أمام اللجنة المختصة ومناقشتها مع وزير المالية، كما يمكن للحكومة الاعتراض على التعديلات المقدمة.
- التصويت: يصادق البرلمان على قانون المالية في مدة أقصاها 75 يوما من تاريخ ايداعه، كما يصوت ويصادق عليه قبل بداية السنة المدنية الجديدة احتراماً لمبدأ السنوية.

## II. تحليل ميزانية الجزائر من 2000-2015

### جدول رقم -04- تطور الميزانية العامة للجزائر من 2000-2015

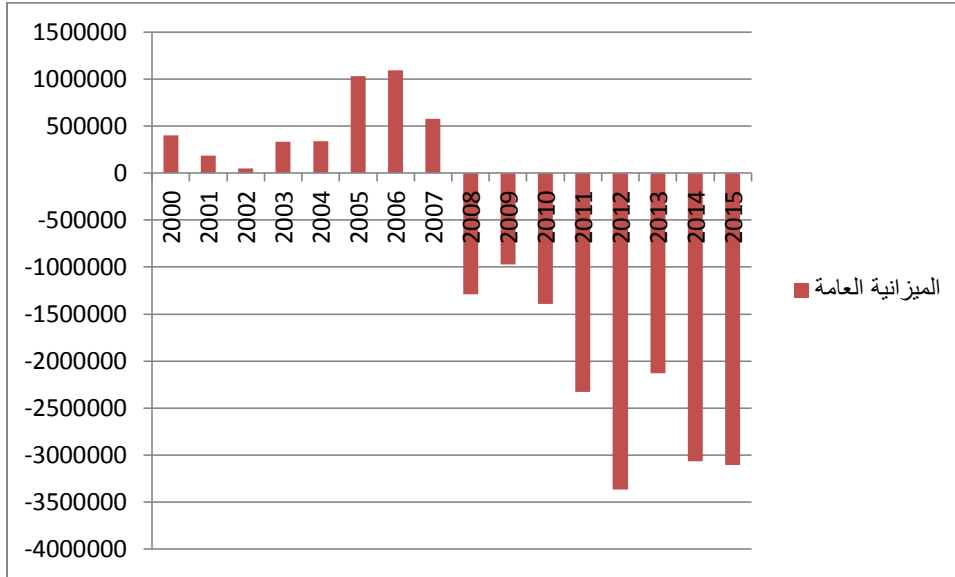
الوحدة: مليون دج

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الميزانية العامة
2000	1578161	1178122	400039
2001	1505526	1321028	184498
2002	1603188	1550646	52542
2003	1974466	1639265	335201
2004	2229899	1888930	340969
2005	3082828	2052037	1030791
2006	3639925	2543014	1096911
2007	3687900	3108669	579231
2008	2902448	4191053	-1288605
2009	3275362	4246334	-970972
2010	3074644	4466940	-1392296
2011	3403108	5731407	-2328299
2012	3804030	7169900	-3365870
2013	3895315	6024134	-2128819
2014	3927748	6995769	-3068021
2015	4552542	7656331	-3103789

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات.

- وزارة المالية.

الشكل رقم -05- تطور الميزانية العامة في الجزائر 2000-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم -04-

يلاحظ من خلال الجدول رقم -04- أن تزايد الإنفاق بمعدلات أعلى من تزايد الإيرادات العامة مما يؤدي إلى نشوء ظاهرة عجز الموازنة، والذي تتزايد معدلاته من سنة لأخرى، فالموازنة العامة قد شهدت تغيرات سواء في جانب النفقات أو في جانب الإيرادات.

وإن العجز في الجزائر ناتج عن ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة وعدم قدرة الإيرادات العامة على ملاحقة التزايد في الإيرادات العامة، ورغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر إلا أنها لم تستطع أن تتحكم في نسبة عجز الموازنة العامة للدولة بسبب بقاء ارتباط إيرادات الموازنة العامة للدولة بإيرادات الجباية البترولية من جهة، وصعوبة التحكم في حجم النفقات العامة من جهة أخرى.<sup>1</sup>

و من خلال الشكل رقم-05- أن الميزانية العامة في السنوات الأولى من الدراسة (2000-2007) حققت فائض، ففي سنة 2000 بلغ 400039 مليون دج، ليواصل تدببه من سنة لأخرى ليبلغ أقصاه سنة 2006 حيث بلغ فائض الميزانية 1096911 مليون دج، إلا أنه سرعان ما تناقص هذا الفائض بنسبة 50% في السنة الموالية ليبلغ 579231 مليون دج، وهذا الفائض راجع لارتفاع الإيرادات العامة بمعدل أكبر من النفقات.

إلا أن هذا الفائض سرعان ما تحول إلى عجز خلال باقي سنوات الدراسة (2008-2015)، حيث بلغ عجز الموازنة سنة 2008 حيث بلغ 2188605 - مليون دج، ليتواصل عجز الميزانية حيث بلغ أعلى معدل له سنة 2012 حيث بلغ 3365870 - مليون دج لينخفض إلى 2128819 - مليون دج في السنة الموالية، ليرتفع سنة

<sup>1</sup> محفوظي شيماء، أثر أسعار النفط على توجيه السياسة المالية في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي وبنكي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2016/2015، ص 76.

2015 وبيبلغ -3103789 مليون دج، ويعود سبب لعجز في ميزانية الدولة إلى تفاقم النفقات العامة التي تزايدت بمعدل أكبر من تزايد الإيرادات العامة خلال تلك الفترة.

### المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الفساد المالي والإداري على السياسة المالية في الجزائر

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشمل عليها النموذج.

#### المطلب الأول: الإطار النظري للأساليب القياسية المعتمدة

سننطلق في هذا المطلب إلى الأساليب القياسية المستخدمة لدراسة أثر الفساد المالي والإداري على السياسة المالية في الجزائر.

##### 1. استقرارية السلسلة:

تستخدم الدراسات الاقتصادية لمعرفة خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية، اختبار جذر الوحدة لمعرفة استقرارية أو عدم استقرارية تلك السلاسل، وقد طور الاقتصاديون عددا من الاختبارات من أهمها دريبين واتسن للتكامل المشترك، واختبار ديكي فوللر البسيط، واختبار ديكي فوللر الموسع.

حيث تعمل اختبارات ديكي فوللر على البحث عن الاستقرارية أو عدمها، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية أو عشوائية. ولعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي والذي يسمى نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى والذي يكتب على الشكل الآتي:<sup>1</sup>

$$Y_t = a_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

$a_1$  تمثل معامل الانحدار.

$\varepsilon_t$  تمثل حد الخطأ العشوائي والذي يفترض فيه الوسط حسابي معدوم، تباين ثابت وقيم غير مرتبطة عندئذ يسمى حد الخطأ.

نلاحظ أن معامل الانحدار يساوي 1 وإذا كان هذا هو الأمر في الواقع، فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الوحدوي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات، لذا إذا قمنا بتقدير الصيغة السابقة واتضح أن  $a_1 = 1$  فإن المتغير  $Y_t$  يكون له جذر وحدوي ويعاني من

<sup>1</sup> شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 207-208.

مشكلة عدم الاستقرار. حيث تعرف السلسلة التي يوجد لها جذر مساو للوحدة بسلسلة السير العشوائي، وهي إحدى الأمثلة للسلسلة غير المستقرة.

ويطرح  $Y_{t-1}$  من طرفي المعادلة السابقة نحصل على الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = (a_1 - 1) Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1} \quad \text{حيث:}$$

$$a_1 - 1 = \lambda$$

والآن تصبح الفرضيات من الشكل:

$$H_0 = \lambda = 0$$

$$H_1 = \lambda \neq 0$$

وفي حالة تساوي  $\lambda=0$  فإن  $\Delta Y_t = \varepsilon_t$  وعندئذ يقال أن سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى من السير العشوائي مستقرة، ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى ونرمز لها بـ  $I(1)$ ، أما إذا كانت مستقرة بعد الحصول على الفروقات من الدرجة الثانية فإنها تكون متكاملة من الدرجة الثانية  $I(2)$ ، أما إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة الصفرية أي  $I(0)$ .

ولاختبار مدى استقرار السلسلة نتبع الخطوات التالية:

1. نقوم بحساب ما يسمى  $t$  بعد تقدير الصيغة  $Y_t = a_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t$  وذلك بقسمة  $a_1$  على الخطأ المعياري لها.

2. لا نستطيع مقارنة  $t$  المحسوبة بقيم  $t$  الجدولية، حتى في العينات الكبيرة، لأنها لا تتبع هذا التوزيع، وإنما نبحث عن  $t$  الجدولية في جداول معدة خصيصا بواسطة ديكي فوللر، ولذا يعرف باختبار ديكي فوللر.

3. يكون القرار حسب النتائج كالتالي:

- إذا  $t$  المحسوبة أكبر من  $t$  الجدولية: نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي تكون السلسلة مستقرة

- إذا كانت  $t$  المحسوبة أقل من  $t$  الجدولية: نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير مستقرة.

## II. اختبار السببية حسب جرانجر:

يعتبر مشكل السببية من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية، إذ يهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر الاقتصادية وفهمها للتمييز بين الظاهرة التابعة والظواهر المستقلة المُفسرة لها.

عرفها جرانجر بأنها طريقة أساسية يستند إليها في الدراسات الاقتصادية لتحديد أي المتغيرات هو السبب وأياها المستجيب، فمثلا إذا كانت  $X_t$  تسبب  $Y_t$  فإن  $X_t$  تساعد على التنبؤ بقيمة  $Y_t$  إذا كانت قيم معاملات  $Y_t$  المتباطئة معنوية إحصائيا، وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في  $X_t$  يجب أن تحدث قبل التغيرات التي تحدث في  $Y_t$ ، والعكس إذا كانت  $Y_t$  تسبب  $X_t$ ، وتحدث السببية إذا كانت قيمة كل متغير تتحدد وفق قيمه المتباطئة للمتغير الآخر وتجدر الإشارة إلى كون  $X_t$  سببا في  $Y_t$  لا تعني بالضرورة أن  $Y_t$  هو نتيجة حتى لو كان وقوع  $Y_t$  بعد  $X_t$  وذلك لان التغير الذي يحدث قد يكون سببه متغير ثالث<sup>1</sup>.

ويستخدم اختبار جرانجر في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية أو علاقة تبادلية بين متغيرين وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية. ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن<sup>2</sup>.

## III. نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR :

جاء نموذج VAR كبديل لنماذج المعادلات الآنية التي عرفت انتقادات كثيرة فيما يخص ضعف التنبؤات الناتجة عنها، حيث تعالج في نموذج VAR كل المتغيرات بصفة متماثلة وبدون شرط اقضاء مع ادخال عامل التباطؤ لكل المتغيرات ليعطي لنظام الطبيعة الحركية<sup>3</sup>.

لا يمكن تقدير معاملات هذا النموذج انطلاقا من سلاسل غير مستقرة إذ يجب جعل كل السلاسل مستقرة بحساب الفروقات من الدرجة  $d$  في حالة اتجاه عام عشوائي أو إضافة مركبة الاتجاه العام إلى صيغة نموذج VAR في

<sup>1</sup> زينب زواري فرحات، دراسة العلاقة السببية بين أهم متغيرات السياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر (1990-2014)، مذكرة ماستر في العلوم

الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2014-2015، ص90.

<sup>2</sup> شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 277.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص269.

حالة اتجاه عام ثابت. ولتحديد درجة النموذج نستخدم معايير المعلومات، فطريقة اختيار الدرجة تكمن في تقدير كل معادلات النموذج من أجل أي درجة من 0 إلى P الذي يعتبر الحد الأقصى المقبول من طرف النظرية الاقتصادية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: صياغة النموذج القياسي المعتمد في هذه الدراسة

تم الاعتماد على طريقة ديكي فولر الموسع لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية والذي يساعد في معرفة درجة تكامل متغيرات النموذج ، كما سنستخدم اختبار السببية لجرانجر لمعرفة إن كان هناك تأثير متبادل بين الفساد وأدوات السياسة المالية، بالإضافة إلى قياس تأثير العلاقات الدالية للمتغيرات وخاصة قياس تأثير الإيرادات العامة والنفقات العامة وعجز الموازنة على الاقتصاد الجزائري للمدة من 2000 إلى 2015 من خلال اختبار VAR ( نموذج متجه الانحدار الذاتي).

وللقيام بهذه الدراسة سوف نستخدم مؤشر أسعار الاستهلاك CPI كمتغير بدلا من الفساد المالي والإداري.

بدراستنا لاختبار الاستقرارية لديكي فولر فيما إذا كانت المتغيرات ساكنة أو مستقرة، حيث إذا كانت مستقرة فإن درجة التكامل لها تكون مساوية للصفر أما إذا كانت غير مستقرة وُجب أخذ الفروق لها، ومن خلال الملحق رقم -01- الذي يختبر استقرارية سلسلة مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) تبين أن السلسلة غير مستقرة عند الصفر وانما مستقرة في الفرق الثاني كذلك بالنسبة لسلسلة النفقات العامة (DEP) فهي مستقرة عند الفرق الثاني وهذا ما أظهره الملحق رقم -02- . أما عند اختبار استقرارية كل من سلسلتي الإيرادات العامة (REV) وعجز الموازنة (DIF) تبين أن كليهما مستقر عند الفرق الأول وذلك من خلال الملحقين رقم -03- ورقم -04- على التوالي.

بعد معالجة البيانات غير المستقرة وأخذ الفروق لها قمنا بتطبيق اختبار السببية لجرانجر على متغيرات النموذج وذلك للتعرف على طبيعة العلاقة السببية بين الفساد المالي والإداري والنفقات العامة، الفساد المالي والإداري والإيرادات العامة وبين الفساد المالي والإداري وعجز الموازنة. ونتائج اختبار النموذج موضحة في الجدول الموالي وذلك بتخلف زمني سنة:

<sup>1</sup> شخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 272.

## جدول رقم -05- اختبار فرضية جرانجر

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 06/06/17 Time: 11:58

Sample: 2000 2015

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
REV does not Granger Cause CPI	14	0.30633	0.7435
CPI does not Granger Cause REV		1.99078	0.1924
DEP does not Granger Cause CPI	14	6.13440	0.0209
CPI does not Granger Cause DEP		3.16641	0.0909
DIF does not Granger Cause CPI	14	2.58191	0.1300
CPI does not Granger Cause DIF		1.71141	0.2345
DEP does not Granger Cause REV	14	0.92337	0.4318
REV does not Granger Cause DEP		0.85883	0.4557
DIF does not Granger Cause REV	14	0.92350	0.4317
REV does not Granger Cause DIF		2.61976	0.1269
DIF does not Granger Cause DEP	14	0.85785	0.4560
DEP does not Granger Cause DIF		2.61770	0.1270

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews7

وكما أظهرت نتائج الجدول أن نتائج اختبار F بين النفقات العامة والفساد المالي والإداري وبعد مقارنة F المحسوبة و F الجدولية، أظهرت النتائج أن F المحسوبة أكبر من F الجدولية أي رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة سببية بين النفقات العامة والفساد المالي والإداري، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرين، وذلك أن النفقات العامة تؤثر على الفساد المالي والإداري في حين أن الفساد المالي والإداري لا يؤثر في النفقات العامة.

بعد التعرف على العلاقة السببية بين المتغيرات والتي تمثلت في علاقة سببية بين النفقات العامة والفساد في الجزائر ننتقل إلى قياس العلاقة الدالية للمتغيرات وخاصة قياس تأثير النفقات العامة على الفساد المالي والإداري في الاقتصاد الجزائري وذلك خلال الفترة من 2000-2015 وكانت نتائج الاختبار كالاتي:

**جدول رقم -06-: اختبار الانحدار الذاتي للمتجه**

Vector Autoregression Estimates

Date: 06/06/17 Time: 12:02

Sample (adjusted): 2001 2015

Included observations: 15 after adjustments

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	CPI	REV	DEP	DIF
CPI(-1)	0.792074 (0.14542) [ 5.44668]	26.06277 (25.7336) [ 1.01279]	43.57348 (37.3194) [ 1.16758]	-17.50959 (47.3312) [-0.36994]
REV(-1)	1.596237 (4.09291) [ 0.39000]	36.02602 (724.270) [ 0.04974]	1358.995 (1050.35) [ 1.29385]	-1322.897 (1332.13) [-0.99307]
DEP(-1)	1.593061 (4.09258) [ 0.38926]	35.50585 (724.211) [-0.04903]	1358.227 (1050.26) [-1.29322]	1322.649 (1332.02) [ 0.99296]
DIF(-1)	-1.595977 (4.09277) [-0.38995]	-35.34812 (724.245) [-0.04881]	-1358.660 (1050.31) [-1.29358]	1323.241 (1332.08) [ 0.99336]
C	19.70280 (12.2307) [ 1.61093]	-1548.337 (2164.31) [-0.71540]	-3984.421 (3138.72) [-1.26944]	2436.009 (3980.75) [ 0.61195]
R-squared	0.993496	0.854518	0.949386	0.836104
Adj. R-squared	0.990895	0.796326	0.929140	0.770545
Sum sq. resids	53.56487	1677321.	3527630.	5674244.

S.E. equation	2.314409	409.5511	593.9386	753.2758
F-statistic	381.9044	14.68429	46.89340	12.75355
Log likelihood	-30.83040	-108.4690	-114.0447	-117.6096
Akaike AIC	4.777387	15.12920	15.87263	16.34794
Schwarz SC	5.013404	15.36522	16.10865	16.58396
Mean dependent	129.8147	3103.929	4039.030	-935.1419
S.D. dependent	24.25494	907.4859	2231.218	1572.554
<hr/>				
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.40E+09		
Determinant resid covariance		2.77E+08		
Log likelihood		-230.9297		
Akaike information criterion		33.45730		
Schwarz criterion		34.40137		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج الإحصائي EViews7

أظهرت نتائج الجدول أربعة معادلات موضحة على شكل أعمدة كل عمود يمثل معادلة انحدار للمتغير المعتمد في أعلى العمود. ولإجراء اختبار الـ VAR يتطلب تحديد فترة التخلف المثلى التي سيتم استخدامها في هذا الاختبار من أجل التوصل إلى نتائج أكثر دقة، والملحق رقم -05- يبين أن فترة التخلف الخاصة بهذا النموذج هي سنة (1).

كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين كل من الفساد المالي والإداري والنفقات العامة، وبين الفساد المالي والإداري والإيرادات العامة، وعلاقة عكسية بين الفساد المالي والإداري وعجز الموازنة.

كما بين الجدول أن زيادة النفقات العامة بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الفساد المالي والإداري ب 1.6%

### خلاصة

لقد تزايد الاهتمام بالسياسة المالية في الجزائر بسبب تزايد العجز في موازنتها بأرقام كبيرة، تبين ذلك من خلال تحليل الميزانية العامة للجزائر، وتبين كذلك أن ذلك راجع إلى عدم تمكن الإيرادات العامة من تغطية الزيادة في النفقات العامة.

كما أبرزت الدراسة أن عنصر الفساد المالي والإداري منتشر بشكل كبير ومخيف في الاقتصاد الجزائري، إذ إنه يهدد كيان المؤسسات الكبرى والاقتصاد الجزائري ككل، كما تبين أن مؤشرات الفساد في الجزائر مرتفعة، كما أنها تحتل مراكز عالمية متأخرة.

وتبين من الدراسة القياسية أن هناك علاقة سببية بين الفساد المالي والإداري والنفقات العامة في الجزائر، إذ أن النفقات تتسبب فب الفساد.

## خاتمة

كان الهدف من وراء هذه الدراسة هو دراسة أثر الفساد المالي والإداري على السياسة المالية في الجزائر، فهذه الأخيرة تتأثر بشكل كبير بالفساد المالي والإداري المنتشر في الاقتصاد. والجزائر كغيرها من دول العالم يعاني اقتصادها من ظاهرة الفساد المالي والإداري التي تؤثر على جميع جوانبه بصفة عامة وعلى سياستها المالية بصفة خاصة.

### اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية التي تنص على أن الفساد المالي والإداري يؤدي إلى عدم كفاءة السياسة المالية في الجزائر، تبين أنها صحيحة، حيث أن الفساد يحول دون التحقيق الفعال للأهداف المرجوة من وضع السياسة المالية، إذ إنه يؤدي إلى زيادة النفقات والتأثير السلبي على الإيرادات العامة، كما يؤدي إلى عجز في الميزانية العامة الجزائرية.
- بالنسبة للفرضية التي نصت على وجود علاقة طردية بين الفساد المالي والإداري والسياسة المالية في الجزائر فهي صحيحة، وتبين لنا ذلك من خلال الدراسة القياسية بين الفساد المالي والإداري والنفقات العامة في الجزائر، فقد تبين لنا من خلال اختبار الانحدار الذاتي للمتجه وجود علاقة طردية بين النفقات العامة والفساد المالي والإداري في الجزائر.

### نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا توصلنا إلى نتائج ملخصة في التالي:

- الفساد الإداري ظاهرة لها ارتباط قوي بالسلوك الإنساني والثقافة التنظيمية، ولا يمكن تفسيرها من جانب واحد فقط.
- على الرغم من وجود من وجود عدة أساليب واستراتيجيات لمكافحة الفساد إلا أن الجزائر بسبب غياب الرقابة الإدارية لم تستطع تطبيق هذه الاجراءات بشكل سليم.
- يؤثر الفساد المالي على مجالات اقتصادية متعددة ويعيق وتيرة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

## خاتمة

- نقشي ظاهرة الفساد المالي والإداري من شأنه أن يعطل كل برامج التنمية التي تعمل الحكومة الجزائرية على تطبيقها.
- الفساد المالي والإداري ظاهرة ملازمة لجميع المجتمعات.
- يؤثر الفساد سلبا على الإنفاق العام من خلال تغيير وجهته الأساسية، فالحكومات الفاسدة تكون أكثر ميلا لصرف نفقاتها في مشروعات يسهل فيها الحصول على رشاوى وعمولات.
- أظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة سببية بين النفقات العامة وفساد المالي والإداري في الجزائر.
- يؤثر الفساد على الإيرادات العامة خاصة الضرائب والرسوم، حيث يلجأ الكثير من المتعاملين الاقتصاديين إلى دفع رشاوي ليستفيدوا من معاملة خاصة ولتسهيل تعاملاتهم.
- تخسر الحكومات دخولا ضخمة بسبب الفساد المتقشي.
- الفساد يؤدي إلى عجز الموازنة العامة، وذلك بسبب الفساد الكبير في مجال النفقات العامة، وكذا بسبب التهرب الضريبي الذي يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة.
- إن السياسة المالية لها مكانة هامة من بين السياسات الاقتصادية لأنها تستطيع القيام بدور مهم معتمدة في ذلك على أدواتها المتنوعة.
- النفقات العامة في الجزائر تميزت بالتزايد خلال فترة الدراسة، وكانت لنفقات التسيير الحصة الأكبر من النفقات العامة وهذا بسبب ارتفاع نفقات القطاع العام.
- الإيرادات العامة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية، مما عرضها لأزمة عند انخفاض أسعار البترول.
- خلال فترة الدراسة كان هناك عجز في الميزانية العامة وذلك بسبب أن زيادة النفقات العامة كانت أكبر من الإيرادات العامة.

### توصيات:

- تحسين التحصيل الضريبي، إذ يوجد الكثير من الضرائب غير المحصنة، أي الاهتمام بالإدارة الضريبية.
- إعادة هيكلة النفقات ومراجعة الأولويات الإنفاقية والإقلال من النفقات الإدارية التي ليس لها أي ناتج.
- عدم التوقف عن محاربة الفساد وإرساء المزيد من الشفافية خاصة في مجال النفقات العامة.

## خاتمة

---

- إصلاح إدارة الجمارك وربطها بإدارة الضرائب لتقليل من التهرب الضريبي.
- العمل بجدية نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة ومحاوية الغش والتهرب الضريبي بأي شكل من الأشكال.
- العمل على إصدار قوانين صارمة ومشددة في بعض الحالات لمنع هدر الأموال وتجنب الفساد الإداري، والمسائلة الجدية للمسؤولين.
- العمل على محاسبة المفسدين الكبار قبل الصغار، وعدم منح الحصانة لهؤلاء على حساب المجتمع، وفتح المجال أكثر لكشف الحقائق حول ملفات الفساد.

## قائمة المراجع

### الكتب:

- أحسن بوسقيعة، جريمة الصرف على ضوء القانون والممارسة القضائية، ITCIS، البليدة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2014.
- اسماعيل عبد الرحمن وحري عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية ( التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي)، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، بدون سنة.
- أ عمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة (النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009.
- حسن محمد سمحان وآخرون، المالية العامة من منظور اسلامي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2013.
- سليمان اللوزي، إدارة الموازنات العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1997.
- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقيقية، لبنان، 2009.
- السيد علي شتا، الرشوة في الدول النامية، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2014.
- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة- مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006.
- عادل العلمي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، اسراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

## قائمة المراجع

- عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد المالي العام، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2009.
- عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- عبد الباسط عل جاسم الزبيدي، الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي- النظرية والسياسات، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2010.
- عصام عبد الفتاح مطر، جرائم الفساد الإداري . دراسة قانونية تحليلية مقارنة في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات الجنائية وقوانين مكافحة الفساد في الدول العربية والأجنبية، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، مصر، 2011.
- علاء فرحان طالب وعلي الحسين حمدي العامري، استراتيجية مكافحة الفساد الإداري و المالي- مدخل تكاملي، 2014، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة العربية، 2015.
- علي بساعد، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2011.
- عياد عبد العزيز، تبييض الأموال والقوانين والإجراءات المتعلقة بالوقاية منها و مكافحتها في الجزائر دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007.
- فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديثة وجدارا للكتاب العالمي، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- قاسم نايف علوان ونجية ميلاد الزباني، ضريبة القيمة المضافة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- كردودي صبرينة، تمويل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007.

## قائمة المراجع

- لامية مجدوب، جريمة التزوير في المحررات الرسمية أو العمومية في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، قالمة، الجزائر.
- لؤي أديب العيسى، الفساد الإداري و البطالة، دار الكندي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
- محمد الصغير بعلي وبسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.
- محمد دياب وآخرون، التنمية السياحية والسياسات المالية والنقدية، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
- محمد سعيد الرملاوي، أحكام الفساد المالي والإداري في الفقه الجنائي الاسلامي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2012.
- محمد سلمان سلامة، الادارة المالية العامة، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
- محمد طاقة وهدي العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثانية، 2010.
- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008.
- محمود محمد سعيقان، تحليل وتقييم دور البنوك في مكافحة عمليات غسيل الأموال، دار الثقافة للنشر و التوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2008.
- محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية دراسة مقارنة بالقانون الاداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية- الاطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2015.

## قائمة المراجع

- هشام مصطفى الجمل، ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الاسلامي و النظام المالي المعاصر-دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى،2007.
- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010.
- يلس شاوش بشير، المالية العامة- المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة،2013.
- يوسف حسن يوسف، الفساد الاداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته، دار التعليم الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2014.
- يونس أحمد بطريق وآخرون، المالية العامة- الضرائب والنفقات العامة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.

### الرسائل الجامعية:

- باجي عمران محمد، تأثير الفساد المالي في القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر من 2003-2011، مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، الجزائر،2014/2015.
- بقدي كريمة، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا ( دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أورو متوسطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بالقائد، تلمسان، الجزائر، 2011/2012.
- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2014، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006.
- زينب زواري فرحات، دراسة العلاقة السببية بين أهم متغيرات السياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر ( 1990-2014)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2014-2015.

## قائمة المراجع

- سارة بو سعيود، دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، السنة الجامعية 2012/2013.
- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة بعض دول المغرب العربي-، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010/2011.
- سيلا م حمزة وولد بزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 2000/2014، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2013/2014.
- الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برنامج الاصلاح الاقتصادي- دراسة حالة موريطانيا، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012/2013.
- العربي الضاوية، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1990/2013)، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2014/2015.
- علي حبيش، آثار الفساد المالي على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013/2014.
- فوزية خلوط، آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2014.

## قائمة المراجع

- محفوظي شيماء، أثر أسعار النفط على توجيه السياسة المالية في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي وبنكي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2016/2015.

### الملتقيات:

- حواس صلاح وعبد الحميد حسياني، أهمية تعزيز عمل لجان المراجعة في مواجهة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي العلمي السابع حول: الفساد الإداري و المالي المشكلة و سبل العلاج، يومي 15 و 16 ماي 2012، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
- طارق الحاج، مظاهر الفساد المالي و الإداري، الملتقى الدولي العلمي السابع حول: الفساد الإداري و المالي المشكلة و سبل العلاج، يومي 15 و 16 ماي 2012، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
- عبد الحميد مانع الصيخ، الفساد المالي والإداري، الملتقى الدولي العلمي السابع حول: الفساد الإداري و المالي المشكلة و سبل العلاج، يومي 15 و 16 ماي 2012، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
- عبد الله بلوناس، غسيل الأموال الوجه الخفي للفساد، الملتقى الدولي العلمي السابع حول: الفساد الإداري و المالي، لمشكلة و سبل العلاج، يومي 15 و 16 ماي 2012، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
- عمر الشريف، التدقيق وتحديات الفساد المالي في المؤسسة، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06 و 07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- فريد كورتل وعبد الوهاب سويبي، الفساد المالي والإداري المعضلة والعلاج تجارب بعض الدول، الملتقى الدولي العلمي السابع حول: الفساد الإداري والمالي المشكلة و سبل العلاج، يومي 15 و 16 ماي 2012، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.

## قائمة المراجع

- كنوش عاشور و قورين حاج قويدر، الفساد الإداري والمالي في القطاع المالي والمصرفي الجزائري وأساليب مكافحته، المؤتمر الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري يومي 08 و 09 مارس 2015، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- ماضي بالقاسم و خدامية أمال، الفساد المالي والإداري في الجزائر الأسباب والآثار، الملتقى الدولي العلمي السابع حول: الفساد الإداري و المالي المشكلة و سبل العلاج، يومي 15 و 16 ماي 2012، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
- محمد خالد المهائني، الفساد الإداري و المالي، مظهره، وأسبابه ومدخل الرقابة الحكومية لمكافحته، الملتقى الدولي العلمي السابع حول: الفساد الإداري و المالي المشكلة و سبل العلاج، يومي 15 و 16 ماي 2012، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
- ناجي بن حسين، تحليل ظاهرة الفساد و سياسات مكافحته، الملتقى الدولي العلمي السابع حول: الفساد الإداري و المالي المشكلة و سبل العلاج، يومي 15 و 16 ماي 2012، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
- يوسف رشيد وآخرون، الفساد الإداري والمالي مظهره وأسبابه وواقعه في الوطن العربي، الملتقى الدولي العلمي السابع حول: الفساد الإداري و المالي المشكلة و سبل العلاج، يومي 15 و 16 ماي 2012، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر.

### المجلات:

- بن يحي نسيم، أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، جامعة يحي فارس بالمدينة، الجزائر، 2014.
- فاطمة ابراهيم خلف، السياسة المالية والفساد الإداري والمالي دراسة تطبيقية في مصر للمدة 1980-2008، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 07، جامعة الموصل، العراق، 2011.
- ولهي بوعلام وعجلان العياشي، التهرب الضريبي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2008.

الملحق رقم -01- اختبار الاستقرارية لديكي فيلتر ل CPI

Null Hypothesis: D(CPI,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic – based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic	-5.189567	0.0019
Test critical values: 1% level	-4.121990	
5% level	-3.144920	
10% level	-2.713751	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey–Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(CPI,3)

Method: Least Squares

Date: 06/07/17 Time: 16:08

Sample (adjusted): 2004 2015

Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CPI(-1),2)	-2.222006	0.428168	-5.189567	0.0006
D(CPI(-1),3)	0.635695	0.254630	2.496541	0.0341
C	0.506397	0.803100	0.630553	0.5440
R-squared	0.803381	Mean dependent var		0.027500
Adjusted R-squared	0.759688	S.D. dependent var		5.646438
S.E. of regression	2.767973	Akaike info criterion		5.086426
Sum squared resid	68.95508	Schwarz criterion		5.207652
Log likelihood	-27.51855	Hannan–Quinn criter.		5.041543
F-statistic	18.38695	Durbin–Watson stat		2.016991
Prob(F-statistic)	0.000663			

من إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج الإحصائي EViews7

## الملحق رقم -02- اختبار الاستقرارية لديكي فيلتر للنفقات العامة DEP

Null Hypothesis: D(DEP,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 2 (Automatic – based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.075777	0.0027
Test critical values:		
1% level	-4.200056	
5% level	-3.175352	
10% level	-2.728985	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations  
and may not be accurate for a sample size of 11

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DEP,3)

Method: Least Squares

Date: 06/07/17 Time: 16:10

Sample (adjusted): 2005 2015

Included observations: 11 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP(-1),2)	-5.661572	1.115410	-5.075777	0.0014
D(DEP(-1),3)	3.119449	0.846442	3.685364	0.0078
D(DEP(-2),3)	1.709746	0.609304	2.806065	0.0263
C	186.2598	200.1808	0.930458	0.3831
R-squared	0.934691	Mean dependent var		-42.91991
Adjusted R-squared	0.906701	S.D. dependent var		2035.124
S.E. of regression	621.6271	Akaike info criterion		15.97785
Sum squared resid	2704942.	Schwarz criterion		16.12253
Log likelihood	-83.87815	Hannan-Quinn criter.		15.88664
F-statistic	33.39399	Durbin-Watson stat		1.858004
Prob(F-statistic)	0.000161			

من إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج الإحصائي EViews7

الملحق رقم -03- اختبار الاستقرارية لديكي فيلر للإيرادات العامة REV

Null Hypothesis: D(REV) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic	-3.274593	0.0368
Test critical values: 1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey–Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(REV,2)

Method: Least Squares

Date: 06/07/17 Time: 16:16

Sample (adjusted): 2002 2015

Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(REV(-1))	-0.972895	0.297104	-3.274593	0.0066
C	213.0950	121.2668	1.757242	0.1043
R-squared	0.471900	Mean dependent var		49.81636
Adjusted R-squared	0.427891	S.D. dependent var		546.8263
S.E. of regression	413.6077	Akaike info criterion		15.01928
Sum squared resid	2052856.	Schwarz criterion		15.11057
Log likelihood	-103.1349	Hannan–Quinn criter.		15.01083
F-statistic	10.72296	Durbin–Watson stat		1.939651
Prob(F-statistic)	0.006646			

من إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج الإحصائي EViews7

الملحق رقم -04- اختبار الاستقرارية لديكي فيلر لعجز الميزانية العامة DIF

Null Hypothesis: D(DIF) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey–Fuller test statistic	-4.220904	0.0068
Test critical values: 1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey–Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DIF,2)

Method: Least Squares

Date: 06/07/17 Time: 16:20

Sample (adjusted): 2002 2015

Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DIF(-1))	-1.197605	0.283732	-4.220904	0.0012
C	-283.8280	227.7905	-1.246005	0.2365
R-squared	0.597532	Mean dependent var		12.84093
Adjusted R-squared	0.563993	S.D. dependent var		1227.801
S.E. of regression	810.7269	Akaike info criterion		16.36530
Sum squared resid	7887338.	Schwarz criterion		16.45660
Log likelihood	-112.5571	Hannan–Quinn criter.		16.35685
F-statistic	17.81603	Durbin–Watson stat		2.034545
Prob(F-statistic)	0.001187			

من إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج الإحصائي EViews7

الملحق رقم -05- فترة التخلف المناسبة للدراسة

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: CPI DEP REV DIF

Exogenous variables: C

Date: 06/07/17 Time: 23:23

Sample: 2000 2015

Included observations: 15

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-286.5547	NA	7.86e+11	38.74062	38.92943	38.73861
1	-230.9297	74.16656*	4.43e+09*	33.45730*	34.40137*	33.44724*

\* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

من إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج الإحصائي EViews7